حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دروس البلاغة العربية
مراجعة وتصحيح
مثل من درس «أحوال الإسناد الخبري»

د. فاطمة عبد الرحمن البريكي

قسم اللغة العربية - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الإمارات العربية المتحدة

دولة الإمارات العربية المتحدة

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٤١٦ - الحولية ٣٥

١٤٣٦هـ / ٢٠١٤م (ديسمبر)

ثمن العدد

الكويت: ٥٠٠ فلس
البحرين: دينار واحد
قطر: ١٠ ريالات
الإمارات: ١٠ دراهم
السعودية: ١٠ ريالات
عمان: ريال واحد

ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً

ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات

الاشتراك السنوي لعدد (١٢) رسالة

سنوات الاشتراك	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
سنة واحدة	أفراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
	مؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً
سنتان	أفراد	٧ دنانير	١٠ دنانير	٣٧ دولاراً
	مؤسسات	٣٧ ديناراً	٣٧ ديناراً	١٥٠ دولاراً
٣ سنوات	أفراد	١٠ دنانير	١٤ ديناراً	٥٢ دولاراً
	مؤسسات	٥٣ ديناراً	٥٢ ديناراً	٢١٠ دولارات
٤ سنوات	أفراد	١٣ ديناراً	١٨ ديناراً	٦٧ دولاراً
	مؤسسات	٦٧ ديناراً	٦٧ ديناراً	٢٧٠ دولاراً

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص. ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت: 72454 - ت: ٢٤٨١٠٣١٩ - فاكس ٢٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

E-mail: aass@ku.edu.kw

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS/

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

فصلية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها، التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الجغرافيا، علم النفس، العلوم السياسية.

الحولية الخامسة والثلاثون
الرسالة السادسة عشرة بعد المائة الرابعة
١٤٣٦هـ/ ٢٠١٤م

هيئة التحرير

أ. د. جمال بدر القناعي
رئيس هيئة التحرير

أ. د. شفيق الغبرا
قسم العلوم السياسية

أ. د. أحمد الهواري
قسم اللغة العربية وآدابها

أ. د. عويد المشعان
قسم علم النفس

د. حسين أحمد بو عباس
قسم اللغة العربية وآدابها

د. علي زيد الزعبي
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

د. مناور بيان الراجحي
قسم الإعلام

د.عبدالله محمد الهاجري
قسم التاريخ

مها إبراهيم المسعد
مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. إبراهيم السعافين
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ. د. حياة ناصر الحجي
قسم التاريخ - جامعة الكويت

أ. د. عبدالقادر الفاسي الفهري
قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ. د. ماري تريز عبدالمسيح
قسم اللغة الإنجليزية - جامعة الكويت

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام
قسم الفلسفة - جامعة عين شمس

أ. د. محمد غانم الرميحي
قسم الاجتماع - جامعة الكويت

أ. د. حمدي حسن أبو العينين
عميد كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ. د. محمد محمود إبراهيم الديب
قسم الجغرافيا - جامعة عين شمس

أ. د. محمود السيد أبو النيل
قسم علم النفس - جامعة عين شمس

قواعد النشر في
حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

١ – حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة فصلية علمية محكمة، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية في الموضوعات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.

٢ – تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية، باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات **متن أي بحث** ٢٠٠ صفحة، ولا تقل عن ٥٠ صفحة **(في المتن دون الهوامش والمراجع)**.

٣ – **قواعد تسليم البحوث:**

أ – يقدم البحث **مطبوعاً من ثلاث نسخ**، على ورق (A4)، وعلى مسافة واحدة، وبنط **(١٤)**، مع **القرص المرن** الخاص به.

ب – يرفق الباحث ملخصاً للبحث مطبوعاً باللغتين العربية والإنجليزية؛ في حدود **١٥٠ كلمة** للغة العربية، و**٢٠٠ كلمة** للغة الإنجليزية.

ج – يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.

د – يقدم الباحث إقراراً كتابياً بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو غيرها.

هـ – تقدم الخرائط، والأشكال، والرسوم **بأصولها** الصالحة للطباعة، أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لماع، مع ضرورة تقديم **الشريحة الأصلية للصور الملونة**.

و – في حال رغبة الباحث نشر الصور، أو الخرائط، أو الأشكال البيانية **ملونة، يلتزم دفع تكاليفها**.

٤ – **يراعي الباحث عند كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعه ما يلي:**

أولاً – الهوامش:

أ – توضع الهوامش في **نهاية كل فصل**، أو في **نهاية البحث** في حالة عدم وجود فصول.

ب – ترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.

ج – تثبت الهوامش عند ذكرها لأول مرة كاملة على النحو التالي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب **(بالبنط الأسود)**، رقم الطبعة/ رقم الجزء، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر/ رقم الصفحة.

مثال:

- أحمد محمد عبدالخالق، **معجم الألفاظ الشخصية**، الطبعة الأولى - دولة الكويت، مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، ٢٠٠٠م/ ص١٥.

* المرجع السابق، ص٢٦.

- وفي حالة وجود فاصل **هامش مختلف** يذكر على النحو التالي:

* أحمد عبدالخالق، **معجم الألفاظ الشخصية** - ص٣٥.

ثانياً - المصادر والمراجع:

يرتب ثبت المصادر والمراجع **ترتيباً ألفبائياً**، بحسب الأسماء المشهورة للمؤلفين.

ويتبع في إثباتها ما يلي:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب **(بالبنط الأسود)**، اسم المحقق أو الشارح أو المترجم، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، السنة.

مثال:

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **كتاب «الحيوان»**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ١٩٦٥م.

٥ - **شروط قبول البحوث في الحوليات:**

أ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.

ب - أصول البحوث المقدمة للنشر لا ترد ولا تسترجع، سواء أنشرت أم لم تنشر.

ج - لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها، وإذا ثبت ذلك، فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.

د - يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات - على الأقل - على نشره في الحوليات.

هـ - تمنح المجلة للباحث **خمسين** نسخة من بحثه المنشور إهداء.

٦ - ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72454
الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS
E-mail: aass@ku.edu.kw

الرسالة ٤١٦

دروس البلاغة العربية
مراجعة وتصحيح
مثل من درس «أحوال الإسناد الخبري»

د. فاطمة عبد الرحمن البريكي
قسم اللغة العربية - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الإمارات العربية المتحدة
دولة الإمارات العربية المتحدة

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الخامسة والثلاثون - ١٤٣٦ هـ / ٢٠١٤م

المؤلفة:

د. فاطمة عبدالرحمن البريكي

دكتوراه في النقد العربي القديم، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٤.

أستاذ مشارك في النقد العربي القديم بجامعة الإمارات العربية المتحدة ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها في الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٤.

الإنتاج العلمي:

أولاً - الكتب:

التناص في النقد العربي القديم، دار ابن خلدون، عمّان، ٢٠١٥.

معايير النقد العربي، دار ابن خلدون، عمّان، ٢٠١٥.

الأدب البصري: إبداعات طلابية، دار العالم العربي، دبي، ٢٠١٢.

الكتابة والتكنولوجيا، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط١، ٢٠٠٨.

+ دار ابن خلدون- عمّان، ط٢ (مزيدة ومنقحة)، ٢٠١٣.

الكناية في الدرس البلاغي، دار العالم العربي، دبي، ٢٠٠٨.

فضاءات الإبداع الأدبي في عصر التكنولوجيا الرقمية، دار العالم العربي، دبي، ٢٠٠٨.

بين لونين، دار العالم العربي- دبي، ٢٠٠٨.

لا تخترني من فضلك، دار العالم العربي، دبي، ٢٠٠٨.

مدخل إلى الأدب التفاعلي، المركز الثقافي العربي، بيروت- الدار البيضاء، ٢٠٠٦.

قضية التلقي في النقد العربي القديم، دار العالم العربي- دبي، ٢٠٠٦.

ثانياً - البحوث:

المقابلة وجمالية التضاد، مجلة دار العلوم، ٢٠١٤).

المعنى الغائب عند النقاد العرب القدماء، نقد النقد من وجهة نظر تداولية، (مقدم للنشر في المجلة الأردنية للغة العربية، جامعة مؤتة، ٢٠١٣).

المبالغة في الدرس البلاغي القديم، (استكتاب لمجلة الخليل للدراسات اللغوية والأدبية، جامعة نزوى، ع١، ٢٠١٣).

شخصية اللغة في مقامات الهمذاني: ملامح من جهود إبراهيم السعافين النقدية، مشاركة في الكتاب التكريمي للدكتور إبراهيم السعافين- محكّم، ٢٠١٢.

مفهوم الإحالة والغلو في المصادر النقدية والبلاغية (حوليات جامعة الكويت، ٢٠٠٩).

إشكالية التقديم والتأخير في الدرس البلاغي التراثي (مجلة جامعة الملك سعود، ٢٠٠٨).

نظرية التلقي في فكر سعد الله ونوس ومسرحه، (مجلة الآداب، جامعة وهران، ٢٠٠٧).

ملامح التلقي والتأويل عند عبد القاهر الجرجاني وحازم القرطاجني (مجلة كلية دار العلوم، ٢٠٠٧).

المحتوى

الملخص ١١
المقدمة ١٣
الإسناد.. في درس (أحوال الإسناد الخبري) ١٨
الإسناد مبحث نحوي، مقحَم على الدرس البلاغي ٢٠
أحـوال الإسناد الخـبري ٢٣
الفصل بين الإسناد الخبري والإسناد الإنشائي ٢٣
البلاغـة لا يجب أن تخضع لقوانين خارجية وقانونها الوحيد هو المعنى ٣١
الخبر والإنشـاء ٣٣
الإسناد الخارجي ٣٥
الصدق والكـذب ٣٨
الخبر ٤٢
تعريف الخبر ٤٢
أغراض الخبر ٤٩
أقوال في وجه دلالة الخبر على أغراضه البلاغية ٦٦
أضرب الخبر ٦٧
الخبر الطلبي .. موضع نظـر ٧٠
الخبر الإنكاري ٧٢
ملاحظـات على أضرب الخبر ٧٣
أحوال متلقي الخـبر ٧٧
مؤكدات الخبر ٨٠

الخبر والإنشاء (نموذج درس مقترح)..... ٨٣
مقدمة لابد منها..... ٨٣
النص التطبيقي (١) ٩٥
النص التطبيقي (٢) ١٠٠
ملاحظات عامة..... ١٠٣
الخاتمة..... ١٠٦
الهوامش..... ١٠٩
قائمة المصادر والمراجع..... ١٢٢

الملخص

يطرح هذا البحث فكرة تناسخ المباحث البلاغية، وانتقالها من مصدر لآخر ثم من مرجع لآخر انتقالاً كربونياً، دون تمحيص، ودون تجديد في مضامينها، ودون أدنى تعديل بحذف ما لا يحتاج إليه المبحث، أو إضافة ما يحتاج إليه مما يستجدّ في أي عصر من العصور، ودون تغيير الأمثلة حتى، أو وضع أمثلة جديدة مناسبة للعصر الذي يؤلَّف فيه الكتاب، أو تجاوز نوعية الأمثلة المجتزأة والمقتطعة من سياقاتها.

إن هذا الذي حدث في الدرس البلاغي على امتداد تاريخه الطويل يدلّ بوضوح على حالة الجمود التي اعترته على الرغم من وجود الكثير من الدعوات – النظرية غالباً – المطالبة بتجديده، لكن معظم هذه الدعوات لم تتحول إلى نموذج حي متكامل، يضيف ويحذف ويجدد ويبعث الحياة في المباحث البلاغية المتقولبة، ذات النسخ الكربونية اللامنتهية.

وتمثل هذه الدراسة شكلاً من أشكال التجديد العملي للدرس البلاغي الذي يأمل الباحث أن يكون متجاوزاً بالفعل للمآخذ التي وُضعت من قبل على هذا المبحث تحديداً – مبحث أحوال الإسناد الخبري – ، وللمآخذ التي وضع الباحث يديه عليها في أثناء سنوات من تدريس البلاغة العربية لطلبة الجامعة وِفْقَ النمط التقليدي.

وقد تم اختيار هذا المبحث تحديداً؛ لأنه من أوائل المباحث التي تبدأ بها معظم المؤلَّفات البلاغية التراثية من بعد السكاكي، ويبدأ بها عادة الدرس البلاغي المعاصر كذلك، كما أنه من الدروس الصغيرة حجماً التي يمكن أن يبدأ بها التطبيق العملي لفكرة تجديد الدرس البلاغي المعاصر، لننتقل منها إلى دروس أكبر حجماً، كماً ومضموناً.

«مهما أجهد اللغويون أنفسهم في تبرير مثل هذه الاستعمالات، فلن يستطيعوا إنكار أنها لا تمت للمنطق العام بصلة، وذلك لأن للغات منطقها الخاص».[١]

الدكتور إبراهيم أنيس، من أسرار العربية، ص١٥٨

المقدمة:

تعاني البلاغة العربية – بمختلف مباحثها – من حالة الانفصال القائم بين الكلام النظري الموجود في مصادرها ومراجعها، والتطبيق العملي المتمثل في كلام الأدباء المعاصرين من شعراء وروائيين وغيرهم، وقد نتج من هذه الحالة انغلاقُ الدرس البلاغي على نفسه بما فيه من قواعد وأمثلة لا تقترب كثيراً من الواقع المعيش، وانطلاقُ النص الأدبي في فضاءات رحبة بعيدة عن قيود البلاغة العربية القديمة وتصنيفاتها وتقسيماتها ومصطلحاتها الكثيرة والمعقدة أحياناً.

ولو حاول أحد التنقيب في سبب هذا الانفصال لوجد أن المباحث البلاغية تمرّ بحالة أشبه بالتناسخ، فهي تنتقل من مصدر لآخر ثم من مرجع لآخر انتقالاً كربونياً، دون تمحيص، ودون تجديد في مضامينها، ودون أدنى تعديل بحذف ما لا يحتاج إليه المبحث، أو إضافة ما يحتاج إليه مما يستجدّ في أي عصر من العصور، ودون تغيير الأمثلة حتى، أو وضع أمثلة جديدة مناسبة للعصر الذي يؤلَّف فيه الكتاب، أو تجاوز نوعية الأمثلة المجتزأة والمقتطعة من سياقاتها. وهذا الذي حدث في الدرس البلاغي على امتداد تاريخه الطويل يدلّ بوضوح على حالة الجمود التي اعترته على الرغم من وجود الكثير من الدعوات – النظرية غالباً – المطالبة بتجديده، لكن معظم هذه الدعوات لم تتحول إلى نموذج حي متكامل، يضيف ويحذف ويجدد ويبعث الحياة في المباحث البلاغية المتقولبة، ذات النسخ الكربونية اللامنتهية.

وتمثل هذه الدراسة شكلاً من أشكال التجديد العملي للدرس البلاغي الذي يأمل الباحث أن يكون متجاوزاً بالفعل للمآخذ التي وُضعت من قبل على هذا المبحث تحديداً – مبحث أحوال الإسناد الخبري – ، وللمآخذ التي وضع الباحث يديه عليها في أثناء سنوات من تدريس البلاغة العربية لطلبة الجامعة وِفْقَ النمط التقليدي.

والمنهج المتَّبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث قام الباحث فيه باختيار مبحث (أحوال الإسناد الخبري) مثالاً على ما ذُكر أعلاه عن جمود

الدرس البلاغي، وضرورة تجديده، ووَصَفَ ما فيه من مواضع خلل رآها – أو رأى معظمها – باحثون آخرون قبله، ثم أخذ في تحليلها، مستضيئاً بما جاء به الأوائل، سائراً على خطا المجددين السابقين، ساعياً لأن يضع يده على المواضع الإشكالية تحديداً فيه، وتلك التي لا تفيد المبحث، ولا تتقدم به خطوة إلى الأمام، كما لا تفيد الدارس، بل على العكس تثقله بتقسيم وتصنيف أقرب إلى التعقيد.

وقد تم اختيار هذا المبحث تحديداً لأنه من أوائل المباحث التي تبدأ بها معظم المؤلَّفات البلاغية التراثية من بعد السكاكي، ويبدأ بها عادة الدرس البلاغي المعاصر كذلك، كما أنه من الدروس الصغيرة حجماً التي يمكن أن يبدأ بها التطبيق العملي لفكرة تجديد الدرس البلاغي المعاصر، لننتقل منها إلى دروس أكبر حجماً، كماً ومضموناً.

وعلى الرغم من صغر حجمه في كثير من المصادر والمراجع، فإن المواضع الإشكالية فيه كثيرة بالفعل، والاختلافات بين البلاغيين القدماء أنفسهم، وبين بعضهم من جهة وبعض المعاصرين من جهة أخرى جعلت حجم الدراسة يتضخم أكثر مما كان متوقعاً، وقد كانت هذه صعوبة واجهت الباحث في أثناء عمله على هذه الدراسة؛ حيث كانت الدراسة في أثناء اتساعها لتغطي الموضوع من جوانبه المختلفة تضطر الباحث أحياناً إلى أن يكرر بعض الأمثلة أو الاقتباسات، وقد كانت هذه تطول أحياناً بحسب ما يقتضيه السياق.

ومن الصعوبات التي واجهت الباحث في أثناء عمله على هذه الدراسة أيضاً اشتغاله على هذا المبحث في المصادر البلاغية القديمة والمراجع الحديثة معاً؛ فالقصد هو تتبع تطور المبحث، أو خط سيره من لدن عبد القاهر الجرجاني إلى أحدث المراجع البلاغية، ورصد حجم التغير الذي طرأ عليه بهدف تجديده، وبيان مدى مناسبته للعصر الذي يوضَع فيه كل مؤلَّف قديم أو حديث، وهذا يعني أن يقوم الباحث بمسح أفقي ورأسي لتلك المؤلَّفات، وقراءتها وتحليلها وبناء النتائج بعد ذلك وفق ما تسفر عنه تلك القراءة وتلك التحليلات.

هناك صعوبة أخرى تتعلق باختلاف حجم المبحث من بلاغي لآخر قديماً وحديثاً، وهذا مرتبط بالكلام على الأفكار التي هي من صلب المبحث وتلك الدخيلة عليه، وهو ما حاول الباحث القيام به حين غربل المبحث محاولاً تنقيته من كثير من الأفكار التي طرأت عليه في أوقات مختلفة. وهذا يدفعنا للتساؤل عن الصيغة المناسبة التي يجدر بهذا المبحث أن يكون عليها، وقد سعى الباحث إلى تقديمها من خلال الأنموذج الذي قدمه في نهاية الدراسة، بوصفه تطبيقاً عملياً لما يتوقع أنه الأهم لتدريسه فيه.

ولا يفوت الباحث أن يذكر في هذه المقدمة أنه قد سُبِق إلى هدفه هذا، وهو مراجعة هذا المبحث البلاغي ومحاولة تصحيحه، من عدد من البلاغيين المعاصرين، لكنه يرى أنهم طرحوا أحياناً أفكاراً متفرقة، لا تنتظم في خيط واحد، وأحياناً لم تكن الأفكار شاملة لجميع القضايا الإشكالية في المبحث حتى إن كانت ممنهجة ومنتظمة في خيط واحد. إلا أنها كانت خير عون للانطلاق في تحليل هذا المبحث ونقده وتقديم البديل الذي قُدّم بناء على الطريق الذي عبّدوه. ومن أهم الدراسات السابقة:

(١) البحيري، أسامة، **تحولات البنية في البلاغة العربية**، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، ط٢، ٢٠١٠.

(٢) سلطان، منير، **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨.

(٣) السيد، شفيع، **البحث البلاغي عند العرب: تأصيل وتقييم**، دار الفكر العربي، مصر، ط٢، ١٩٩٦.

(٤) مطلوب، أحمد، **البحث البلاغي عند العرب**، دار الجاحظ، بغداد، د.ط، ١٩٨٢.

أما فيما يتعلق بأقسام هذه الدراسة، فهي تتألف من ست أفكار رئيسة، يتفرع كل منها إلى فروع يختلف عددها من فكرة لأخرى؛ وأولها هي فكرة **الإسناد.. في درس (أحوال الإسناد الخبري)**، وقد بيّن الباحث أن الإسناد مبحث نحوي، مقحَم

على الدرس البلاغي، وأنه لا مكان له فيه، ومن البداية يجدر بنا أن نغيّر عنوان المبحث كـي لا نضطـر إلى الكلام على الإسناد والخوض في التفاصيل الكثيرة المرتبطة به، التي يمكن أن يجدها الباحث عنها في المصادر النحوية.

وثاني هذه الأفكار هي الكلام على **أحوال الإسناد الخبري**، وتخصيص الخبري دون الإنشائي بالكلام على أحوال الإسناد فيه، مع أن أي جملة مفيدة لا يمكن أن توجد دون علاقة إسناد، سواء كانت خبرية أو إنشائية، فكان أول ما تكلم الباحث عليه في هذه الفكرة هو ضرورة عدم الفصل بين كل من الإسناد الخبري والإسناد الإنشائي. أما الأمر الآخر فيتعلق بعدم خضوع البلاغة لأي قوانين خارجية، وقانونها ينبع من داخلها؛ أي من المعنى.. معنى النص.

بعد ذلك تتناول الدراسة موضوع **الخبر والإنشاء**، وذلك من حيث الإسناد الخارجي، ومدى صلاحية هذا المعيار للفصل بين كل من الخبر والإنشاء من جهة، وكذلك من حيث الصدق والكذب، وما قاله البلاغيون والمتكلمون والمناطقة وغيرهم في هذه القضية الإشكالية، ومدى ارتباطها بالدرس البلاغي.

بعد ذلك انتقلت الدراسة للكلام على **الخبر**.. تعريفه، وأغراضه، وعرضت لبعض الأقوال في وجه دلالة الخبر على أغراضه البلاغية، ثم أضربه، وناقشت كلاً من الخبر الطلبي والخبر الإنكاري، وأخيراً قدّمت بعض الملاحظات على أضرب الخبر.

وعرّجت الدراسة، أخيراً، على **أحوال متلقي الخبر، ومؤكدات الخبر**، وذلك على نحو سريع وعابر.

وبعد أن انتهى الكلام على وصف المبحث كما جاء في المصادر والمراجع وتحليله، قدّم الباحث تصوره للكيفية التي يجدر بالدرس البلاغي المعاصر تقديم هذا المبحث عليها، وذلك تحت عنوان (**الخبر والإنشاء**)، وقد بدأ هذا التصور بالنص

قبـل القاعـدة، وكانـت معظم النصوصـ معاصرة، لغتهـا قريبة من لغـة الطلبة. وهو يعتمـد علـى تقديم تحليل فني بلاغي للنص أكثر من تقديم قواعد وتصنيفات جاهزة، لكنه يعطي في نهايته خلفية معرفية مناسبة للطالب كي تكون لديه معلومات كافية عن الدرس الذي انتهى منه.

وختامـاً، أرجـو أن أكـون قـد وُفّقـتُ في مسعـاي، وأن أكـون قـد حققتُ هدفي بمراجعـة مبحـث (أحـوال الإسناد الخـبري) الذي أعـدّه باكورة عمل أكـبر أقوم فيه بمراجعـة البلاغة العربيـة وتقديمها بشكل معاصر، يقرب المسافـة بينها وبين الأدب، وبينهمـا مـن جهة والجيـل الحالي والأجيـال القادمة مـن جهة أخـرى، والتوفيق من الله.

الإسناد.. في درس (أحوال الإسناد الخبري):

تكلم كثير من البلاغيين على أنواع الكلام[٢]، وفرقوا بين خبر وطلب على حد تعبير بعضهم، أو خبر وإنشاء كما استقر في اصطلاح المتأخرين منهم فيما بعد، ولكنهم لم يتوقفوا عند علاقة الإسناد، التي انشغل بها النحويون مثلاً. ولعل عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) هو أحد أقدم البلاغيين الذين أفردوا فصلاً يتناول العلاقة بين الخبر والإسناد في سياق الكلام «البلاغي»، وذلك في فصل (الخبر وما يتحقق به الإسناد)؛ حيث يقول فيه: إن «معاني الكلام كلها معانٍ لا تُتَصَوَّر إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر. وإذا أحكمتَ العلم بهذا المعنى فيه، عرفته في الجميع. ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس، أنه لا يكون خبر حتى يكون مُخْبَرٌ به ومُخْبَرٌ عنه؛ لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي. والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبَتاً له، والنفي يقتضي منفياً ومنفياً عنه. فلو حاولتَ أن تتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبَت له ومنفي عنه، حاولتَ ما لا يصح في عقل، ولا يقع في وهم. ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهَر أو مقدَّر، وكان لفظك به، إذا أنت لم ترد ذلك، وصوت تصوّته سواء»[٣].

إن الفكرة الرئيسة التي يطرحها عبد القاهر في هذه الفقرة هي أن علاقة الإسناد علاقة حتمية في أي خبر نثبته أو ننفيه، ولا يمكن أن يصح كلام إن لم يكن مبنياً على إسناد شيء لشيء إثباتاً أو نفياً. لكن الباحث يتساءل: إذا كانت هذه العلاقة حتمية في أي خبر، فما جدوى ذكرها في بداية الكلام على هذا المبحث، مع أنه لن يكون هناك كلام في البلاغة إلا على جمل منتظمة ضمن علاقة إسناد، وليس على كلمات مفردة. إن الكلام على الإسناد في بداية الكلام على مبحث الخبر يبدو فضلاً لا غناء فيه ولا فائدة.

وقد تحدث عبد القاهر، ومن سيأتي بعده، عن الإسناد الخبري فقط، مع أن الإنشاء لا يختلف عن الخبر في حتمية انتظامه ضمن هذه العلاقة[٤]. وقد يكون

قصد عبد القاهر أن ما يجري على الخبر يجري على الإنشاء كذلك، وذلك في قوله في النص السابق: «والأصل والأول هو الخبر. وإذا أحكمتَ العلم بهذا المعنى فيه، عرفته في الجميع». ولكن هذا لا يعد تعليلاً مقبولاً لقصر الكلام في الإسناد على الخبر، وعدم الإشارة إلى الإنشاء فيه، أو إلى دخوله في الحكم كالخبر تماماً.

وإذا كان عبد القاهر قد ربط بين الخبر والإسناد في مبحثه (الخبر وما يتحقق به الإسناد)، فالجدير بالذكر أنه لم يقدم له تعريفاً جامعاً مانعاً، بل اكتفى بشرحه فقط، ولعل أول تعريف يمكن أن يجده الباحث في المصادر البلاغية القديمة هو ذلك الذي ظهر بعد شيوع مصطلح (الإسناد الخبري) في نهاية القرن الثامن الهجري، وذلك على يد السعد التفتازاني (ت٧٩٢هـ) في (مختصر المعاني) حيث سيعرّفه بأنه «ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى؛ حيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه. وإنما قُدّم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه».[٥] في حين لم يخصص السكاكي قبله بحوالي قرنين من الزمان الكلام على الإسناد، ولم يقصره عليه، بل عرّفه بأنه الحكم بمفهوم لمفهوم إثباتاً ونفياً[٦]. وهذا الحكم قد يكون خبراً وقد يكون إنشاء، ولكن التعريف جاء في سياق الكلام على الإسناد الخبري. وقد اختار البلاغيون المعاصرون تعريف السعد وكرروه في مراجعهم[٧]. وفي الأحوال كلها فإن أيّاً من البلاغيين القدماء والمحدثين- ممن ذكر هذا التعريف - لم يناقش جدواه، أو الفائدة التي يقدمها لدارس البلاغة.

وقد أشار الباحث إلى أن عبد القاهر كان أول من تحدث عن الإسناد الخبري، ونكاد لا نجد أحداً قبله قد أشار إلى هذا المبحث أو أفرده بالحديث في فصل خاص كما فعل هو. لكننا لو أمعنّا النظر في هذا المبحث لوجدناه كبقية المباحث عنده في (دلائله)، جاء في سياق رده على المعتزلة، وعلى ما جاء في (المغني) للقاضي عبد الجبار تحديداً، وإن كان قد أحسن في الرد عليه، وأجاد في توضيح فكرته في تحقيق القول في الخبر والإسناد، إلا أن كل الذي قاله لا يصلح لأن يُتضمن في مادة الدرس

البلاغـي الحديـث؛ أي أن يُنقل بحرفية – كما نُقلـت مباحث أخرى من مصادر أخرى نقلاً حرفياً بالأمثلة ذاتها – للدرس البلاغي المعاصر؛ لأننا لسنا معنيين اليوم بما كان معنياً به حين ألّف كتابه هذا.

والمؤسف هو أن من جاء بعده لم يستثمر الجهد البلاغي الكبير الذي بذله عبد القاهر في سبيـل ترسيـخ آرائـه في موضوع الخـبر، ولم يجعلـه أساساً يبنـي عليه المبحث بناءً جديداً متحرراً من ثقل السياق والعناصر الخارجية المفروضة في مادة المبحث، ومضيفاً إليه بقدر ما تدعو إليه سياقات التجديد.

لقد كان الدرس البلاغي في حاجة لاستخلاص جوهر المبحث من عند عبد القاهر الجرجـاني، مـع حذف الكثير من الزوائد والأفكار غـير الأصيلة فيه، إلا أن ما حدث حقيقـةً هـو أنه قد اختلف اختلافاً كبيراً عند البلاغيين اللاحقين، خصوصاً حين ظهر علـى يـد السكاكـي، تحت عنوان (القانـون الأول: فيمـا يتعلق بالخبر)، ثـم انتقل مع انتقـال مـادة السكاكـي كاملة إلى القـرون اللاحقة بشروح وهوامش وتقارير أكثر تفصيـلاً ممـا كان المبحـث عليه عند السكاكـي، وتغيرت طريقة بنـاء الدرس، وتقديم المعلومـة، وكـثرت التقسيمـات والتفريعات التـي طرأت على المبحـث، ودخلت عوامل خارجيـة كثـيرة من المنطق وعلم الكلام والنحـو، كل هذا جعل المبحث مختلفاً إلى حد كبـير عن أصلـه الذي ظهر عليه في (دلائـل الإعجاز). هذا علـى المستوى المضموني، أمـا علـى المستوى الشكلي فقد جـاء المبحث عند عبد القاهر في أواخر كتابه، في حين أصبـح مـن جاء بعده مـن البلاغيين يبدؤون مباحث علم المعـاني بالكلام على (أحوال الإسنـاد الخـبري)، وكأنه أصـل الكلام، أو كأن معرفته هـي الأساس الذي يجب أن تنبني عليه بقية كلامنا.

الإسناد مبحث نحوي، مقحَم على الدرس البلاغي:

من المعروف أن الإسناد بعمومه، بغضّ النظر عن نوع الجملة، هو مبحث نحوي، له جذور عميقة في الدرس النحوي، ولسنا مع القول بفصل علوم العربية بعضها عن

بعضـ، بـل مع أن يفيد بعضها من بعض، دون أن تتداخـل إلى الحد الذي يُفْقِدُ شيئاً منها ملامحه الخاصة، ويصبح مسخاً لا علاقة له بأصله وبما وُضع من أجله أساساً.

ولو عدنا إلى أهم مصادر النحو، وهو (الكتاب) لوجدنا من مباحثه الأولى (باب المسنـد والمسنـد إليه)، ويقول عنهمـا سيبويه: «وهما ما لا يستغنـي واحد منهما عن الآخـر، ولا يجـد المتكلـم منه بُدّاً. فمن ذلـك الاسمُ المبتدأ والمبنـيُّ عليه [يعني الخبر]. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسـم، كمـا لم يكن للاسم الأول بُدٌّ من الآخـر في الابتداء»[٨]. كما نجد ذكر الإسناد عند ابن مالك في كلامه على علامات الاسم:

بالجر والتنوين والندا، وألْ ومسند للاسم تمييزٌ حصلْ

وقد شرح ابن عقيل البيت فقال: «حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف بالجر، والتنوين، والنداء، والألف واللام، والإسناد إليه: أي الإخبار عنه. وقد استعمل ابن مالك (ألْ) مكان الألف واللام، و(المسند) مكان الإسناد له»[٩]. ولا يرى الباحث حاجة للعـودة إلـى أي مصدر نحوي آخـر؛ لأنه إن فعل فسيجد أن الـكلام على الإسناد هو مبحـث افتتاحـي رئيس فيـه، وسيقف فقط، من بـاب التمثيل بالمراجـع الحديثة، عند كتاب (جامع الدروس العربية)، باب المركبات وأنواعها وإعرابها؛ حيث يقول الدكتور الغلاييني إن المركب ستة أنواع، أولها الإسنادي، وهو ما يُسمى بالجملة وهو «الحكم بشـيء علـى شيء، كالحكم على زهير بالاجتهاد في قولك: زهير مجتهد. والمحكوم به يُسمـى مسنداً. والمحكـوم عليه يُسمى مسنداً إليه. فالمسنـد: ما حكمتَ به على شيء. والمسنـد إليـه: مـا حكمت عليه بشيء. والمركـب الإسنادي (ويُسمى جملـة أيضاً): ما تألف من مسند ومسند إليه، نحو: الحلم زين. يُفلح المجتهد؛ فالحلم: مسند إليه؛ لأنك أسنـدت إليه الزين، وحكمـت عليه به. والزين مسند؛ لأنك أسندته إلى الحلم وحكمت عليـه به. وقـد أسندت الفلاح إلـى المجتهد، فيفلـح مسند، والمجتهد: مسنـد إليه»[١٠].

إن مجـرد إقحـام الحديث عن علاقة الإسنـاد – وهو مفهوم نحوي خالص – في الدرس البلاغـي يعد خروجاً فاضحاً علـى الحدود شبه الواضحة بـين العلمين، علم النحـو وعلم المعاني بالتحديد من بين علوم البلاغة العربية الثلاثة؛ لأن دارس البلاغة لـن يأتـي مـن خارج حدود اللغة العربيـة، حتى إن كان من غير أبنائهـا، إذ لا بد له أن يتأسـس نحويـاً قبـل أن يعتلي صهوة البلاغـة، وبذلك يكون دارساً لهـا من جوانبها المختلفـة، عارفـاً بأساسياتها، وعلاقة الإسناد عمود أساسـي لا تقوم دراسة مباحث نحو العربية إلا بوجوده، فما ضرورة إقحامها في الدرس البلاغي إذن؟

والأكثر من هذا أن عدداً من البلاغيين المحدثين لم يكتفوا بالإشارة العابرة لعلاقة الإسناد، من حيث تعريفها وشرح هذا التعريف، بل قاموا أيضاً بذكر الصور الممكنة لطرفي الإسناد، وذلك بأن يكونا مفردين أو جملتين، أو يكون أحدهما مفرداً والآخر جملة، مع التمثيل لكل صورة منها. كما ذكروا المواضع التي يأتي فيها كل من المسند إليـه والمسنـد في الجملة العربية، كما يحدث في كتـب النحو تماماً، وأحياناً على نحو أكـثر تفصيـلاً، وبهذا بدأ الخلط مبكراً منـذ الصفحات الأولى في الكتب البلاغية بين العلميْن، وأصبح المبحث البلاغي مشوباً بشوائب نحوية واضحة.[١١] وهذا هو مأخذ الباحث الأول على هذا المبحث، وهو إقحام درس نحوي – أو جزء منه – فيه، ويمكن تعليـل ذلـك برغبة البلاغيين في تنظيم المبحث، ولكنهم أثقلوه دون أن يشعروا بما هو خارج حدوده.

وبنـاء على هـذا، يجب إسقاط الكلام علـى الإسناد من الدرس البلاغي، سواء تعريفـه، أو صـور طرفيْـه، أو مواضعهمـا في الجملة العربية. وهـذا يعني أن يُحذف العنـوان الشائـع في المصـادر والمراجع البلاغية لهـذا المبحث، وهو أحـوال الإسناد الخـبري، كـي لا يكون لزاماً تقـديم تعريف له وإلحاقه بكثير مـن التفاصيل الخاصة بالدرس النحوي في سياق درس بلاغي.

أحوال الإسناد الخبري:

يبدأ أي مبحث بلاغي عادة بتعريف المصطلحات الواردة فيه، بدءاً بالمصطلح الذي يمثل عنوان المبحث، وتعقبه المصطلحات الأخرى التي ترد في هذا التعريف، أو تلك التي سيأتي ذكرها في سياق الشرح أو تفصيل القول في المبحث عموماً. وعلى الرغم من أن عبد القاهر الجرجاني كان - كما ذُكر أعلاه - من أوائل من تكلم على هذا المبحث بتفصيل سار عليه عدد من البلاغيين من بعده، فإن الشكل المعتمد له في المصادر المتأخرة والمراجع الحديثة هو الصورة التي قدمها السكاكي، مفيداً من مجهود عبد القاهر، ومن كتاب الفخر الرازي أيضاً. ومع ذلك فإن هذه الصورة التي قدمها السكاكي قُدِّمت بعده بشرح وترتيب أفضل على يد الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ) في (الإيضاح)، ويمكن الزعم بأن معظم ما جاء بعد هذا الكتاب نقل عنه نقلاً شبه حرفي، أو شرحه دون كثير زيادة أو فائدة.

الفصل بين الإسناد الخبري والإسناد الإنشائي:

الذي يلفت النظر بشدة في النمط الذي قدمه السكاكي، واعتمده القزويني وبقية البلاغيين والشرّاح من بعده أنه يقوم على فصل حاد بين الخبر والإنشاء، وهو ما يبدو أمراً غير مسوّغ، لكنه انتقل دون عناء من مصدر بلاغي لآخر، ووصل إلى عدد من المراجع الحديثة كذلك، أو ربما معظمها.

لنتابع ما يقوله القزويني في تفصيل أبواب علم المعاني، وهو العلم الأول من علوم البلاغة الثلاثة التي وضع «أقسامها» السكاكي: «ثم الخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى. ثم المسند قد يكون له متعلقات إذ كان فعلاً أو متصلاً به أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه، وهذا هو الباب الرابع، ثم الإسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر، وهذا هو الباب الخامس. والإنشاء هو الباب السادس. ثم الجملة إذا قُرنت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة، وهذا هو الباب السابع. ولفظ

الـكلام البليـغ إمـا زائـد على أصل المـراد لفائدة، أو غـير زائد عليه، وهـذا هو الباب الثامن»[١٢].

ووفق الصورة التي قدمها الخطيب القزويني – محتذياً حذو السكاكي فيها – ، يجـد الباحـث أن الـكلام في مبحث (أحـوال الإسناد الخبري) خاص بمفهوم الخبر تحديـداً، الـذي يُميَّز عـن مفهوم الإنشاء أولاً، ثـم يُرجأ الكلام علـى الإنشاء إلى حين الانتهـاء مـن الخـبر، وما يتعلـق به من أحـوال المسند إليـه وأحوال المسنـد، وأحوال متعلقات الفعل، وأسلوب القصر! بعد ذلك يأتي الحديث عن الإنشاء. ولا نزعم أن كل المصادر والمراجع ملتزمة بهذا الترتيب، لكنه ترتيب له حضوره الراسخ في المصنفات البلاغية التراثية، وبعض المراجع الحديثة[١٣]. إلا أن القزويني نفسه يقول في موضع آخـر مـن الكتـاب ذاته: «مـا ذكرناه في الأبـواب الخمسـة السابقة ليس كلـه مختصاً بالخـبر، بـل كثير منه حكم الإنشاء فيه حكم الخبر، يظهـر ذلك بأدنى تأمل، فليعتبره الناظر»[١٤]؛ فإذا كان كثير مما ذُكر في الأبواب الخمسة الأولى من أبواب علم المعاني عند الخطيب القزويني ينطبق على الخبر والإنشاء معاً، إذن ما مسوّغ إرجاء الحديث عـن الإنشـاء إلى ما بعد الحديث عـن كل التفاصيل الخاصة بالإسنـاد وطرفيه؟! كما أن قوله في بداية كلامه على الخبر إن (الخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند) يوحـي بـأن الإنشـاء مستغنٍ عن كل هذا، وهـو إيحاء باطل، سـواء كان يقصده أم لا يقصـده وهـو الأرجح، إلا أن بنيـة الجملة من جهة، وإرجاءه الـكلام على الإنشاء إلى ما بعد الانتهاء من الكلام على علاقة الإسناد بكل تفاصيلها – من جهة أخرى – يعزز هذا المعنى. وقد أشار إلى هذا التفتازاني حين قال: «ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر»[١٥].

والتفـت الدكتـور أحمد مطلوب إلى هذا الفصل بين الكلام على الإسناد الخبري والإنشـاء، وقد نقل تعليـلاً لذلك وجده عند السبكي (ت٧٧٣هـ)، وهو قوله: «والذي عنـدي في ذلـك أن حقيقة الإسناد في الإنشاء لا يتحقق إلا بتوسع؛ وذلك لأن الإسناد

نسبة دائرة بين المنتسبين». وهذا صحيح؛ لأن الإسناد واحد، وهو تعليق خبر بمخبر عنه، أو مسند بمسند إليه، ولذلك يجري على الإنشاء، وكان القزويني قد قال: «ما ذكرناه في الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مختصاً بالخبر، بل كثير منه حكم الإنشاء فيه حكم الخبر»[١٦].

ويلاحظ الباحث أن هذا التقسيم للمباحث البلاغية المرتبطة ببعضها، مثل مبحثي الخبر والإنشاء، قد يكون مفيداً في توحيد بنية الكتاب وفق نظام أو ترتيب عقلي منطقي، وسَلْسَلَة الكلام بناء عليه، لكنه لا يعني أنه مفيد في توصيل المعلومة المتضمنة فيه، بل على العكس تماماً، من الممكن أن يكون ملبِساً، ويزيد الدارس إرباكاً وتشتيتاً نتيجة للتشتيت القائم أساساً للفكرة الواحدة، أو للأفكار المرتبطة ببعضها تلقائياً بأي علاقة.

وقد وصف الدكتور أحمد مطلوب هذا الحصر لمباحث علم المعاني على يد السكاكي، والذي شُذِّب على يد القزويني، بأنه «منطقي، لولا أنه قطّع أوصاله؛ لأن ما يطرأ على الخبر يطرأ على الإنشاء، ولعل تقسيمه إلى الخبر والإنشاء، وأحوال الجملة وما فيها من تعريف وتنكير، وذكر وحذف، وتقديم وتأخير وقصر وخلافه، وفصل ووصل، وإيجاز وإطناب ومساواة، وخروج على مقتضى الظاهر كوضع المضمر موضع المظهر ووضع المظهر موضع المضمر، والقلب والأسلوب الحكيم والتغليب والالتفات، خير وأجدى؛ لأن هذا التقسيم يجمع أجزاء الموضوع الواحد، ويوحد بينها، وينسقها في عرض بديع»[١٧].

وهذا هو المأخذ الثاني الذي يمكن الوقوف عنده في مراجعة درس (أحوال الإسناد الخبري)؛ أي الفصل بين الكلام على الخبر والكلام على الإنشاء بالكلام على مباحث أخرى قد يكون لها علاقة بالخبر تحديداً في نظر بعض البلاغيين، إلا أن إرجاء الحديث عنها إلى ما بعد الانتهاء من الحديث عن الإنشاء – نظراً للارتباط الكبير بينه وبين الخبر – لن يؤثر على فهمها وتوصيلها للقارئ والدارس. **وبناء على**

هذا، فإن الباحث يقترح أن يتم دمج الكلام على الخبر والإنشاء معاً، خصوصاً أنهما كثيراً ما يندمجان في الكلام، ويصعب في بعض السياقات، أو في كثير منها، فهم أحدهما بمعزل عن الآخر.

وكما ذُكِرَ أعلاه، فإن عدداً من البلاغيين المحدثين لم يلتزم بهذا الفصل، كالدكتور عبده عبد العزيز قلقيلة، الذي قام بضم المبحثين معاً، وتكلم على الإسناد الإنشائي بعد انتهاء كلامه على الإسناد الخبري مباشرة. بل إنه يقول صراحة بعد ذلك؛ إن الإسناد قاسم مشترك بين الجملتين: الخبرية والإنشائية، وما سماه البلاغيون بالإسناد الخبري وجعلوه مفتتح مباحث علم المعاني، إنما هو وصف تقريري لما هم بإزاء دراسته، قالوا (أحوال الإسناد الخبري)، وذكروا أضرب الخبر ومقاصده الحقيقية والبلاغية، ثم استطردوا من الإسناد الخبري إلى مكوناته الأصلية والفرعية، وحين وصلوا إلى الإسناد الإنشائي سمّوه (الإنشاء) فقط، ولم يسموه – كسابقه – الإسناد الإنشائي، وهو كذلك نظرياً وعملياً؛ لأنه القسيم الوحيد للإسناد الخبري، هكذا[١٨]:

وهو يرى أن الكلام على الخبر والإنشاء متكافئ، فلا أفضلية لأحدهما على الآخر، وعلى نحو أكثر دقة، لا مزية للخبر على الإنشاء، فهما متساويان في الكلام[١٩]. وعدم الالتزام هذا بالترتيب التقليدي جاء واعياً، من الدكتور قلقيلة؛ لأنه يرى أن الفصل بين المبحثين غير مسوغ. ولكن الباحث يجد عدم الالتزام بهذا الترتيب لدى بعض البلاغيين المحدَثين كذلك، دون وعي به؛ أي أنه يتكلم على الإنشاء بعد كلامه على الخبر، ثم يكمل كلامه على بقية مباحث علم المعاني، وحين يصل إلى الباب السادس، وهو باب الإنشاء، يقول: «وقد مرّت أمثلته»[٢٠]؛ أي بعد الكلام على الخبر مباشرة. ويتضح جلياً من عدم الالتزام اللا واعي هذا أن بعض البلاغيين يشعرون

في قرارة أنفسهم بعدم صحة الفصل بين الكلام على الخبر والإنشاء، لكنهم يرغبون لسبب أو لآخر في الالتزام بطريقة القدماء، وتقسيماتهم وتبويباتهم، دون مراجعة أو مناقشة.

ومن جهة أخرى، فإننا لو قارنّا الكلام على الخبر بالكلام على الإنشاء في المصادر والمراجع البلاغية لوجدنا نوعاً من عدم التكافؤ؛ كأنهم يقدمون الخبر على الإنشاء، أو يرون له مزية أو فضلاً عليه، مع أنهما أسلوبان في الكلام لا يَفْضُل أحدُهما الآخرَ إلا بكيفية الاستعمال المتوافق مع المقام، ومع حال المخاطب، وقصد المتكلم. هذه العوامل الثلاثة هي التي تقدم أو تؤخر قولاً أو «نصاً» على آخر، وليس كونه خبرياً أو إنشائياً.

ويمكن أن نجد شيئاً من هذا التفضيل «للخبر» على نحو صريح في بعض المصادر، من ذلك ما ذكره ابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ) في سياق حديثه عن (الكلام) وأنواعه، إذ يقسمه إلى قسمين: «حقيقة ومجاز، والمجاز هو اللفظ الذي أريد به ما لم يوضع لإفادته، والكلام المفيد يرجع كله إلى معنى الخبر، ومتى اعتُبرت ضروبه وُجدت لا تخرج عن ذلك في المعنى، أما الجحود والتشبيه والقسم والتمني والتعجب فالأمر في كونها أخباراً في المعنى ظاهر، وأما الأمر فيفيد كون الآمر مريداً للفعل، فمعناه معنى الخبر، والنهي يفيد أنه كاره، فهو أيضاً كذلك، والسؤال والطلب والدعاء تجري هذا المجرى، والعرض فهو سؤال على الحقيقة، فأما النداء فقد اختلف فيه، فقيل: معنى – يا زيد – أدعو زيداً، وهذا على الحقيقة خبر، وقيل: المراد به – أقبل يا زيد – وعلى هذا المعنى فهو داخل في قسم الأمر. وأما التحضيض فهو في معنى الأمر؛ لأنه ينبئ عن إرادة المحضّض للفعل»[٢١].

ثم إن في كلام عبد القاهر الجرجاني – الذي مرّ ذكره سابقاً – ما يشير إلى ذلك صراحة؛ حيث يقول: إن «معاني الكلام كلها معانٍ لا تُتَصَوَّر إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر»[٢٢]. كما يعلل السعد التفتازاني الابتداء بأبحاث (الخبر)

بكونـه «أعظـم شأنـاً وأعمّ فائـدة؛ لأنه هو الذي يتصـور بالصور الكثـيرة، وفيه يقع الصياغات العجيبة، وبه يقع غالباً المزايا التي بها التفاضل، ولكونه أصلاً في الكلام؛ لأن الإنشـاء إنمـا يحصـل منه باشتقـاق كالأمر والنهـي، أو نقل كعسـى ونعم وبعتُ واشتريتُ، أو زيادة أداة كالاستفهام والتمني، وما أشبه ذلك»[٢٣].

كمـا أن القاضـي عبد الجبار يرى أن الخبر أصل كل صيغ الكلام المفيد. يقول: «واعلم أن الخبر هو الأصل في الكلام المفيد؛ لأن الفوائد الواقعة بالكلام أجمع لا بد مـن أن تكـون راجعة إلى الخبر، أو إلى معناه. لكنه ربما تتأول الفائدة بصريح لفظه، فيكون خبراً، وربما أفاد من جهة المعنى فلا يُسمى خبراً، والفائدة تختلف»[٢٤].

ويـرى الدسوقـي (ت١٢٣٠هـ) أنه لا وجه لتقييد الإسنـاد بالخبري، وأجيب بأن وجـه التقييـد أن الخبر أصل للإنشـاء، إما باشتقاق كالأمر، فإنـه مشتق من الماضي عنـد الكوفيـين، وكذلك المضـارع، أو بنقل، كصيـغ العقود ونِعم وبئـس، أو بزيادة، كالاستقبـال والتمنـي والترجـي، وكمـا في: لتضـرب، ولا تضـرب، ولأن المزايـا والخواص المعتـبرة عند البلغاء حصولها فيه أكثر مـن الإنشاء، وبالجملة فالخبر هو المقصود الأعظم في نظر البلغاء، فلذا قُيِّد [الإسناد] به...إلخ[٢٥].

وتقديم الكلام على الخبر في جميع المصادر والمراجع، مع إرجاء بعضها الكلامَ علـى الإنشـاء إلى الانتهـاء من الكلام على أحـوال طرفي الإسنـاد، ومتعلقات الفعل، والقصـر، يوحـي بأن كل هـذه المباحث أكثر أهمية من مبحـث الإنشاء الذي وضحنا سابقاً أن فصله عن الخبر هو عمل غير مسوّغ ولا مفهوم.

والـكلام على الخـبر يعني الكلام علـى الإنشاء بشكل أو بآخـر؛ فتعريف الخبر معتمـد علـى فكرة الإسناد أو النسبة الخارجية، وهـي التي ينبني عليها حكم الصدق أو الكـذب، وحـين نقول: إن الخبر هو الـذي يحتمل الصدق أو الكذب، فإننا مباشرة نقـول: والإنشـاء لا يحتملهمـا. كمـا أننا حين نقـول: إن الخبر لا يتوقـف مدلوله على النطق به، فإننا نعقب ذلك مباشرة بقولنا: والإنشاء يتوقف مدلوله على النطق به. أي

أن الفصل بين الخبر والإنشاء، وإرجاء الكلام على الإنشاء إلى ما بعد الكلام على الأبواب الخمسة التي ذكرها القزويني يُعد خطوة غير موفقة بدأت من لدن السكاكي، واستمرت في عدد من المصنفات البلاغية بعده.

ويتضمن الكلام على الخبر أفكاراً عدة، منها تقسيمه تبعاً لغرض المتكلم منه، ولاختلاف حال المخاطب، مع بيان أنواع هذا المخاطَب، وطرق إخراج الكلام على مقتضى الظاهر، ومؤكدات الخبر. في حين يتم في الإنشاء استعراض أساليبه الخمسة فقط، مع بيان استخداماتها الأصلية بتفصيل ملحوظ، ثم الأغراض البلاغية التي يخرج إليها كل أسلوب منها. ويكاد يكون هذا نمطاً ثابتاً يتكرر من أسلوب لآخر في (باب الإنشاء)، حتى إن الأغراض البلاغية ذاتها تتكرر، وأحياناً تتداخل الأساليب، ومع ذلك يكون الكلام على واحد منها فقط، وهو موضع الدرس، مع تجاهل واضح للأسلوب الآخر الموجود، الذي يسهم دون شك في بناء الغرض البلاغي الكلي للنص، ومع ذلك لا يلتفت إليه البلاغيون. وكما قلنا فإن الأمر مختلف في الخبر، وطريقة التناول مختلفة كذلك تماماً، وكأنها مبنية على أساس آخر دون وجود رابط يربط بين المبحثين، على الرغم من الروابط الكثيرة التي تجمع بينهما، وما يجري على الخبر يجري على الإنشاء، وغرض المتكلم، واختلاف حال المخاطب، والسياق والقرائن الخارجية كلها عوامل مؤثرة في معنى الإنشاء، كما تؤثر في معنى الخبر، ومع ذلك لم تتم الإشارة إليها في الكلام على الإنشاء.

إن الفصل بين الخبر والإنشاء يمكن أن يصح، أو يكون له وجه من القبول، إن كانت مباحث (أحوال المسند إليه)، و(أحوال المسند) وغيرها من المباحث التي يُقدَّم الحديث عنها على مبحث الإنشاء خبرية فقط؛ أي خاصة بالجمل الخبرية، ولا علاقة للجمل الإنشائية بها، ويترتب على هذا أن تكون علاقة الإسناد – التي هي ركن أساسي في أي جملة – خاصة بالخبر دون الإنشاء، وهذا غير صحيح، ومصادر النحو ومراجعه تشير إلى ذلك بوضوح. ولكن لن تكون – أي مصادر النحو –

المرجع في هذا، بل ستكون المصادر البلاغية ذاتها – التي حدث فيها هذا الفصل بين الخبر والإنشاء – المرجعَ، إذ سيجد الباحث أن أمثلة أحوال المسند إليه أو المسند ليست خبرية دائماً حتى يُدرَج الكلام عليها في سياق الحديث عن الخبر، أو بعد أن ينتهي الحديث عن الإسناد الخبري وقبل الحديث عن الإنشاء. وسيقف الباحث عند أمثلة مأخوذة من كتاب (الإيضاح)، وهو أحد المصادر التي تكلمت على الإنشاء بعد أن انتهى الحديث عن الخبر والإسناد وأحوال طرفيه.

• في باب (القول في أحوال المسند إليه) يجد الباحث في سياق الكلام على تعريف المسند إليه قوله – عز وجل – : ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ (المائدة/٨)؛ أي: العدل[٢٦]. وعلى الرغم من أن الجملة – كما أوّلها القزويني – ذات معنى خبري، فإنها معتمدة في خبريتها على إنشائية ما قبلها، ولو كانت منعزلة عن سياقها لما استطعنا الوصول للمعنى وفهمه.

• كما يجد الباحث أمثلة في هذا السياق لبيان حال المسند إليه في القرب أو البعد أو التوسط، مثل: ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ ءَالِهَتَكُمۡ﴾ (الأنبياء/٣٦). وقوله – تعالى – : ﴿وَإِذَا رَأَوۡكَ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان/٤١). وقوله – تعالى – : ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۚ﴾ (المدثر/٣١). وقول الشاعر:

تقول ودقت نحرها بيمينها أبعلي هذا بالرحا المتقاعسِ[٢٧]

• ويذكر القزويني مثالاً على القصد إلى أن السامع غبي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس، يختلط فيه الخبر بالإنشاء، ويصعب أن يُحدد المعنى بناء على أحدهما دون الآخر، وهو قول الفرزدق:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا – يا جريرُ – المجامعُ[٢٨]

إن المعنى في هذا البيت هو حاصل جمع كل من الخبر والأمر (إنشاء) والنداء (إنشاء أيضاً)، ولا يمكن أن نصل إلى المعنى الكلي، أو نحكم على البيت بعزل بعضها عن بعض لدواع منطقية تجرد النص من مضمونه ومن قيمته الفنية.

وفي المراجع الحديثة، يمكن العودة مثلاً إلى (باب التنكير) في (علوم البلاغة)، إذ نجد فيه عدداً من الأمثلة الإنشائية، من مثل: ﴿ قَالُوٓاْ لِفِرۡعَوۡنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا ﴾ (الشعراء/٤١)، و﴿ ٱقۡتُلُواْ يُوسُفَ أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضٗا ﴾ (يوسف/٩)، و﴿ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ ﴾ (البقرة/٢٧٩)[٢٩].

إن ما يمكن أن يُستنتج من كل هذا هو أن الكلام على علاقة الإسناد بطرفيْها ومتعلقات الفعل فيها وأسلوب القصر ليست أموراً خاصة بالجملة الخبرية دون الإنشائية، لذلك لا مسوّغ للكلام على الجملة الإنشائية بعد الكلام على كل هذه المباحث. ومن الطبيعي أن يكون الكلام على الإنشاء تالياً للكلام على الخبر، ثم تأتي بقية المباحث بعدهما، وهذا ما انتبه إليه بعض البلاغيين المحدثين، وقدموه في مصنفاتهم، ومن هؤلاء: مصطفى المراغي في (علوم البلاغة)، والسيد الهاشمي في (جواهر البلاغة)، وبكري شيخ أمين في (البلاغة العربية في ثوبها الجديد)، ومصطفى الصاوي الجويني في (البلاغة العربية: تأصيل وتجديد). إلا أن الباحث ليس معنياً أساساً في هذا البحث بتعديل ذلك؛ لأن الدرس البلاغي عموماً، وهذا المبحث خصوصاً، من الضروري أن يتخلص من ثقل الإضافات الخارجة عن موضوعه الأصلي، وهي الإضافات النحوية في هذا السياق.

البلاغة لا يجب أن تخضع لقوانين خارجية، وقانونها الوحيد هو المعنى:

من دلائل التزام البلاغيين بالقاعدة النحوية التي تساعدهم – كما تساعدهم التقسيمات المنطقية كذلك – في التصنيف والترتيب حتى لو كان على حساب النص الأدبي من جهة، وعلى حساب فهم الباحث والدارس من جهة أخرى، ما يقوله الخطيب القزويني

عن أن الجملة الإنشائية لا تقع صفة للنكرة، والتزامه بتأويل النحويين لقول الراجز:

جاؤوا بمذق، هل رأيتَ الذئب قط!

بأن قصد الراجز هو مذق مقول فيه (هل رأيت الذئب قط)[٣٠]، وفي هذا التأويل ما فيه من تعنت وتعسف، وليّ لعنق النص؛ لأن النص لا يحتمل مثل هذا التأويل، وقد كان بإمكان الراجز أن يحتال لوزنه، ويقدم صفة خبرية لكلمة (مذق) النكرة التي أراد أن يصفها، لو كانت الجملة الخبرية ستؤدي المعنى ذاته الذي قدمته الجملة الإنشائية، لكنه لم يفعل، واختار الإنشائية للثراء الدلالي الذي أكسبته المعنى، وهو ما يهم الشاعر أكثر من القاعدة النحوية التي قد يجاريها وقد يخالفها قصداً ليوصل معنى هو على يقين بأنه لن يصل إلا بهذه الطريقة. لهذا يرى الباحث أنه لا بد من إقامة الفصل بين النحو والبلاغة، وأن يحافظ كل منهما على خصوصيته واستقلاليته مع إفادته من الآخر.

ولو عدنا إلى المصادر الأدبية والنقدية الأقدم عهداً من (الإيضاح) لوجدنا أنها التفتت إلى البعد التصويري، ولم تلتفت إلى القاعدة النحوية. ومن ذلك ما ذكره المبرد (ت٢٨٥هـ) من أن العرب تختصر في التشبيه، وضرب هذا البيت مثالاً، وقد كان مثالاً موفقاً، إذ إن الراجز اختصر التشبيه بالفعل، وكل ما قام به هو أنه أشار أو أومأ إليه إيماء، كما ذهب إلى ذلك أيضاً ابن رشيق (ت٤٥٦هـ)، وقال إنه مما جاء من الإشارة على معنى التشبيه، وإنما أشار إلى تشبيه لونه؛ لأن الماء غلب عليه فصار كلون الذئب، ولم يذكر من قريب أو بعيد أن الجملة الإنشائية لا تقع صفة للنكرة؛ لأنه بوصفه ناقداً معنيّ بالبعد الجمالي أكثر من أي شيء آخر[٣١].

وقد ذكر المرزوقي (ت٤٢١هـ) هذا البيت أيضاً، في سياق كلامه على قول (مرة بن عداء):

فهلاّ أعدوني لمثلي تفاقدوا إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب

وقد جاءت لفظة (تفاقدوا)، وهي جملة إنشائية – صيغة أمر – الغرض منها الدعاء، معترضة بين أول الكلام وآخره، ولكنها أكدت ما يقتصه فصلحت لذلك، وفق تعبير المرزوقي. يقول الشاعر: «هلا جعلوني عدة لرجل مثلي، فَقَدَ بعضُهم بعضاً وقد جاءهم الخصم متأخر العجُز مائل الرأس منحرفاً. وهذا تصوير لحال المقاتل إذا انتصب في وجه مقصوده، وهو أبلغ في الوصف من كل تشبيه، ومثله قول الآخر:

جاؤوا بمذق، هل رأيتَ الذئب قط؟

ألا ترى أنه صوّر لون المذق لما قال: هل رأيت الذئب قط؟»[٣٢].

نلاحظ هنا كذلك عدم إشارته إلى أي قاعدة نحوية تتعلق بالجملة الإنشائية وعدم جواز وقوعها صفة للنكرة، كما فعل القزويني بعده، وهذا دليل على أن التناول النقدي والبلاغي للنصوص الأدبية كان في أصله معتمداً على الذائقة والدربة، بعيداً عن القاعدة التي شاع الاتكاء عليها لاحقاً، والتي أورثت البلاغة جموداً وقولبة كانت في غنى عنها.

الخبر والإنشاء:

يتفق معظم البلاغيين على أن الكلام لا يعدو أن يكون أحد اثنين لا ثالث لهما، فهو إما أن يكون خبراً أو إنشاء. «لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، الأول الخبر والثاني الإنشاء».[٣٣] وهذا التقسيم هو الذي نجده في معظم المصادر والمراجع البلاغية. وقد أطلق السكاكي على الإنشاء مصطلح (الطلب)، مع أنه ليس كل إنشاء طلبياً، ومن المعلوم أن الإنشاء ينقسم إلى طلبي وغير طلبي. أما من بعده، كالقزويني فقد استخدم لفظة الإنشاء، وكذلك السعد التفتازاني.

والسكاكي يقسم الطلب إلى نوعين: «نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان

الحصول، وقولنا (لا يستدعي أن يمكن) أعم من قولنا (يستدعي أن لا يمكن). ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول»[٣٤]. وهذا النص على قِصَره فيه آثار واضحة للمنطق. وأتساءل هنا: ما حاجة الدارس إلى هذا التقسيم؟ أما الشرح فيقول فيه: «أما النوع الأول من الطلب فهو التمني. أوما ترى كيف تقول: ليت زيداً جاءني، فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه، أو كيف تقول: ليت الشباب يعود، فتطلب عود الشباب مع جزمك بأنه لا يعود، أو كيف تقول: ليت زيداً يأتيني، أو ليتك تحدثني، فتطلب إتيان زيد وحديث صاحبك في حال لا تتوقعهما ولا لك طماعية في وقوعهما، إذ لو توقعت أو طمعت لاستعملت: لعل أو عسى. النوع الثاني: وأما الاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء، فمن النوع الثاني»[٣٥].

ولكن القزويني يبتعد عن هذا التقسيم غير الضروري، ويأخذنا إلى تقسيم آخر للإنشاء، إلى طلب وغير طلب، مع الإشارة إلى أن السكاكي والقزويني تكلما على الإنشاء بعد أن انتهيا من الكلام على الخبر والمباحث الخمسة التي تعقبه. ويعرّف القزويني ضربَي الإنشاء بقوله: «الطلب يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، لامتناع تحصيل الحاصل، وهو المقصود بالنظر ههنا، وأنواعه كثيرة، منها: التمني واللفظ الموضوع له (ليت)، ولا يشترط في التمني الإمكان، تقول: ليت زيداً يجيء، وليت الشباب يعود، قال الشاعر:

يا ليت أيام الصبا رواجعا»[٣٦].

ونلاحظ أن القزويني لم يشر إلى تعريف الضرب الثاني من الإنشاء، ولم يذكر أنواعه أو تفاصيله، في حين وقف وقفة تفصيلية عند أنواع الإنشاء الطلبي، لدرجة أنه ذكر في حديثه عن الاستفهام كل الألفاظ الموضوعة له، وبيّن استعمالاتها الأصلية مع كثير من الأمثلة لكل منها، ثم بيّن خروجها على الأصل واستعمالها لأغراض بلاغية، وهو يسير في ذلك على نهج السكاكي قبله.

ولا بد من الوقوف عند فكرتين أساسيتين، وهما (الإسناد الخارجي، والصدق

والكـذب)؛ لأنهمـا تكشفان جيداً عـن الطريقة المنطقية التي أكسبهـا هؤلاء البلاغيون الدرسَ البلاغـي؛ رغبـة في الترتيـب والتنظيم، وحرصـاً على ربط الأفـكار بعضها ببعض، حتى لو كان هذا التنظيم متكلفاً ولا يقدم فائدة حقيقية للدرس البلاغي.

الإسناد الخارجي:

إن كلام البلاغيـين علـى الإسنـاد الـذي بـدأت بـه دراستنا هذه ما هـو إلا تمهيد يتوخـون الوصـول من خلالـه إلى فكرة هي أبسـط وأقل تعقيداً مـن الطريق الطويل الـذي سلكـوه للوصول إليهـا. إنهم يريدون من كلامهـم على الإسنـاد أن يقولوا إنه ينقسم أقساماً ثلاثة، أو له حالات ثلاث، هي[٣٧]:

- إسناد كلامي، وهو الذي نفهمه من فحوى الكلام، أو مضمونه.
- إسناد ذهني، وهو الذي يتشكل في الذهن.
- إسناد خارجي، وهو الذي يتحقق في الخارج.

وهـذا الأخـير هو مربط الفرس، إذ اتخذوه علامـة يميزون بها صدق الخبر من كذبه؛ فما جاء متوافقاً مع الإسناد الخارجي فهو صدق، وما جاء مخالفاً له فهو كذب!

إن هـذا التفصيـل والتقسيم المصطنع ما هو إلا تعقيد لما لا يستحق ذلك؛ فالفرق بـين الصـدق والكـذب واضح وضـوح الشمس، ولا حاجـة لأي عاقل مميز بـأن يُعلَّم كيفيـة تمييـز أحدهمـا من الآخر، ويكفـي هنا أن نورد كلام السكاكـي ورأيه في هذا الموضـوع، – في سيـاق رفضـه تعريـف الخبر والطلـب – حيث يقـول: إن «الصغار الذين لهم أدنى تمييز، يعرفون الصادق والكاذب، بدليل أنهم يصدقون أبداً في مقام التصديـق، ويكذبـون أبداً في مقام التكذيب. فلولا أنهم عارفـون للصادق والكاذب، لما تأتى منهم ذلك»[٣٨].

وبعـد، ألا يحـق للباحث أن يتسـاءل عن ضرورة تقديم كل هـذه التفاصيل التي يستغني عنها أي إنسان ذي عقل وتفكير؟

ولـو قمنـا بشيء من المراجعة لوجدنا أنه على الرغم من الحضور الراسخ لمفهوم النسبـة الخارجيـة – تحديـداً – في الـكلام علـى الخـبر والإنشـاء، فإن هـذه العلامة الفارقة التي يعتدّ بها كثير من البلاغيين، ويعدّونها دليلاً يميز صدق الخبر من كذبه، ليست صالحة على الدوام للقيام بهذا الدور؛ فهي ليست – دائماً – دليلاً على خبرية الجملـة في حـال تحققهـا، وهذا مثال من الدكتور محمد أبـو موسى الذي تكلم كلاماً مطـولاً علـى مبحث (الإنشاء)، – مـع الإشارة إلى أنه لم يورد الكلام في سياق رفض أو انتقـاد للفكـرة بحد ذاتها كما هو الحـال في هذه الدراسة، بل في سياق إبداء رأي جديد حول فكرة قديمة شبه راسخة – .

بـدأ الدكتور أبو موسى أولاً بالـكلام على الفروق بين الخبر والإنشاء، ثم شرح أن الإنشاء قد تكون له نسبة خارجية، ولكنه – مع ذلك – لا يحتمل الصدق والكذب؛ لأنـه ليـس مـراد المتكلم أو الكاتب أن «يخبر» عن المعنـى القائم في قلبه وأنه يطابق ما يجري به لسانه، وضرب مثالاً على ذلك قول المتنبي:

فـليـت طـالـعـة الـشـمـسـيْن غائبةٌ ولـيـت غـائـبـةَ الـشـمـسـيْن لم تغبِ

إن قصـد الشاعـر في هـذا البيت ليـس «الإخبار عن المعنى القائـم في قلبه، وأنه يطابـق مـا يجـري به لسانه، ولذلـك لا نصفه بصـدق ولا كذب؛ لأنه لم يـورده مورداً يحتمـل هـذا، وإن كان يتضمن نسبة خارجية ونسبة كلاميـة، فالإنشاء عند التحقيق كالخـبر في احتمـال الصـدق والكذب من حيـث إن له نسبة خارجيـة ونسبة كلامية، واحتمـال الصدق والكذب فـرع وجود هذه النسبة الخارجية، والفرق أن القصد في الإنشاء ليس هو الإخبار عن هذه النسب الخارجية فينظر في المطابقة وعدمها، وإنما القصد كما قلنا إلى إنشائها ووجودها»[٣٩]. وهو يعود في رأيه هذا إلى ما سبق وقاله الدسوقـي في تعليقـه علـى كلام سعـد الدين التفتـازاني؛ حيث قـال: «والتحقيق كما قـال الشـارح أن الإنشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية، تارة يتطابقان ولا يتطابقان تـارة أخـرى، فنحـو (هل زيد فاهم)، و(قـم)، النسبة الكلامية للأولـى طلب الفهم من

المخاطب، وللثانية طلب القيام منه، والنسبة الخارجية لهما الطلب النفسي للفهم في الأول، والقيام في الثاني، فإن كان الطلب النفسي ثابتاً للمتكلم في الواقع كان الخارج مطابقاً للنسبة الكلامية، وإن لم يكن الطلب النفسي ثابتاً للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق، ونحو (بعت) الإنشائي، نسبته الكلامية إيجاد البيع المفهوم من اللفظ، والخارجية الإيجاد القائم بنفس المتكلم، فإن كان الإيجاد ثابتاً للمتكلم في الواقع كان مطابقاً وإلا فلا.. ثم قال بعد ما أكد أن الإنشاء له نسبة خارجية، وأنه من حيث ذلك يوصف بصدق وكذب (فعلم من هذا أن النسبة الكلامية والخارجية والمطابقة وعدمها أمور لا بد منها في الخبر والإنشاء، والفارق بينهما إنما هو القصد وعدم القصد، فالخبر لا بد فيه من قصد المطابقة أو قصد عدمها، والإنشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها)»[٤٠].

وعلى هذا، فإن النسبة الخارجية موجودة في الخبر والإنشاء، ولكن القصد في الإنشاء ليس هو الإخبار عن النسب الخارجية، إنما هو إنشاؤها ووجودها. في حين إن القصد في الخبر هو «إفادة أن محتواها سواء أكان إثباتاً أو نفياً له واقع خارج العبارة يطابق هذا المحتوى، فنصف الكلام بالصدق، أو لا يطابقه فنصف الكلام بالكذب»[٤١]. وليس الفرق كما ذكر البلاغيون القدماء، منذ السكاكي ومن تبعه، أن الإنشاء ليس له نسبة خارجية أساساً يمكن الرجوع إليها والحكم بناء عليها صدقاً أو كذباً. وكلام البلاغيين قد ينطبق في حالات، ولعله ينطبق في معظم حالات الإنشاء، لكنه لا ينطبق عليها كلها، لذلك يصبح هذا الفرق غير دقيق.

ثم عاد الدكتور أبو موسى وكرر الكلام نفسه مرة أخرى، ربما من باب تأكيد الفكرة، التي نقلها عن حاشية الدسوقي، لذلك ربما شعر أنه مضطر لتكرارها حتى يضمن وصولها للقارئ والباحث. يقول: «القصد من الكلام في الخبر أن له نسبة في الخارج تطابقه أو لا تطابقه، والقصد من الكلام في الإنشاء هو إيجاد النسبة من غير قصد إلى كونه دالاً عليها حاصلة في الواقع.. الفرق بين الضربين هو ما

تحسه في العبارة من قصد المتكلم إلى الحكاية والخبر، أو إيجاد النسبة ووقوعها، .. ولهذا تجد بعض المعاني الإنشائية ترد في أساليب الخبر مثل قولك: غفر الله لك، وأثابك، وكشف عنك البلوى وأقال عثرتك، وفرج كربك، وهداك إلى اليقين، وقول النابغة: (فدى لك الأقوام).. ولهذا دلالة خصبة سوف نعرض لها، والمهم هنا أن القالب اللفظي ليس فيصلاً بين الخبر والإنشاء، وإنما ما يجده السامع من طبيعة المعنى وقصد المتكلم إليه، فليس المراد الإخبار عن رحمة الله وعفوه وإقالة عثرته، أو أنه فداه بنفسه وماله،.. وإنما القصد في ذلك كله إلى إنشاء المعاني بتلك النسب من غير نظر إلى مطابقة وعدمها، وقد يكون اللفظ لفظ الإنشاء والمقصود الإخبار كقوله – عليه السلام –: (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)، فليس المراد طلب تبوُّء مقعده من النار، وإنما الإخبار عن ذلك وأنه كائن لا محالة، وأنه سيتبوأ ذلك بنفسه»[٤٢].

فقولنا (غفر الله لك) هو في بنيته الأسلوبية خبر، ولكن المعنى إنشائي، لذلك لا يمكننا أن نحكم عليه بصدق أو كذب، مع أنه خبر في بنيته، إذن.. كيف لنا أن نستعين بقانون الإسناد الخارجي، أو النسبة الخارجية، الذي وضعه البلاغيون وحولوا دروس البلاغة معه إلى معادلات رياضية وقوانين هندسية تحتاج إلى حل؟ الأمر نفسه يُثار حين يكون العكس؛ أي أن تكون الجملة خبرية في بنيتها، إنشائية في معناها، فهل يمكن أن نطبق «القاعدة» البلاغية عليها أو لا؟! من ذلك ما ذكره المعافى بن زكريا عن قوله – صلى الله عليه وسلم – : (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)، وقال إن من تأويلات قوله (ولا حرج) أنه خبر في بنيته، إنشاء (نهي) في معناه؛ أي ولا تتحرجوا[٤٣].

الصدق والكذب:

إن الكلام على الإسناد الخارجي يقود مباشرة إلى الكلام على فكرة (الصدق والكذب) التي ملأت المصنفات البلاغية وشغلت البلاغيين حيناً من الدهر، ولا تزال

موجـودة إلى يومنا هـذا في المراجع المعتمدة للتدريس الجامعي على الأقل؛ فالإسناد الخارجـي، أو النسبة الخارجية، هي الواقع الخارجـي الذي يُرجَع إليه ليُحدَّد صدق الكلام من كذبه.

ويعاني الكلام على فكرة صدق الخبر وكذبه من دخول في جدل وخلاف فلسفي مرة، منطقي مرة أخرى، وفقهي حتى في بعض الأحيان. ولو أنعمنا النظر في كل ما تضمه المصادر البلاغية القديمة والمراجع الحديثة لوجدنا كثيراً منه غير ذي جدوى؛ فَمَـنْ مِـنَ الناسـ لا يستطيع أن يميز بفطرتـه بين الصدق والكذب؟ هـذا ما ذهب إليه السكاكـي، وقـد مـرّ هذا سابقاً، ونعيد ذكـره في سياقه الطبيعي هنـا، وهو قوله في سياق رفض تعريف الخبر المبني على إمكانية الحكم بالصدق والكذب، إن «الصغار الذين لهم أدنى تمييز، يعرفون الصادق والكاذب، بدليل أنهم يصدقون أبداً في مقام التصديق، ويكذبون أبداً في مقام التكذيب. فلولا أنهم عارفون للصادق والكاذب، لما تأتى منهم ذلك»[٤٤]. ومع ذلك فقد تكلم الناس قبل السكاكي على الصدق والكذب في الخبر، من مثل الجاحظ الذي كان متبنياً لرأي أستاذه النظام القائل بأن صدق الخبر هـو مطابقتـه لاعتقاد المخبر، ولو كان ذلك الاعتقاد غـير مطابق للواقع، وكذب الخبر عدمها؛ أي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر، ولو كان خطأ. فقول القائل: (السماء تحتنا) معتقداً ذلك صدق، وقوله (السماء فوقنا) غير معتقد كذب[٤٥]. وقد احتج هؤلاء لرأيهم بوجهين، سيذكرهما الباحث، وسيورد بعدهما جواب من رد على أصحاب هذا الرأي، ليس لأهمية ما قيل وما أجيبوا به، إنما لبيان إلى أي مدى انزلقت الدراسات البلاغية في مزالـق علـم الكلام والمنطق، وأحد الوجهين هو: أن مـن اعتقد أمراً ثم ظهر خبره بخـلاف الواقـع يُقال: ما كذب ولكنه أخطأ، كما رُوي عن السيدة عائشة – رضي الله عنهـا – أنهـا قالت فيمن شأنه كذلك: ما كذب ولكنه وَهِمَ. ورَدَّ بأن المنفي تعمُّد الكذب لا الكذب، بدليل تكذيب الكافر كاليهودي إذا قال: الإسلام باطل، وتصديقه إذا قال: الإسلام حق، فقولها: (ما كذب) متأول بما كذب عمداً. الثاني قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ

﴿ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ (المنافقون/١) كذبهم في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾ وإن كان مطابقاً للواقع لأنهم لم يعتقدوه. وأجيب عنه بوجوه:

أحدها، أن المعنى نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا، كما يترجم عنه أن واللام، وكون الجملة اسمية في قولهم إنك لرسول الله، فالتكذيب في قولهم: (نشهد) وادعائهم فيه المواطأة لا في قولهم: (إنك لرسول الله). وثانيها، أن التكذيب في تسميتهم إخبارهم شهادة؛ لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة. وثالثها، أن المعنى لكاذبون في قولهم: (إنك لرسول الله) عند أنفسهم لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حال المخبر عنه[٤٦].

لكن هذا الرأي مبني على أساس الفكر المعتزلي الذي يرى واسطة بين أي مرتبتين، لذلك لم يحظ رأيهم في الصدق والكذب بقبول جمهور البلاغيين الذي يذهب إلى أن صدق الخبر مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدم مطابقة حكمه له، هذا هو المشهور وعليه التعويل[٤٧]. وهذا ما يذكره الخطيب القزويني، وقد سار على خطاه معظم البلاغيين القدماء والمحدثين.

يلاحظ الباحث من خلال ما يذكره القزويني في اختلاف البلاغيين في تحديد مفهومي الصدق والكذب اللذين يحتاجون إليهما لاستخدامهما في تعريف الخبر أن الدراسات البلاغية قد تحولت «إلى ساحة للجدل العقلي الذي يبتعد عن جوهر الموضوع. ولو وقف البلاغيون في تحديد معنى الخبر عند حدّ القول بأنه ما لا يتوقف مدلوله على النطق به لكفاهم ذلك»[٤٨]. فهو يتحدث عن احتجاج، يقول: (واحتجّ له بوجهين)، والاحتجاج ليس فعلاً طبيعياً في سياق حديث بلاغي، إنه من أثر النحو من جهة، وعلم الكلام والمنطق من جهة أخرى.

أما استشهادهم بقول السيدة عائشة – رضي الله عنها – فيرد عليه الباحث بأن السيدة عائشة يحق لها أن تتكلم على الصدق والكذب، والحق والباطل، والصواب

والخطأ، واليقين والظن؛ لأنها تتكلم على هذه المفاهيم في سياق ديني، أو تربوي، أو أخلاقي، أما البلاغيون فلا يجدر بهم استخدام هذه المفردات في تضاعيف درس بلاغي.

لقد أفرط البلاغيون في اهتمامهم بفكرة الصدق والكذب، وكأنها معضلة لا يمكن الوصول إلى حلها بسهولة، مع أنها من أكثر الأفكار بدهية وفطرية، ولا تحتاج إلى كل هذا الذي قدمه من أجلها بلاغيونا القدماء والمحدثون. ويستغرب الباحث أن هذه الفكرة انتقلت مع المادة البلاغية من مصدر لآخر، ومن مرجع لآخر، حتى درسناها ودرّسناها عدداً من السنوات في قاعات الدرس الجامعي، بل إن بعض المراجع تضع في مبحث (الخبر)، أو (أحوال الإسناد الخبري)، عنواناً جانبياً (الصدق والكذب)..[٤٩] وكأنه تأكيد لوجوده وأهميته، وترسيخ لحضوره المستمر في الدرس البلاغي حتى يومنا هذا.

ولو افترضنا أنهما مفهومان معضلان بالفعل، وفي حاجة لأن يُعلَّما، ولا يستطيع الإنسان أن يكتسبهما فطرياً دون تعليم، فهل من الطبيعي أن يتم هذا في الدرس البلاغي؟

وبعيداً عن كل هذا، لقد صبّ البلاغيون كل تركيزهم على فكرة (الصدق والكذب) ليثبتوا الفرق بين الخبر والإنشاء من خلالها، ولكننا في الواقع قد «نخبر عن التمني والطلب وأساليب الإنشاء كلها. بمعنى أنك تقول (تمنيتُ لو أن موهب الأعمار أمهلنا)، وتقول: (طلبت ممن أراد أن يرى ذوي أسف أن يحلل بوادينا)، و(نهيتُ فلان عن كذا)، والكلام هنا يأخذ طابعاً آخر هو الحكاية والخبر»[٥٠]، وليس الإنشاء كما لو كان قُدم بأسلوب الإنشاء وتضمن أداة تمنٍّ حقيقية (ليت)، أو فعل أمر، أو أداة نهي متبوعة بالفعل المضارع. هذا ما يذهب إليه الدكتور محمد أبو موسى، ولكننا نتساءل: ألا يمكن أن يكون الإنسان في تمنيه صادقاً مثلاً؟ كأن يقول أحد: ليت فلاناً معنا، فيُرد عليه: نعم والله صدقت..! الأسلوب إنشائي لكن يمكن أن يحكم عليه بصدق أو كذب.

ما يحاول أن يقوم به الدكتور أبو موسى هو أن يوضح أن الجملة الإنشائية وإن كان لها نسبة خارجية، أو إن كان يمكن الحكم عليها بصدق أو كذب، فإن الغرض منها ليس الإخبار، بل الإنشاء؛ أي «ليس القصد منها إفادة أن محتواها يطابق نسبتها الخارجية، وإنما القصد إلى إنشائها، فقولك: (ليت زيداً يجيء)، أو قول الشاعر: (ليت الكواكب تدنو لي فأنظمها)، فيه نسبة كلامية، هي تمني دنوّ الكواكب، وله نسبة خارجية هي قيام هذا التمني في النفس، ويحتمل أن يكون هذا التمني القلبي قائماً فتكون النسبة الخارجية مطابقة، ويوصف الكلام بالصدق، وأن يكون هذا التمني القلبي غير قائم، وأن يكون قد ادعى ذلك في اللفظ فقط، ويوصف الكلام حينئذ بالكذب، ولكن ليس المقصود من الجملة هو الإخبار بمطابقة هذه النسبة لتلك، وإنما المقصود هو إنشاء هذا المعنى»[٥١]. ثم يعقب قائلا: «وهكذا.. لو تأملتَ الكلام من غير أن تستحضر الفروق التي وضعها العلماء بين الخبر والإنشاء لأحسستَ باختلاف طبع الكلام في البابين»[٥٢]. ولكننا نستعين بكلامه ذاته لنطرح التساؤل الآتي: ما حاجة الباحث والدارس، إذن، لكل هذه الفروق التي ذكرها البلاغيون القدماء وكررها المحدَثون، وهو يستطيع أن «يحس» باختلاف طبع الكلام ما بين الخبر والإنشاء، دون أن يستحضر الفروق الموضوعة بينهما منذ قرون طويلة!!

الخبر:

تعريف الخبر:

يُعَرَّف الخبر بأنه «الكلام المخبر به، وقد يُقال بمعنى الإخبار، وهو منحصر في الصادق والكاذب»[٥٣]. وقد مرّ تعريف الخبر غير مرة في سياق الحديث عن الأفكار السابقة، وهو موضع نقاش أيضاً، ولكن يجدر بنا في البدء أن نوضح أن السكاكي قد ذكر أن الناس فيه وفي (الطلب) فرقتان: فرقة تحوجهما إلى التعريف، وفرقة تغنيهما عن ذلك، وقد اختار قول هؤلاء؛ أي عدم حاجتهما للتعريف، وذلك لأنهما معروفان بديهة، كما أنهما معتمدان على تعريف الكلام، والمقدم من تعريفات له غير

صالح للتعويل في رأيه. كما أنهما معتمدان على الحكم بالصدق والكذب، وهو أمر لا يُحتاج إلى أن يُعلَّمه أي شخص؛ لأنه معروف بداهة. ويعلل ذلك بأن الكبار والصغار يستطيعون التمييز بينهما فطرياً، فلا حاجة للنصِّ على تعريفهما هنا[٥٤].

أما اللغويون والبلاغيون الذين ذكروا تعريف الخبر فهم الأغلبية، ولا يرى الباحث فائدة من تكرار التعريفات التي ذكروها، ويمكن العودة لها في مظانّها؛ لأنها تقريباً تكرر التعريف ذاته، باختلافات بسيطة في الألفاظ. وسيكتفي هنا بالإشارة إلى أن الخطيب القزويني قد وضع تعريف الخبر ضمن كلامه على أبواب علم المعاني، حين قال: «ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج، الأول الخبر، والثاني الإنشاء»[٥٥].

ومن الممكن أن نجد الجذور الأولى لتعريف الخبر عند سيبويه؛ حيث ذكره مقابل الاستفهام، ومثله فعل الفراء كما يذكر الدكتور أحمد مطلوب في (معجمه)، ويذكر أن هذا النوع – ولم يحدد له صفة – بدأ يدخل الدراسات البلاغية ويأخذ صوراً محدودة[٥٦]. ولكن البلاغيين المتأخرين عادوا إلى منهج المتكلمين في تناول درس الخبر، وأدخلوا فيه المباحث الفلسفية والعقائدية، وفق رأي الدكتور مطلوب الذي يكاد يجمع عليه معظم من انشغل بمراجعة البلاغة العربية.

وتَتَبُّعُ التعريف في المصادر القديمة غير ذي جدوى بالفعل، ومن المهم التوقف عند الصورة التي استقر عليها هذا التعريف ومناقشتها، لبيان مواضع الخلل فيها فقط.

يقولون: **الخبر هو «ما يحتمل الصدق والكذب لذاته»**[٥٧]. هذه هي الصيغة التي استقر عليها تعريف الخبر في معظم المراجع الحديثة. وقد تحدث الباحث مطولاً عن مفهوم الصدق والكذب، ورأى أنه مقحَم على الدرس البلاغي، ومن غير المناسب أن يُؤسَّس مبحث بلاغي على مفهوم خارج عنه غير مؤثر فيه تأثيراً جوهرياً، وذكر أنه معتمد على مفهوم النسبة أو الإسناد الخارجي الذي اتضح أيضاً أنه ليس خاصاً

بخبر دون إنشاء من جهة، ومن جهة أخرى هو غير ذي قيمة في تناولنا للنص الأدبي تناولاً بلاغياً.

كما تستوقف الباحث في تعريف الخبر – مثلما استقر في المراجع البلاغية الحديثة – لفظة (لذاته) الموجودة فيه، والتي لم يجدها عند السكاكي الذي لم يعرّف الخبر أساساً، ولا عند القزويني، ولا في مطول التفتازاني ولا مختصره، كما لم تكن موجودة عند عبد القاهر أيضاً. والسؤال هو: متى تسربت هذه اللفظة إلى تعريف الخبر؟ وعلى يد من؟ ولماذا؟

لقد طرح الدكتور منير سلطان هذه الأسئلة من قبل، وقال: «ما معنى الجملة التي تحتوي على معلومة تحتمل الصدق والكذب لذاتها بغضّ النظر عن قائلها؟ كيف يكون المتكلم صادقاً والخبر الذي يلقيه كاذباً، أو العكس؟ كيف؟»[٥٨]. هذه الأسئلة تحتاج إلى بحث عميق في المصادر القديمة، فيما بعد التفتازاني؛ لأن إجاباتها غير موجودة عنده أو قبله.

والحق أن الباحث لا يجد إشارة إلى إجابة أي سؤال من الأسئلة السابقة في جملة المصادر التي بين يديه، والتي تم التعرض فيها لمبحث (الخبر) أو (أحوال الإسناد الخبري)، بالدراسة أو المراجعة، أو حتى الشرح والتبسيط، لكنه يجد عدداً من البلاغيين المحدثين قد توقف عند لفظة (لذاته) شارحاً وموضحاً دلالتها، ومعللاً وجودها في التعريف، أو زيادتها على ما كان عليه التعريف عند التفتازاني في (المطول) على سبيل المثال. ومن هؤلاء البلاغيين الدكتور محمد أبو موسى الذي يرى أن البلاغيين القدماء «لم يضيفوا قولهم (بذاته) ليخرجوا قصد المتكلم؛ لأنه لا يكون خبراً إلا بهذا القصد، وإنما ليجعلوا الاحتمال وصفاً للخبر من حيث هو خبر بقطع النظر عن اعتقادنا في قائله أو رؤيتنا لحقيقته الخارجية، وكأنهم يريدون عزل العبارة عن ما يحيط بها من تأثيرات، وأن يحكموا عليها في حدود ما ينطوي عليه مدلولها، فقوله – تعالى – : ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾ (البقرة/٢) نقول فيه: إنه يحتمل

الصـدق والكـذب مـع اعتقادنـا أنه صادر من معـدن الحق وأنه من محضـ الصدق، وهكـذا كلام رسـول اللـه – صلى الله عليـه وسلم – وأهل الحق مـن الأنبياء الذين لا يجـوز عليهـم الكذب، وهكذا لو قلت: السماء فوقنـا نقول إنه يحتمل الصدق والكذب مع أننا نراه ولا يشك فيه أحد، وفي الجهة المقابلة نقول: إن قول مسيلمة الكذاب (إنما بُعـث محمد في عظائم الأمور وبُعثـت في محقراتها)، وقولنا: الأرض فوقنا، هذا مما يحتمل الصدق والكذب مع أنه صادر من معدن الكذب والافتراء»[٥٩].

ويقـول الدكتـور بكري شيخ أمين في سيـاق كلامه على صدق الخبر وكذبه: إن الحكـم بأحدهما «يكون بمطابقته للواقع، أو عدم مطابقته، دون النظر إلى نية القائل، أو اعتقـاده، أو غـير ذلـك». ويضـرب مثـالاً بالغ الاصطنـاع على غـرار الأمثلة قبله، وهـو أنـه لـو» قال لنا قائـل: (المطر يهطل) فهذا خـبر، يحتمل الصـدق والكذب. فإذا خرجنـا مـن البيت وتأكدنا من هطول المطر، فالخبر صادق، وإذا لم نرَ المطر، فالخبر كاذب. ولا عبرة لشخصية المخبر في الحكم على كلامه صدقاً أو كذباً. كذلك لا عبرة لـو قـال: «إني رأيت السماء ملبدة بالغيوم، والهواء مشبعـاً بالرطوبة، وتراءى لي أن الصـوت الذي أسمعه صوت مطـر، ولذلك فأنا صادق لأني أخبر عما اعتقدت، ولكنا لا نأخـذ بهـذا المقياس ونكتفي بمقارنـة الخبر بالواقع، فما وافقه فهـو الصادق، وما خالفـه فهـو الكاذب»[٦٠]. ولا يعـرف الباحث من الذي سيقوم بذلـك؟ وفي أي سياق؟ أي.. مـن الـذي سيهتـم بتصديـق قائـل أو تكذيبـه إلا في سياقات أبعد مـا تكون عن الأدب، والدرس البلاغـي معني بالدرجـة الأولى بالأدب، والأدب بعيـد كل البعد عن أحـكام الصـدق والكذب، فكيـف يصبح الحديث عنهـا واقعاً مفروضـاً في بداية أي كتـاب بلاغي؟ صحيـح أن البلاغة ليست خاصة بـالأدب، أو بالخطاب التخييلي فقط، ولكن الحدود بين أنواع الخطاب غير محددة من الأساس في بداية الدرس البلاغي، لذلك يأتي الكلامُ فيه خليطاً غير محدد الملامح.

وهـذا مـا تبعهمـا فيـه الدكتـور عيسـى العاكـوب، الذي يـرى أننـا «في تمييزنا

(الخبر) بأنه قول يحتمل الصدق والكذب لا بد من الانتباه إلى أن هذا الاحتمال يُنظر فيه إلى (الجملة الخبرية نفسها) بصرف النظر عمّن قالها، وعن الواقع، ولذا يضع البلاغيون قيد (لذاته) عند تعريف الخبر. ومبعث هذا التنبيه أننا حين ننظر إلى المخبر أو إلى الواقع تكون بعض الأخبار صدقاً لا محالة، وبعضها كذباً لا محالة. فأخبار الله – تعالى – ، وأخبار رسله، والبديهيات المقررة نحو: السماء فوقنا، والأرض تحتنا، والحليب أبيض.. هذه جميعاً أخبار صادقة لا تحتمل كذبا ألبتة. عكس هذا أخبار المتنبئين في دعوى النبوة، وأقوالنا المخالفة للقانون الثابت، كقولنا: الجهل نافع، والعلم ضار، والأرض ثابتة، فهذه جميعاً أخبار كاذبة لا تحتمل صدقاً ألبتة. ومختصر القول: إن احتمال الصدق والكذب في الأخبار يُنظر فيه إلى الكلام نفسه بقطع النظر عن خصوص المخبر أو خصوص الخبر»[٦١].

ويلاحظ القارئ أن الباحث قد وضع خطوطاً مقصودة تحت قول الدكتور أبي موسى: «وكأنهم يريدون عزل العبارة عن ما يحيط بها من تأثيرات»، وتحت قول الدكتور أمين: «دون النظر إلى نية القائل، أو اعتقاده، أو غير ذلك»، وقوله: «ولا عبرة لشخصية المخبر في الحكم على كلامه صدقاً أو كذباً». وتحت قول الدكتور العاكوب: «إن احتمال الصدق والكذب في الأخبار يُنظر فيه إلى الكلام نفسه بقطع النظر عن خصوص المخبر أو خصوص الخبر». ويتسابق إلى الذهن أكثر من تساؤل في هذا السياق، وأهمها:

أولاً: ألا يرى كل من الدكتور أبو موسى والدكتور العاكوب أن تعليلهما لاستخدام لفظة (لذاته) يتناقض مع التطبيق العملي الذي يقدمونه من خلال الأمثلة القرآنية، أو الحقائق العلمية، أو البدهيات المقررة؟

إن معظم الأمثلة التي يسوقونها قرآنية، خارجة – بالنسبة لنا بوصفنا دارسين مسلمين لمباحث البلاغة – عن دائرة الأحكام صدقاً أو كذباً؛ لأنها بالنسبة لنا صادقة مطلقاً، ولا مجال للتفكير فيها، ومن ثَمّ لا معنى لضرب الأمثلة بها، ومع

ذلـك يختارونها أمثلة، ويطلبون منا أن نغضّ الطرف للحظة واحدة عن كونها تركيباً قرآنيـاً، وبهـذا نراها بوصفها تراكيـب خبرية تحتمل في ذاتها الصـدق والكذب، ثم يعقـب هـذا مباشرة استدراكهم: «ولكنه ككلام إلهي معجز لا يحتمل إلا الصدق»[٦٢]، وتبـدأ التعليلات غير المفهومة، «وإنمـا قلنا لذاته لتدخل فيه الأخبار المقطوع بصدقها كأخبـار اللـه ورسله، والأخبار المقطوع بكذبها كأخبار مسيلمة ونحوها، والبديهيات المسلمـة، إن صدقاً وإن كذباً كقولنا السماء فوقنا والأرض تحتنا، أو عكسيهما».[٦٣] الذي يراه الباحث هو العكس تماماً؛ أي أن قولهم (لذاته) يخرج هذه الأخبار المقطوع بصدقهـا أو كذبهـا من دائرة التعريف الموضوع للخـبر. إن أمثلة الآيات القرآنية، أو الأحاديث النبوية، أو الحقائق والبدهيات المقررة، تؤكد أننا لا نستطيع أن نتحرر من ذات القائل، ولا من تأثير السياق في حكمنا على الخبر.

وإلى رأي الدكتور أبي موسى والعاكوب يذهب الدكتور عبده عبد العزيز قلقيلة الـذي يقـول: «لذاتها أي بالنظر إلى مضامينها المجـردة، وبصرف النظر عن قائليها، وعن الواقع الخارجي».[٦٤] ويستغرب الباحث، كيف تكون المضامين مجردة معزولة عن قائلها ونحن نصدق القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف؛ لأننا نعرف أنهما من مصدرين صادقين بإطلاق؟!

ويـرى الدكتـور منـير سلطـان أن البلاغيين قد «وجـدوا أمامهم القـرآن الكريم والحديـث الشريـف والمسلَّمـات من الأحـكام، فماذا يقولـون فيهـا؟ إن جملة (بغض النظـر عـن قائلهـا) لا توقعهـم في الحـرج. ثـم أرادوا أن يريحـوا أنفسهـم فأخرجوا القـرآن الكـريم والحديث الشريف والمسلَّمات من القاعـدة، وقالوا: هذه الأخبار عُلم مسبقـاً أنهـا صادقة، ونسـوا أن القاعدة التي تعجز عن احتـواء القرآن الكريم قاعدة عابثة»[٦٥].

كمـا أن الأمثلـة المصطنعـة مـن مثـل: السماء فوقنـا، والأرض تحتنـا، والحليب أبيضـ،.. التـي يقولون إنهـا أخبار صادقة لا تحتمل كذباً ألبتـة، هي من أكثر الأمثلة

سخفاً وسطحية، وأكثر هشاشة من أن توضع في درس بلاغي، وإذا كنا لا نستطيع أن نعرّف الخبر، وأن نفهم المقصود بصدقه وكذبه إلا من خلال هذه الأمثلة، فالأفضل ألا نعرفهما وألا نفهمهما!

ثانياً: وقد أشار الباحث إشارة سريعة إلى هذه الفكرة، وهي أن مطابقةَ الخبر للواقع أو لاعتقاد المتكلم أمرٌ نسبي، غير ثابت، ولا يمكن الاستناد إليه في الحكم على خبر صدقاً أو كذباً. ألا ترى أن آية مثل قوله – عز وجل – : ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ (الفتح/٢٩) هي خبر مطلق الصدق بالنسبة لنا بوصفنا مسلمين، لكن أي قارئ لهذه الآية من غير المسلمين قد يحكم عليها بالكذب – والعياذ بالله – ، على الرغم من أنها آية قرآنية، في كتاب مقدس، لكن مضمونه غير ملزم لمن لا يدين بالإسلام، وبذلك يتضح أن الصدق المطلق الذي تحدث عنه بعض البلاغيين المحدَثين في تناولهم للنصوص القرآنية، أو الكذب المطلق فيما يتعلق بأخبار مسيلمة الكذاب وأقواله مثلاً، وقد كان لها نصيب أيضاً في كلامهم على هذه الفكرة، هي أمور متغيرة من متلقٍّ لآخر. إن الذات القائلة؛ أي المتكلم، لها تأثير فارق في الحكم على الخبر، وكذلك حال المخاطب نفسه، وبذلك تسقط هذه المعايير المصطنعة والمتكلفة أمام التطبيق الحقيقي.

ويذهب بلاغي محدَث إلى أنه «في بعض الأحيان قد يوصف الخبر بالصدق فحسب، أو بالكذب فقط، ولكن هذا ليس لذات الكلام من حيث هو كلام خبري، وإنما باعتبار أسباب أخرى خارجة عن نطاق الجملة تؤيد صدقه أو كذبه.. فأخبار القرآن الكريم لا تحتمل إلا الصدق باعتبارها كلام الله – عز وجل – ، وإن كانت تحتمل الصدق والكذب من حيث هي أخبار بصرف النظر عن قائلها. وقول اليهود: عزير ابن الله، وقول النصارى: المسيح ابن الله، كلام لا يحتمل إلا الكذب؛ لأن الواقع يكذبه ويبطله، وإن كانت تحتمل الصدق والكذب من حيث هي أخبار.. فوصف الخبر بالصدق فقط، أو بالكذب فقط، إنما هو باعتبار أسباب خارجة عن نطاق

العبـارات – كمـا قلـت – وليس لذات الكلام من حيث هـو كلام خبري»[٦٦]. وهذا في رأينـا حـق أريد به باطل؛ لأن إمكانية الفصل بين الخـبر والمخبِر عند تلقي الخبر أمر شبه مستحيل، ولا بد لمتلقي الخبر أن ينظر في ذات القائل، أو المخبر، قبل أن يتشكل موقفه النفسي تجاه الخبر.

ثالثـاً: إذا كانـت بعض الأخبار صادقة لا محالـة أو كاذبة لا محالة، فلماذا نرهق أنفسنـا بمطابقتهـا للواقـع لمعرفـة صدقهـا مـن كذبها؟ ولمـاذا نعزلها عـن قائلها وعن سياقها؟؟ أليس هذا تضييعاً للوقت، وصرفاً للجهد في غير فائدة؟

ثـم، مـا فائدة كل هـذا للدرس البلاغي الـذي يبحث في نصوص أدبية رفيعة – أي النصوص التخييليـة – ؟ ومادة دراسته، والمادة التـي يتوخى من دارس البلاغة تناولها هي النصوص الأدبية شعراً ونثراً، التي تنأى عن البدهيات والحقائق؟

مـرة أخرى، يبدو أن البلاغيـين كانوا يضعون نصب أعينهم مستوى واحداً من الخطاب حين وضعوا هذا التعريف، وهو الخطاب النفعي التواصلي/ التداولي، لذلك جاء التعريف غير جامع ولا مانع، وقامت عليه الاستثناءات منذ المصنفات الأولى، إذ لم يستطـع التعريف استيعاب النص القرآني والحديث النبوي الشريف، وهما عمدة نصوصنا الأدبية، وأساس مادة الإعجاز البلاغي.

أغراض الخبر:

درجـت العادة أن يتكلم البلاغيون على أغراض الخبر قبل كلامهم على أضربه. ولكن هذا الترتيب أوقعهم – في رأينا – في خلط بين الأنواع المختلفة للجمل الخبرية، وبـين الأغراضـ التي يؤديهـا كل منها؛ فمـن الطبيعي أن يختلـف الغرض باختلاف نـوع الخـبر، ولا يمكـن أن نزعم – أو نقبل بزعم – أن الجمـل الخبرية على اختلافها تنحصر – في الأصل – في غرضين. لكن الذي حدث هو أنهم جعلوا للخبر غرضين أساسيـين، وجعلـوا مـا عداهما خروجاً عـن مقتضى الظاهر، غـير مميزين بين جملة

خبريـة تواصليـة وأخـرى تخييليـة، لذلـك فإنهم حـين توقفوا عنـد أنـواع الخبر، أو أضربـه وفـق تعبيرهم، لم يقصدوا بها إلا ما يمثل الحالة النفسية للمتلقي فيما يتعلق بالخـبر نفسـه فقـط، أو بعبارة أدق، موقـف المتلقي من الخبر المُلقى عليـه، ومن ثَمّ لم يتجـاوز نـوع الخـبر عندهم ما يوازي عـدد المؤكدات في الجملة، وهـو أمر لم يتفقوا عليه أيضاً.

لقد أجمع البلاغيون القدماء، ومعهم عدد كبير من المحدَثين[٦٧]، على أن الغرض الذي يسوق المتكلم خبره من أجله لا يعدو أن يكون في الأصل واحداً من اثنين:

- فائدة الخبر.
- لازم فائدة الخبر.

ويعني هذا إما إفادة المخاطب منه ذلك الحكم، كقولك: (زيد عالم) لمن ليس واقفاً علـى ذلـك، فتكون هذه هي: فائـدة الخبر، أو استفادته منه أنـك تعلم ذلك، كقولك لمن حفظ التوراة: (قد حفظتَ التوراة). ويسمى هذا لازم فائدة الخبر. ويضيف السكاكي أن «الأولـى بـدون هـذه تمتنع، وهذه بدون الأولى لا تمتنـع»[٦٨]. ويلاحظ الباحث أن في هذه الإضافة تفصيلاً لا داعي له؛ لأنها بدهية لا تحتاج إلى ذكر، كما أن صياغته لهـا فيهـا قدر من غموض يجعلها تبدو أكـثر تعقيداً مما يقصده؛ فالمعنى أبسط بكثير ممـا توحـي به العبـارة، وهو أنـك «كلما أفدت المخاطـب الحكم أفدته أنـك عالم به ولا عكـس؛ أي ليـس كلمـا أفدته أنك عـالم به أفدته الحكم لجواز علمه بـه قبل إخبارك له، فـإذا أخـبرت مخاطبـك بخبر فأنـت تعلمه حتمـاً لأن فاقـد الشيء لا يعطيـه، فلا يلزم بالضرورة من إخبارك هذا أن تكون قد أفدت مخاطبك علماً جديداً. فيجوز أن يكون عالماً بما تقول قبل أن يراك ويسمع ما تريد أن تقول، وبهذا ترى أنه ليس كلما أفدت مخاطبـك أنـك عالم بالحكم أفدته الحكـم، لجواز علمه به قبل إخبارك لـه. أما إذا كان قصـدك إفـادة المخاطب الحكم (فائدة الخـبر) فهذا يلزمه بالضـرورة أنك عالم به من باب أولى؛ لأنك لو لم تكن كذلك ما استطعت أن تفيد»[٦٩].

وقبل الغوص في تفاصيل هذه الجزئية، من المهم أن يتوقف الباحث وقفة سريعة عند تقسيم أغراض الخبر إلى فائدة الخبر، وهو الغرض الذي يكون الخبر فيه موجهاً إلى متلق يجهله، ولازم فائدة الخبر، وهو الغرض الذي يتوجه الخبر فيه إلى متلقٍّ يعلمه، وكأن المتكلم يريد أن يقول له إنه كذلك يعلم هذا الخبر، ويرى الباحث أن هناك فرعاً ثالثاً أغفله البلاغيون القدماء ومن سار على نهجهم من البلاغيين المحدثين، وهو أن المتكلم قد يتوجه بكلامه إلى مخاطَب يعرف الكلام مسبقاً، ولكن المتكلم يجهل معرفة المخاطب به، وهو احتمال وارد كذلك، فماذا كان البلاغيون سيطلقون عليه؟ هل يندرج ضمن فائدة الخبر، أو لازم الفائدة؟

إن مثل هذا الاحتمال يجعل حصر البلاغيين، أو بعضهم، لأغراض الخبر في الفائدة ولازمها موضع نظر، حتى على مستوى الخطاب النفعي التواصلي.

وللتوضيح، يمكن أن نمثّل على الاحتمالات الثلاثة بالجدول الآتي:

علم المتكلم بالخبر	علم المخاطب بالخبر	علم المتكلم بمعرفة المخاطب بالخبر
عالم	جاهل	عالم
عالم	عالم	عالم
عالم	عالم	جاهل

في الأحوال كلها، يبدو التأثر بالمنطق في تقسيم البلاغيين أغراض الخبر إلى ما يسمى بالفائدة ولازم الفائدة واضحاً؛ فهذا التقسيم يرتكز على أساس أن الخبر يُساق إلى واحد من اثنين ولا ثالث لهما: من يجهله، أو من يعرفه، فالأول الغرض منه الفائدة، والثاني الغرض منه لازم الفائدة. ومن الواضح أن تعرُّض البحث البلاغي لمثل هذا الأمر ضرب من الفضول؛ لأن الذي يعني الدارس في المقام الأول هو صيغة الكلام وخصائصه التعبيرية[٧٠]، ونعني بالتحديد الكلام على الخبر في النصوص

الأدبيـة. وقـد جـاءت فضول الكلام هـذه نتيجة اتـكاء البلاغة السكاكية علـى أساس القاعـدة أكثر من الذوق، والانسياق نحـو مجاهل المنطق والفلسفة، وإلا لما كان لهذه التفاصيـل والتقسيمـات وجود في مصنفـات بلاغية يُفترض أنهـا أبعد ما تكون عن الحشو والتطويل.

وبسبـب هـذا الخلط بـين أنـواع النصوص المختلفـة، أو بشـكل أدق، بين أنواع الجمـل الخبريـة المختلفـة: التخييليـة، والحجاجيـة، والتواصليـة، نجدهـم يذكـرون أمثلـة يبـدو أنهـا متكلفـة أو غير مناسبـة لأن تكون جـزءاً من درس بلاغـي – إلا من حيـث انسجامهـا مـع القاعدة الجامـدة المذكورة – مـن مثل «الأخبـار المتعلقة بعرض المسائـل العلميـة على المتعلمين في قاعات الدرس وفي الكتب العلمية المؤلفة في العلوم المختلفـة»[٧١]، فيمـا يتعلق بغرض (فائـدة الخبر)، وإفادة الأساتـذة المستمعين لها في الامتحانات الشفهية أو القارئين لها في الامتحانات التحريرية أن هؤلاء الطلبة عالمون بمـا تضمنتـه من أحكام علمية[٧٢]، فيما يتعلق بغرض (لازم الفائدة)، وهو المثال الذي استنكره أحد البلاغيين المحدَثين في سياق رفضه للمبالغة في تسطيح مبحث (الخبر) في الدرس البلاغـي الحديـث، وقال معلقـاً بعد ذلـك: «ولا يكاد يعرف القـارئ لهذا الاستشهاد هوية الموضوع المدروس، أهو من البلاغة أم من المنطق؟»[٧٣]، ولكن يبدو أنـه قـد فاتـه أن مثل هـذا النوع من الأمثلـة منسجم مـع المستوى الـذي تمثله الجملة الخبريـة التـي صيغ وفقها، وهو المستـوى التواصلي النفعي، وهذا مـا لا يشير إليه البلاغيـون حـين يذكـرون مثل هذه الأمثلة – ولـو عرَضاً – ، بل علـى العكس تماماً، يقومون بتعميم هذين الغرضين على اللغة بجميع أنواعها ومستوياتها، ويمكن تعليل ذلك بأن الصورة ليست واضحة لديهم أنفسهم كي يقدموها بوضوح.

ومن المهم أن يشير الباحث، وسياق الكلام على ما سماه البلاغيون بـ(الأغراض الأصلية للخبر) لا يزال متصلاً، إلى بضعة أمور:

• أن كلمـة (الأصـل) لا محـلّ لهـا في الدرس البلاغي، أو لا يجـب أن يكون لها

محـل؛ لأن مـا جاء على الأصـل لا يحتاج إلى تأمل أو تحليـل، أو إلى بحث في معانيه ودلالاته؛ لأنه جاء على أصله.

• أن مصطلح (اللزوم) الوارد في الغرض الثاني من الغرضين الأصليين دخيل علـى الدرس البلاغـي، وأنه قـد تسلل من الـتراث المنطقـي والفقهـي والكلامي، أما البلاغـة فمنـه براء وفق رأي أحد الباحثين[٧٤]. ويقول في هذا السياق: «أما عن (لازم الفائـدة) في الجملـة الخبرية، وأن المتكلم لا يضيـف معلومة جديدة إلى المخاطَب؛ لأن المخاطـب يعلمها سلفاً، وأن كل هـمّ المتكلم أن يُعلِم المخاطب بأنه يشاركه المعرفة بهذه المعلومة، فكلام جميل، ولكنه يخالف مألوف العادة؛ لأنني لا أقول لجاري مثلاً: (أنت كنت في السينما أمس)، وأنا أقصد (لازم الفائدة)، ولكني قد أقولها هادفاً السخرية منـه، أو الإعجـاب، أو الاندهاش لذهابه إلـى السينما، أو متألماً لأنـه يذهب السينما، أو...، أو...، أو.. إلخ. مما يُفهم من القرينة التي هي: طريقتي في الكلام، أو هدفي من الكلام. أمن المعقول أن نردد أن المتنبي حين قال لسيف الدولة:

طلـبْتَـهمُ علـى الأمـــواه حتى تَـخَـوَّفَ أن تفتشـه السحابُ

أن المتنبي لا يقصد إبلاغ سيف الدولة حكماً جديداً؛ لأنه يعرف من قبل أنه تغلّب علـى الأعـداء وانتصر عليهم، وإنما قصد إبلاغه أنه يعرف الحكم كما يعرفه المخاطَب نفسـه؟ أي سخـف هـذا؟»[٧٥]. ويمكـن أن نصل إلـى أن هذا الغرض هـو في أساسه مصنـوع ومتَكلَّـف، ولا مكان له أيضاً في الدرس البلاغـي، وليس أدلّ على ذلك من أننـا حـين نفتّش عن أمثلة ندعم بها شرحنا له في قاعـة الدرس الجامعي لا نصل إلى كثـير منهـا، ومعظم الذي نصـل إليه لا يخلو من أن يكون مقصـوداً منه غرض آخر، كما أشار الدكتور سلطان.

• أن الغرضـ الثـاني للخبر، وهو لازم الفائـدة، لا يؤديه – حقيقةً – لفظُ الخبر، إنمـا يؤديـه ضمناً؛ فالسامع إذا سمع من المتكلم ما يدلي به إليه من خبر عرف ضمناً

أن هـذا المتكلـم عالم بالحكم الـذي يتضمنه ذلك الخبر، إذ يلزم مـن إدلائه به أنه عالم بـه. وهـو في الأحوال كلها ليس أمراً ذا بـال كي يُشار إليه في المصادر البلاغية قرناً بعد قرن[٧٦].

وبهـذا يجـد الباحـث أن الـكلام علـى الغرضـين الأصليـين يعنـي الـكلام علـى النصوصـ التواصلية غالبـاً، وأحياناً قد ينطبق على النصوص الحجاجية الإقناعية، لكـن الـذي يعني الباحـث في سياق التنـاول البلاغي هـو النصوصـ التخييلية التي تتنوع فيها الأساليب والأغراض والصور والمحسنات، ولا يجب أن يُقبل في التطبيق عليهـا بأقـل من النصوص الخالـدة والأدب الرفيع. أما النصوصـ غير التخييلية: المعلوماتيـة، أو الحجاجية، كالخطب والمقالات ونصوصـ المناظرات والمحاضرات وغيرها، فإنها – على مستوى جزئي – هي التي تصلح لأن يُطبَّق عليها الغرضان الأصليان، وليس هذا أمراً مطرداً فيها كلها أيضاً.

لكن معظم البلاغيين[٧٧]، قدماء ومحدَثين، لم يفرقوا في كلامهم على الغرض من الخبر – على نحو صريح – بين النصوص التخييلية، الشعرية والنثرية، والنصوص الحجاجية الإقناعية، أو الكلام التواصلي النفعي، لذلك يقولون بتعميم إنه قد «يحدث ألا يكون قصد المخبر إفادة المخاطب الحكمَ الذي تضمنته الجملة الخبرية، ولا إفادته علـم المتكلـم بهـذا الحكم، بل يكون مراد المخـبر غرضاً آخر يتبين مـن سياق الكلام، وتـدل عليـه القرائـن»[٧٨]. وهذا يعنـي أن الأصل بصورة عامة، سـواء في النصوص الأدبيـة أو التواصليـة أو غيرهمـا، أن يكـون الغرضـ من الخبر أحـد الاثنين سابقي الذكر، لكن قد يحدث خروج عن هذا الأصل، وهذا مثال من أمثلة كثيرة في مصادر ومراجـع بلاغيـة عدة، يبين أن الحدود غائبة، أو شبه غائبـة، بين الأنواع المختلفة من (الخطاب).

وأكـبر دليـل علـى عدم وضوح هـذه الحدود لـدى كثير من البلاغيـين المحدَثين هـو أنهـم يمثّلون على هذيـن الغرضين بأمثلـة بعضها من الـكلام التواصلي النفعي،

وبعضها من الخطاب الأدبي التخييلي، وغير التخييلي أيضاً.

ولأن الغرضين يقعان خارج حدود الخطاب الأدبي؛ أي أنهما بعيدان عن الدرس البلاغي الذي بدأت المصنّفات البلاغية في الظهور من أجله – وهو ذلك المتعلق بالنصوص الكاملة من قرآن وشعر ونثر – ، ولأن الصورة غير واضحة في أذهانهم من حيث الفرق بين الأنواع المختلفة للجملة الخبرية، يجد الباحث أن محاولة التوفيق بين الكلام النظري على الغرضين الأصليين للخبر، والتطبيق العملي له على النصوص الأدبية – الشعرية خصوصاً – ، تأتي في معظم الأحيان متكلفة، غير متوافقة مع طبيعة النصوص الأدبية، التي يجدر بالبلاغة أن تدرسها وتهتم بها، ومن ثَمّ يأتي التحليل هجيناً، لا يشبه شيئاً على وجه التحديد.

انظر مثلاً إلى قول الدكتور بكري أمين عن أغراض الخبر: «أما إذا كان من تحدثه عالماً بمضمون حديثك، فأنت لا تفيده جديداً، وإنما غايتك أن تعرّفه أنك عالم بالخبر. من ذلك مثلاً قول أبي الطيب لسيف الدولة:

وقفتَ وما في الموت شك لواقفٍ ... كأنك في جفن الردى وهو نائمُ
تمر بك الأبطال كلمى هزيمةً ... ووجهك وضاحٌ، وثغرك باسمُ
نثرتَهمُ فوق الأحيدب نثرةً ... كما نُثِرَتْ فوق العروس الدراهمُ

فإن سيف الدولة يعرف أنه كان واقفاً في مستنقع الموت، مثبتاً رجليه، ويعرف أن أعداءه الأبطال كانوا يهربون من أمامه مجروحين مهزومين، ويعرف أن وجهه كان يعلوه الابتسام، ويعرف ماذا فعل بالذين لم يفِرّوا أو يهربوا. لقد نثرهم بسيفه أو بيديه فوق جبل الأحيدب أشلاء ممزقين. سيف الدولة يعرف هذا كله، وليس يخبره الشاعر بخبر جديد، وإنما يعيد على مسامعه قصة حرب مظفرة كتبها بسيفه ويديه. يريد أن يقول له: إنه – كذلك – يعرف ما صنع سيف الدولة. فصاغ ذلك بقالب مديح وتعظيم»[٧٩].

ولا يعرف الباحث أين ألقى الدكتور أمين بدلالات المقام، وبسياق النص، وبحال

المخاطب والمتكلم معاً!! إن هذا تسطيح غير معقول ولا مقبول للنص، ومن الواضح جداً أن المتنبي لا يريد أن يقول له إنه – كذلك – يعرف ما صنع سيف الدولة، وليس هدفه هو إخباره بما فعله وقام به بنفسه، وهو أعلم الناس به، حتى إن غابت عنه التفاصيل؛ لأنه كان واقفاً في قلب الحدث، وموقعه هذا لا يسمح له بمعرفة كل شيء كالشخص الذي يراقب عن بُعد، بل يريد أن يمدحه، وهذا ما أشار إليه الدكتور أمين في نهاية كلامه، حين قال: «فصاغ ذلك بقالب مديح وتعظيم». هذا هو الغرض الحقيقي من كلام المتنبي، وليس الإتيان بلازم الفائدة كما أراد الدكتور أمين أن يوهمنا.

ولو عدنا إلى بداية كلامه على أغراض الخبر، لوجدنا أنه ضرب مثالاً على (فائدة الخبر) بقولك لأحدهم: «لقد أصدر مجلس الوزراء مرسوماً بمضاعفة رواتب الموظفين»، فإذا كان المخاطَب لا يعرف ذلك، فأنت تفيده خبراً جديداً. ويسمي البلاغيون هذا اللون من الإخبار (فائدة الخبر). أما إذا كان من تحدثه عالماً بمضمون حديثك، فأنت لا تفيده جديداً، وإنما غايتك أن تعرّفه أنك عالم بالخبر[٨٠]. لكن الملاحظ هو أن المثال الذي ضربه الدكتور أمين ليس مثالاً أدبياً، بل هو من نوع الخطاب التواصلي النفعي، على غرار ما نتكلم به في أحاديثنا اليومية، وكثير من حديثنا اليومي موجه إما إلى مخاطَب جاهل به، أو غير جاهل به. وهو مع ذلك قد يحتمل أن يكون القصد منه إفادة المخاطَب به، أو بلازمه، أو إفادته غرضاً آخر بحسب السياق والمقام. ولكن الإشكالية هي في الخلط بين مسار الكلام العادي ومسار الكلام الأدبي، سواء كان شعراً أم نثراً.

وحين يضرب مثالاً آخر من الأدب العربي القديم، وهي أبيات لعمر بن أبي ربيعة، نجده يتعنت في توظيفها لخدمة الفكرة التي يريد التمثيل بها عليها، وهي (فائدة الخبر). وهذه هي الأبيات:

خـبَّروهـا بـأني قـد تـزوَّجْـ ـتُ، فظلَّت تكاتم الغيظَ سرا
ثـم قـالـت لأختـهـا ولأخـرى جـزعـاً: ليته قـد تـزوج عشرا
وأشـارت إلـى نسـاء لديها لا تـرى دونـهـن للسـر سـترا
مـا لـقـلـبـي؟ كـأنـه لـيـس مني وعـظـامـي إخـالُ فـيـهـن فـترا
مـن حـديـثٍ نُمـي إليّ فـظـيـعٍ خِلتُ في القلب من تلظيه جمرا

ويـرى الدكتور أمـين أن هذه الأبيات تضمنت خبراً جديداً «تُفاجأ به هذه الفتاة، فيصعقها ويجعلها شِلواً لا حراك به. بلغها النبأ الفاجـع، فتماسكت أول ما سمعته، وحاولـت أن تمثـل دور مـن لم يهتـم بالخـبر. وحـين خلت إلـى نفسها، ووجـدت إلى جانبهـا مـن تحفظ سرها، باحت لها بالحريق الذي فيـه تتلظى، وبالنار التي تضطرم في جوانحهـا، وبـالألم الـذي يفريها، ويمـزق فؤادها. أليـس هذا خبراً جديـداً؟ إنها لم تكـن تعلمـه من قبـل، ولم تكن تدري أن الحبيب الذي رمت علـى يديه آمالها طعنها في الصميـم طعنة نجـلاء، وبهذا الخبر القتّال تمزقت مشاعرهـا، وتحطم كبرياؤها، وضاعـت آمالهـا، وتناثـرت أحلامها. إنه خـبر جديد. خبر زواجه مـن غيرها، وخبر أحزانها وآلامها. والبلاغيون يسمون هذا اللون (فائدة الخبر)»[٨١]. وإذا تركنا جانباً اللغـة الإنشائية التـي يحلل بها الدكتور أمين الأبيات، وركزنا على ما يريد أن يوصله لنـا مـن خلال تحليله، فسنجد أنه يريد أن يقـول لنا إن المخبر (من أخبر الفتاة بزواج حبيبها) ألقى عليها خبراً جديداً، هي خالية الذهن منه، أو جاهلة به، وهذا يسمى في عرف البلاغيين (فائدة الخبر). هذا هو كل ما أراد أن يقوله من كلامه السابق، ولكن، أليـس هـذا تسطيحاً للأبيات، وللغرض منها، وسطحيـةً في طريقة تناول النصوص الأدبية؟

بعـد ذلـك، يصـل إلـى نتيجـة مؤداهـا أن «قصائـد المديـح في الأدب العربـي، والغـزل الـذي يتعرض لوصـف حبيبات القلـوب، وقصائد العتاب واللـوم والهجاء، ومـا يشبهها من النثر تنضوي جميعـاً تحت لواء سماه البلاغيون: (لازم الفائدة) في

الـكلام الـخـبري. المقياس الدقيق إذا هو: أن الخبر إذا أُلقـي إلى من يجهل مضمونه سُمّـي فائـدة الخـبر، وإذا ألقي إلى من يعلـم مضمونه دُعِيَ لازم الفائـدة، ولكلٍّ مقام ومـكان»[٨٢]. ولا يعـرف الباحث إن كان مثل هـذا الكلام يحتاج بعدُ إلى تعليق، أو أن ما مضى فيه غناء! لكن الإشكالية أن الدكتور بكري لم يكتفِ بما مرّ، بل إنه ماضٍ في إصراره على النتائج التي توصل إليها، ومستمر في تعزيزها وذلك في رده على قول البلاغيـين إن الخـبر قد تكون له «أغراض أخـرى ليست فائدة الخبر ولا لازم فائدته، تُفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال. ويعددون منها: إظهار الضعف، والاسترحام والاستعطـاف، وإظهـار التحسـر، والمدح، والفخر، وما إلى ذلـك. ونخالفهم في هذا التقسيـم، ونقـول: ليسـ للخـبر إلا غرضان اثنـان أساسيـان: فائدة الخـبر، ولازم الفائدة. وهذان الغرضان يحملان في الوقت ذاته معاني شتى، قد يكون منها إظهار الضعـف، أو الاسترحـام، أو الاستعطـاف، أو التحسر، أو المـدح، أو الفخر، أو غير ذلـك»[٨٣]. ويـرى أن «إنشـاد المتنبـي لسيف الدولـة [الأبيات السابقـة] هو خبر، من النـوع الثـاني: لازم الفائدة، وهـو في الوقت ذاته مديح لـه»[٨٤]. والذي يبدو للباحث أن العكس هـو الصحيح، والطبيعي والأكثر انسجاماً مـع مضمون الدرس البلاغي وطبيعتـه هـو أن يُلغـى الكلام على الغرضـين الأساسين للخبر مـن الدرس البلاغي، ويمكن للمناطقة والفلاسفة وعلماء الكلام أن يخوضوا فيهما كما يشاؤون بعيداً عن البلاغـة، وأن يبقى الكلام على الأغراضـ البلاغية التي يقصدها المتكلم أو يرمي لها حين يلقي خبراً في قصيدته أو نصه النثري.

وتتضـح المسافـة الكبـيرة بـين المبحـث البلاغـي والتطبيـق العملي عنـد مقاربة النصوص الأدبيـة، وذلك حـين تُطرح كل هـذه المفاهيم المفرَغة من الـذوق والجمال جانبـاً، وينفتـح الأفـق أمـام البلاغـي والناقـد والمتـذوق لأن يقـارب النصـ الأدبـي التخييلـي، بعيـداً عن آثـار الفلسفة والمنطـق وعلم الكلام؛ فـإذا تناولنا نصـاً شعرياً كقول متمم بن نويرة:

وكنا كندمانيْ جذيمة حِقبة من الدهر حتى قيل لن يتصدعا

فسنقول: الشاعر هنا يتلهف على ما فات، وتوجعه ذكرياته التي لا سبيل إلى رجوعها، وفي قول عمرو بن كلثوم:

إذا بلغ الفطام لنا رضيع تخرّ له الجبابر ساجدينا

فسنعلّق: الشاعر هنا مدلٌّ بعظمته وقوته، ويكاد يتفجر نفاجة واقتداراً، وفي قول ابن خفاجة:

يطول عليّ الليل يا أم مالك وكل ليالي الصب فضل تمامِ

فسنعلّق: أن الشاعر هنا يتدله ويقصد إلى إظهار الوجد والصبابة؛ فنحن في دراسة الشعر والنثر لا نشغل بهذا الذي قالوه في قصد المخبر بخبره؛ أي إفادة الفائدة أو لازمها[٨٥]. إذن، الشاعر في البيت الأول يتلهف، وفي الثاني يفخر، وفي الثالث يتشوق، ولا يوجد أي ذكر لفائدة الخبر ولا لازمه حين يقارب «بعض» البلاغيين النصوص الأدبية، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا ننشغل بهذا الذي قالوه في قصد المخبر بخبره في الدرس البلاغي إذن؟ ولماذا نفرد لهذا الموضوع مساحات في المصنفات البلاغية، وهي ليست جزءاً من اهتمامنا أساساً، ولا هي قضيتنا الشاغلة في مقاربتنا للنصوص الأدبية، التخييلية بالذات؟ إن قول الدكتور أبي موسى إننا «في دراسة الشعر والنثر لا نشغل بهذا الذي قالوه في قصد المخبر بخبره؛ أي إفادة الفائدة أو لازمها»، دليل على أن هذين الغرضين خاصان بالخطاب النفعي التواصلي، وبالخطاب الحجاجي الإقناعي، أما الخطاب التخييلي فبعيد عنهما بعد المشرق من المغرب.

وقد فطن بعض البلاغيين المحدَثين إلى الفرق بين الغرض من الجملة الخبرية التواصلية أو النفعية، وغيرها من الجمل الخبرية، مثل ما ذكره أحدهم بقوله:

«وهـذان الغرضـان – فائدة الخـبر ولازم الفائدة – هما الغرضـان الأصليان للخبر، ففـي كل منهمـا يستهـدف المتكلم من خبره إعلام السامع شيئـاً لا يعرفه، سواء أكان هذا الشيء فائدة الخبر، أو ما يلزم من هذه الفائدة»[٨٦]. لكن المشكلة أن هذا البلاغي نفسـه لم يوظـف هـذا الفهم وهذه الفطنة في تطبيقه على هـذا المبحث، وكرر ما ذكره السابقـون دون أن يميـز بين الأنواع المختلفة من النصوص والجمل الخبرية. ويمكن أن نجد مثل هذا التكرار في مؤلَّفات عدد كبير من البلاغيين المحدَثين. في حين وظّف غيرهم فهمهم لهذه الفكرة توظيفاً أغنى البحث البلاغي في هذا المبحث، على المستوى النظري والتطبيقي، وسيتوقف الباحث عند بعض هؤلاء.

في البدايـة يمكننـا أن نقـف عنـد محاولة الدكتـور منير سلطـان (١٩٨٨)، التي فـرق فيهـا بين نوعين من الجمـل، إحداهما «تلك التـي تحمل معلومـة (أي تثبت شيئاً لشـيء، أو تنفـي شيئـاً عن شيء)، كمـا تقول: الجو اليوم صحـو، وليس الجو اليوم صحـواً. وهنا يكون مقياس قبولنا، أو رفضنا، مطابقة الحكم للواقع. إن صدقاً وإن كذبـاً، وحـين لا يطابق الكلام واقعـاً عندنا يكون الكلام كذباً، والقائـل كاذباً. وبهذه الجملة نقضي مصالحنا، ونحقق أغراضنا، وندوّن علومنا. أما الأخرى فهي **الجملة الخبرية الفنية**، وبها نعبر عن حاجات أنفسنا بطريق الفن، ونسلك لذلك سبيل التجوز والمبالغـة، وصنـوف البيان وألوان الإيقاع، ونمـزج العقل بالعاطفة بالخيال. ومن ثم لا يكـون صدقنـا هنـا صدقاً واقعيـاً، ولا كذبنا كذباً واقعياً؛ لأننـا لا نطابق بينه وبين الواقـع الخارجـي، إنما يكون الصدق الفني هـو مقياسنا، فإن أتقـن المتكلم التعبير، وافـتّن في التركيـب، تسللت إلى روحنا عباراته بلا حواجز. أما إذا فشل هذا المتكلم، فيكـون قد زيّف ولم يعط المعنـى حقه، ولا الصورة قدرها، ولا الروابط نصيبها»[٨٧].

ويـرى الدكتـور سلطـان أن «العـبرة هنـا باستعمال الجملـة، فإن كانـت لقضاء مصلحـة، فمـن الضـروري لهـا الوضـوح والتحديـد، لكي يتـم الاتصال بـين المتكلم والمخاطـب، حتـى ولـو كان بها شيء مـن الرقـي في الصياغة، والتأنـق في الألفاظ،

والدقـة في الربـط بينها. إنمـا ستكون **جملة خبرية مباشرة**؛ لأنهـا تقوم بأداء وظيفة عمليـة، ودرجـة الرقي هنا لا تُخرِج الجملة من نوعها، فمثلاً تقول لصاحبك حين تلقاه بعـد غيبـة: (أشرقت الأنـوار)، فيُسَر لأنه مطمئن إلى صدقـك، ويغتم آخر حين يشعر بقصـد محدثـه شيئـاً غير المـدح. فالجملة التي تبحـث فيها عن مطابقتهـا للواقع جملة خبريـة مباشـرة، مهما كانـت درجة الصنعـة فيهـا، إن طابقته فهي صادقـة، وقائلها صـادق، والعكـس صحيـح. أمـا الجملة التـي نبحث فيها عـن المتعة الفنيـة، فصدقها مطابقتها لواقع الفن، وكذبها تزييفها لهذا الواقع»[٨٨].

يمكـن أن يستشـفّ الباحث مـن كلام الدكتور سلطان أنـه يقسم الجملة الخبرية إلـى قسمـين: جملة مباشـرة، وجملة فنية، وتختصـ الأولى منهمـا بوظيفة التواصل العملـي، فيمـا تختص الثانية بالتعبير الجمـالي والإمتاعي. وقد جـاء تطبيقه متوافقاً مع تنظيره، فقد أشار إلى بعض الأمثلة التي تُضرب على الجملة الأولى؛ أي تلك التي تُلقى بغرض الفائدة، من النص القرآني، مثل قوله – تعالى – : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (النـور/ ٣٥)، أو قولـه – تعالـى – : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ (الفرقان/ ١)، أو من الشعر، قول أبي تمام:

وما كل هـاوٍ للجميل بفاعل ولا كـل فـعّـال لـه بمتـممِ

وقـال إنهـم – أي غـيره مـن البلاغيـين – يجعلـون هـذه الأمثلة من قبيـل الجملة الخبرية المباشرة، وهذا هو الأصل في كل خبر، لكنه أبعد ما يكون عن القرآن الكريم والشعـر الفنـي والنثر الفني، ويذكر أن هذه الشواهد قـد وُضعتْ خطأ تحت مسمى خطأ؛ لأنها تفتقد (المباشرة) في أداء المعنى، إنما هي فنية أصيلة[٨٩].

كمـا يذكر أنهم يقولـون إن الغرض من الجملة الخبرية هو (لازم الفائدة)، وهذا الغرضـ لا يقـدم جديداً للمخاطب، وإنما يفيـد أن المتكلم عالم بالحكم، ومن ذلك قول المتنبي مخاطباً سيف الدولة الحمداني، مادحاً شجاعته وبطولته:

تدوس بك الخيل الوكورَ على الذرى وقد كثرت حول الوكور المطاعمُ

وسيف الدولة يعلم ذلك[٩٠]. إنه يذكر كل هذه الأمثلة في سياق الرفض، وهذا يدل على أنه قد تجاوز المطب الذي وقع فيه كثيرون غيره، قبله وبعده، فيما يتعلق بغرضي الخبر المختصين بنوع محدد منه ولا يصح تعميمهما على كل أنواع الجمل الخبرية؛ فعلى مستوى التواصل النفعي لن يخرج الغرض عن حدود الفائدة والإعلام، أما على مستوى التخييل خصوصاً فلا توجد نهاية لمقاصد الجملة الخبرية الفنية[٩١].

ويمكن أن تكون المحاولة الثانية التي يقف عندها الباحث هنا هي محاولة الدكتور عبد الغني بركة (١٩٨٩) التمييز بين الجملة الخبرية العلمية، والجملة الخبرية الأدبية، وذلك حين تحدث عن أغراض الخبر، وقال إن البلاغيين القدماء أدركوا الفوارق الدقيقة بين الجمل الإخبارية وتلك التي يفصح فيها المتكلم عما في نفسه، «ففرّق بين من يتكلم لينقل إلى مخاطبه معنى ذهنياً مجرداً، ومن يتكلم ليفصح عن خواطر نفسه وهواجسها، ولهذا كان غرض الأول لا يتعدى توصيل مضمون الجملة أو توصيل أنه عالم بمضمونها. أما الثاني، فإن أغراضه تتعدد بتعدد الخواطر النفسية التي تدفعه إلى التعبير»[٩٢].

ثم ضرب بعض الأمثلة ليوضح الفرق بين هذين النوعين من الجملة الخبرية؛ "فعندما نقرأ قوله – تعالى – : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾ (البقرة، ١٨٣)، ندرك أن الله – تعالى – يخبرنا بأنه فرض علينا الصيام، وأننا لسنا بدعاً في هذا، فتلك سنة الله في جميع الأمم، كما ندرك أن ثمرة هذه الفريضة تزكية النفس، وتهيئتها للتقوى والصلاح، وذلك كله فائدة الخبر؛ لأن الآية الكريمة أفادتنا ما لم نكن على علم به قبل نزولها. أما إذا قرأنا قول الشاعر وقد قُتل أخوه[٩٣]:

قومي همُ قتلوا أميم أخي فإذا رميتُ أصابني سهمي

أدركنا أنه لا يريد الإخبار بمضمون البيت، فذلك أمر يعلمه من توجه الشاعر بكلامه إليهم، لكننا نحس مقدار اللوعة والمرارة التي تذيب قلب الشاعر، مما يعانيه من فقد الأخ، وفوق ذلك من عجزه حتى عن أن يشفي صدره بالانتقام من قاتله، إذ لو فعل ذلك لكان كمن يصوّب سهمه نحو نفسه، إذ القاتل من قومه، وليس بعد هذا ما هو أدعى للمرارة والحسرة»[٩٤].

ويخلص من كل هذا إلى أن البلاغيين القدماء «قد أدركوا مفهوم ما نطلق عليه الآن الأسلوب العلمي والأسلوب الأدبي، وإن لم يطلقوا عليهما هذه التسمية، إذ **الأسلوب العلمي** في جوهره هو: ذلك الذي يقصد به ما تدل عليه ألفاظه دلالة مباشرة، ولا يقبل الإيحاء به أو التجوز فيه، وذلك هو عين الكلام الذي يكون الغرض منه فائدة الخبر أو لازم الفائدة، إذ غايته أيضاً أن ينقل أفكاراً عقلية، دون أن تُمزج بموقف القائل من هذه الأفكار، أو الإفصاح عن وقعها في نفسه. أما **الأسلوب الأدبي** فجوهره أن يجعل البليغ من المعاني التي تدل عليها الألفاظ وسيلة يؤدي من خلالها ما يريد أن يفصح عنه، مما يكنّه ضميره، وينطوي عليه صدره، وهذا عين الأسلوب الخبري عندما يخرج إلى أغراض بلاغية، ويكون مقصوداً لما ورائه من معان ودلالات أوحى بها سياق الكلام وخصائص التعبير»[٩٥].

وللباحث ملاحظات على بعض ما ذكره الدكتور بركة في هذا السياق، أولها أن لفظة (أدركوا) التي كررها في حديثه هذا تبدو أعلى مستوى مما بلغه البلاغيون حقيقةً في سياق كلامهم على أغراض الخبر. ربما خطر التمييز بين أسلوب وأسلوب لبعضهم مجرد خاطر سريع، لكنهم لم يتوقفوا عنده وقفة تستحق أن نطلق عليها حالة (إدراك)، ولم يظهر هذا الإدراك في تطبيقهم كذلك، بل ظهر الخلط واضحاً بين النصوص «الأدبية» و«العلمية»، وفق مصطلحاته.

ونتوقف كذلك عند مصطلحي (الأسلوب العلمي والأسلوب الأدبي)؛ فهما – مبدئياً – أفضل من الخلط الذي توارثته كتب البلاغة قديمها وحديثها، لكنهما لا

يخلـوان مـن خلط كذلك، فنحن لا نستطيـع إدراج الخطاب النفعـي في أي منهما، إنه ليـس أسلوبـاً علمياً، ولا أسلوباً أدبياً قطعاً. هناك مساحة مفقودة في هذا التصنيف؛ لأن الفـرق بـين الخطـاب النفعي والأسلـوب العلمي – مثـلاً – قائم وبقـوة، ولا يمكن تجاهلـه، كما لا يمكـن الخلط بينهما ودمجهما في فئة واحـدة. أما الخطاب الحجاجي الإقناعـي، فيمكـن – تجاوزاً – أن يدخل ضمن الأسلوب العلمي، مع أنه سيبدو ثقيلاً كذلك.

ومـع ذلك، يُعدّ عمل الدكتـور عرفة محاولة جيدة في سبيل تقديم فهم أو تفسير للخلط الذي بدا واضحاً في هذا المبحث، في جوانب مختلفة منه، منها جانب الأغراض، ولكنها لم تكن كاملة التوفيق.

أما المحاولة الأخيرة – في هذا السياق – التي تستحق الوقوف عندها والإشادة بهـا فهـي للدكتور أسامة البحيري (٢٠٠٠م) الـذي أكّد أولاً أن رأي البلاغيين العرب في أغراض الإسناد الخبري بحصرها في فائدة الخبر، أو لازم فائدته، مقصور على مستوى الاتصال النفعي للغة؛ حيث تهيمن وظائف لغوية أخرى على الرسالة اللغوية الإخباريـة، وتتقهقر الوظيفـة الشعرية، ويصبح قصد المخـبر (المرسل) بخبره إفادة المخاطـب إمـا نفس الحكم، وإما كـون المخبر عالماً به[٩٦]. ونلاحـظ أنه لا ينكر غرض (لازم الفائدة)، مع أنه يحصره مع غرض (الفائدة) في مستوى الاتصال النفعي.

ويـوزع الدكتـور البحـيري هذيـن الغرضـين علـى طرفـين مـن أطـراف عمليـة الاتصال، وهما:

• المتلقـي، الـذي يتـم التركيـز عليه في الإسنـاد الخبري الذي يتجـه غرضه إلى فائـدة الخبر، وتكون الوظيفـة الإفهامية هي المهيمنة على الرسالة اللغوية؛ لأن المتلقي يكون له الحضور المهيمن على الصياغة الإخبارية.

• المتكلم، الذي يتم التركيز عليه في الإسناد الخبري الذي يتجه غرضه إلى لازم

فائدة الخبر، وتكون الوظيفة التعبيرية (الانفعالية) هي المهيمنة على الرسالة اللغوية؛ لأن المتكلم يهدف إلى التعبير عن موقفه من الصياغة الإخبارية التي يرسلها، دون إعطاء أهمية كبيرة للمتلقي. ويرى أن الوظيفة الجمالية تتوارى في كلا الغرضين، وتتقدم الوظيفة الإعلامية النفعية لتهيمن على التواصل بين المتكلم والمتلقي[٩٧].

ولعل هذا الكلام من أفضل ما قيل عن غرضي (فائدة الخبر) و(لازم الفائدة) منذ عصر السكاكي إلى اليوم، مع عدم اتفاق الباحث مع الدكتور البحيري في ضرورته، إلا أنه وضع النقاط على الحروف، وجعل الحدود واضحة بين الكلام الاتصالي النفعي، والنص الأدبي التخييلي وغير التخييلي.

ويرى الدكتور البحيري أن البلاغيين العرب كانوا «على وعي بوجوب قصر غرضي فائدة الخبر ولازم فائدة الخبر على المستوى النفعي الإعلامي من الإسناد الخبري؛ لأن الجملة الخبرية في المستوى الأدبي تؤدي أغراضاً جمالية وبلاغية يصعب حصرها، وهي أغراض دينامية غير ثابتة، تتغير بتغير السياقات المختلفة، وتفاعل الوظيفة الشعرية مع الوظائف اللغوية الأخرى. وقد نبه سعد الدين التفتازاني إلى أن المخبر حين يهدف إلى إفادة المخاطب مضمون الخبر، أو لازمه، يكون المقصود به من يكون بصدد الإخبار والإعلام، وإلا فالجملة الخبرية كثيراً ما تورد لأغراض أخرى غير إفادة الحكم أو لازمه، مثل التحسر والتحزن في قوله – تعالى – حكاية عن امرأة فرعون: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ (آل عمران/٣٦) وما أشبه ذلك»[٩٨]. لكن الباحث لا يتفق معه في هذا «الوعي» الذي لا يراه موجوداً على مستوى التطبيق على الأقل، فالأمثلة التي تتردد في المصنفات البلاغية القديمة والحديثة تدل بوضوح على أن البلاغيين لم يكونوا على وعي بوجوب قصر هذين الغرضين على المستوى النفعي الإعلامي للغة عملياً، وإلا لكان حال هذا المبحث أفضل بكثير مما نجده الآن، ولما وجد انتقاداً ومحاولات للإصلاح والتقويم من عدد من البلاغيين المحدثين.

والذي يود الباحث أن يشير إليه في محاولة الدكتور البحيري هو أنه سعى

للتمييـز بين نوع الخطاب الاتصالي النفعـي، والخطاب الشعري (التخييلي)، ومن ثَمّ استطـاع أن يقـف على الوظيفة التـي يؤديها كل واحد منهمـا، وقصر غرضي فائدة الخبر ولازم فائدته على المستوى الاتصالي النفعي فقط.

أقوال في وجه دلالة الخبر على أغراضه البلاغية:

وللتدليـل علـى مـا تلـحّ عليه هـذه الدراسـة وغيرها من ميـل البلاغيـين القدماء إلـى مَنْطَقَـةِ البلاغـة، وتعقيدها، ما اختلفـوا فيه حول وجه دلالة الخـبر على أغراضه البلاغيـة. فقـد ذهبـوا في ذلك مذاهـب شتى، رأى عـدد من البلاغيـين المحدثين عدم جدواها، وأولوية عدم صرف الجهد فيها، وهذه المذاهب هي:

يـرى بلاغيـون أن فائـدة الخـبر تُفهم مـن ذات الخبر، ويـدل عليه دلالـة حقيقية مباشـرة. أمـا بقيـة الأغراضـ فيـدل عليهـا الخبر دلالـة تبعيـة، فهي مـن مستتبعات التراكيب. ومعنى مستتبعات التراكيب الأغراض التي تُفهم من الخبر بمعونة السياق ومعرفة قرائن الأحوال.

ويـرى آخـرون أن فائدة الخـبر ولازم الفائدة قد دلّ عليهمـا الخبر دلالة حقيقية حيـث يُفهمـان من ذات الإسناد ونفسـ البناء، وما عداهمـا دلّ عليه الخبر عن طريق الكناية؛ أي أنها كالمعنى الثاني (الكنائي)، للجملة الخبرية الأصلية.

ورأي ثالـث يقـول إن هذه الأغراض خرجت عن الأصل من قبيل المجاز المرسل؛ حيـث استُعمل الـكلام في معنى الفخر أو المدح أو غيره مجـازاً مرسلاً من استعمال المركب في غير ما وُضع له، لعلاقة اللزوم[٩٩].

والذي يراه بعض البلاغيين المحدثين هو عدم جدوى كل هذه الآراء والاختلافات في تحديد وجه دلالة الخبر على غرضه، ويرجحون الرأي الأول؛ لأن المخاطب عندما يقـف علـى السياق، ويعـرف قرائن الأحوال تتضـح له هذه الأغراضـ، فليس هنالك مـا يدعـو - إذاً - للقـول بـأن إفادتها جاءت عن طريـق الكناية أو المجـاز المركب[١٠٠].

ويـرى الباحـث أن القارئ أو متذوق القصيدة حين يقف على الغرض البلاغي للجمل الخبريـة التـي يمرّ بها، لن يسأل نفسه إن كان قد فهمـه من باب الكناية أو المجاز، بل يكفيه أن يشعر بمتعة وصول ذلك الغرض إلى ذهنه، أو وصول ذهنه إليه، بعيداً عن أي تعقيدات أو تصنيفات.

أضرب الخبر:

تحـدث البلاغيـون المحدثـون – كالقدمـاء – عـن أضـرب الخبر، ولكـن بعضهم حـاول – مشكـوراً – أن يفعـل ذلـك بلغة مبسطـة وسلسة، فقـال: إن «مواقف الناس عند تلقيهم خبراً من الأخبار متباينة، جماعة يصدقونه، وجماعة يكذبونه، وفئة تشك في تصديقـه وتتردد. هذه المواقف المتباينـة يلحظها الذكي البليغ، ويبني كلامه وفق مقتضياتهـا. إنـه يعرف سلفـاً أن عليه مخاطبة المنكرين المكذبـين بأسلوب يختلف عن مخاطبـة المترددين أو المصدقين، وهذه المعرفـة تقوده إلى أن ينـوع أساليب إخباره توكيـداً أو عـدم توكيـد»[١٠١]. ثم يبـدأ بعد ذلك في توضيح أن كل نـوع من المتلقين له ضـرب محدد مـن الخبر مناسب له. وكما رأينا، فإن النصـ يعرض ذلك بلغة بسيطة وواضحة، تساعد الدارس في فهم ما يقصده، ويبَسِّط في الوقت نفسه لغة البلاغيين القدماء الجافة، ولكن فات كاتبه أمر مهم، وهو أن الكاتب أو الشاعر حين يكتب نصه لا يكون ملماً بدرجة تقبل المتلقي أو إنكاره، ولا يمكن الإلمام بذلك إلا في حالة الأخبار، خصوصـاً حـين تُحكى بعـد انتهائها، كما هو الحـال في نصوصـ القَصص القرآني التي يكثر التمثيل بها في هذه الجزئية.

من ذلك – على سبيل المثال – تلك الآية الكريمة التي تصف لنا حوار المرسلين مع أصحـاب القرية، قـال سبحانه: ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ إِذۡ جَآءَهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾" (يس/١٣ – ١٦). يلاحظ الباحث أن المتلقي هنا معروف،

وصياغة الخبر تمت بناء على معرفة موقفه؛ أي أنه في سياق حوار بين المتكلم والمخاطَب، وهذا يختلف عن النصوص الأدبية، الشعرية خصوصاً، التي لا يكون موقف المتلقي فيها واضحاً، ولا توجد فيها عادة حوارات تبين هذا الموقف وتؤثر في نوع الخبر الذي يوجه له.

ويعني الكلامُ على أضرب الخبر الكلامَ على أدوات التوكيد، ودلالاتها في الجملة الخبرية، وسنرجئ الكلام على أدوات التوكيد – أو مؤكدات الخبر – إلى حين الانتهاء من الكلام على أضرب الخبر وأحوال متلقيه. وقد ذكر العلماء أنها تأتي على ثلاثة أنواع، أو مستويات، وهي[١٠٢]:

- الخلوّ من أدوات التوكيد، ويسمون هذا الخبر (ابتدائياً).
- وجود أداة توكيد واحدة، ويسمون هذا الخبر (طلبياً).
- وجود أداتيْ توكيد أو أكثر، ويسمون هذا الخبر (إنكارياً).

وتبدو مناسبة تسمية كل نوع باسمه الموضوع له منذ المصادر الأولى واضحة، «لأنك في الأول تبتدئ به المعنى في النفس، والثاني تواجه به تردداً، وكأن النفس طالبة للخبر، والثالث تواجه به إنكاراً»[١٠٣]. وقد تحدد نوع الخبر بناء على طبيعة المخاطب الذي يُوجَّه له، وتحدد بناء على ذلك مستوى التوكيد فيه.

لكن عدداً من البلاغيين المحدثين يرون أن الكلام على أضرب الخبر هو امتداد للإذعان لمنطق العقل في هذا الموضوع، «فالأضرب الثلاثة التي يشير إليها الدارسون إنما هي وليدة القسمة العقلية البحتة، فضلاً عن أنه يرتكز أساساً على نوع الحالة الذهنية للمخاطَب الذي يُوجَّه إليه الخبر»[١٠٤]، ومن الطبيعي أن تكون هذه الحالة موضع لَبْسٍ، فليس المتكلم دائماً على دراية بها، كما أن هذه المعرفة لا تخدم كثيراً كاتب النصوص التخييلية؛ فهي أبعد ما تكون عن هذه القوانين والقواعد الجاهزة. إن «هذا التقسيم يعكس أوضاعاً معينة لسَوْق الأسلوب الخبري؛ حيث تتوزع أنواعه

السابقـة وفقاً لهذه الأوضاع المعروفة، وهـو أن هناك مخاطباً يعرفه المتكلم، ويعرف سلفـاً موقفـه الذهني مما يسوق إليـه من أخبار، وهذا ما يوحي به الخبر الذي استند إليـه البلاغيـون في هذا الصـدد»[١٠٥]، وهو خبر الكنـدي المتفلسف مـع أبي العباس المـبرد؛ حيـث ردّ الثاني علـى قول الأول: «إني أجد في كلام العـرب حشواً، يقولون: عبـد اللـه قائـم، وإن عبـد الله قائـم، وإن عبد الله لقائـم، والمعنى واحد، بـأن قال: بل المعـاني مختلفـة، فعبد الله قائم إخبـار عن قيامه، وإن عبد الله قائـم جواب عن سؤال سائل، وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر»[١٠٦]. ولكن من الواضح جداً أن هذه ليست هي حالات الكلام بإطلاق، حتى (المخبِر)، وليس (الأديب)، لا بد أن يقصد في كلامـه في بعضـ الأحيان شيئاً خارجاً عن هذه المستويات الثابتة التي أشار إليها أبو العباس المبرد.

ولو تصفحنا المصادر والمراجع البلاغية – في معظمها – لوجدنا كلاماً وتفاصيل كثيرة على أضرب الخبر في القديمة منها والحديثة، لكن السؤال الحقيقي هو السؤال الـذي تكـرر على مدى هـذه الدراسة منـذ صفحاتها الأولى، وهو: مـا الجدوى؟ وما فائدة كل هذه التفاصيل في الدرس البلاغي؟ وكيف يمكن أن نستفيد منها في قراءة النصوصـ الأدبيـة وتحليلها؟ إننـا لا نستطيع أن نوظف مثل هـذه المعلومات في أمر يستفيـد منه الطلبة، إذ يتمثلـون أحياناً بنصوص فيها مؤكد واحد، لكنها لا تأتي في سياق تردد ولا سؤال، وهذا يجعلنا نطالبهم بتطبيق «القاعدة» البلاغية فقط، ونبعدهم عـن تذوق النصـ والتوقف عند جانبه الجمالي، وهو ما يجعلهـم أبعد ما يكونون عن دائـرة البلاغـة، ويضرب بينهم وبين فهم طلاسمها جـداراً من لبس وحيرة وارتباك.

وإذا أنعمنـا التأمل في هذه الأضرب فسنجد أنها ليست أضرباً أو أنواعاً، بقدر مـا هي مستويـات متفاوتة من التوكيد، تختلف باختلاف المقـام وحال المتلقي وقصد المتكلـم؛ أي أنهـا لا تحتمل أن تُصنَّـف كأنواع مختلف بعضها عن بعض، بقدر ما هي مستويات لشيء واحد.

الخبر الطلبي.. موضع نظر:

قام بعض البلاغيين المحدَثين بجهد يُشكرون عليه، لكن يبدو أن الدرس البلاغي الحديث لا يحتاجه، وهو شرح وتوضيح بعض ما جاء في المصادر القديمة، أو إعادة تقديمه بمزيد من التبسيط وتجديد في التمثيل. من ذلك ما حاول به بعضهم تبرير وجود ضرب أو «مستوى» الخبر الطلبي، فذكر أحدهم أن البلاغيين لحظوا «أن وجود التردد في النفس يقتضي هذا الضرب من الصياغة المؤكدة، ولو كان الخبر على وفق ظن المخاطب، فأنت تقول: إنه صواب للمتردد الذي يميل إلى أنه صواب، وليس فقط للمتردد الذي يميل إلى أنه ليس بصواب. وسبب التوكيد بالنسبة إلى الثاني ظاهر، أما بالنسبة إلى الأول فإنه لوحظ أن النفس حين تتردد تصير في حاجة إلى قدر من التوثيق، وإن كان الحكم على وفق ظنها؛ لأن ما تظنه وتميل إليه هي أيضاً في حاجة إلى توكيده، وهذا ملحظ نفسي دقيق، وسوف يتضح من سياق الشواهد»[١٠٧].

ربما يكون لهذا الكلام وجه من الصحة في بعض الأحيان، لكن لو تعمقنا قليلا فيه لوجدنا أن نسبة تطابقه مع واقع النصوص الأدبية التي يُفترَض أن يتوخى الدرس البلاغي مقاربتها تكاد لا تُذكر. وهذا ما ذهب إليه الدكتور شفيع السيد؛ فالتسليم بكلام البلاغيين على الخبر الطلبي يعني في رأيه إخراج عدد ضخم من الأساليب الخبرية لا يصدق عليها ذلك، وهي الأساليب المستعملة في الأعمال الأدبية شعراً ونثراً، والتي هي موضع الدرس البلاغي الحقيقي، ويرى أنه لن يبقى إلا الكلام الذي يتداوله الناس في مواقف الحياة اليومية، ويتحدد فيه المتكلم والمخاطب، وتتعين فيه العلاقة بينهما[١٠٨]، ولكن الباحث يرى أيضاً أن هذه الآراء – في الخبر الطلبي – لا تتوافق مع كثير من الكلام الذي يُتداول في الحياة اليومية، وهو الذي يشكل المادة الصالحة لكثير من الأفكار المطروحة في هذا المبحث تحديداً في نسخته القديمة المتكررة.

وقد سبق الباحثَ بعضُ البلاغيين المحدثين في رفض هذا التقييد الذي وضعه البلاغيون القدماء لما سموه بالخبر الطلبي، ورفضوا التمثيل عليه بأمثلة معدودة، شبه مكرورة، مع تجاهل أمثلة أخرى كثيرة جداً لا يمكن أن يطبقوا عليها «قاعدتهم»، من مثل قول الشاعر(١٠٩):

إن البناء إذا ما انهدّ جانبه لم يأمن الناس أن ينهدّ باقيه

وقول أبي نواس:

عليك باليأس من الناس إن غنى نفسك في اليأسِ

إذ «لا يستطيع أحد أن يزعم بأن كلا الشاعرين يخاطب من يرتاب في حكمه الذي يسوقه، لذا عمد إلى محو هذا الشك باستخدام أداة تأكيد في كلامه. والواقع أن عدداً يفوق الحصر من أساليب الخبر في القرآن الكريم، وفي غيره من الشعر والنثر تأتي مقترنة بـ(إنّ) دون أن تكون موجهة لمخاطب شاكّ في مضمون الخبر، بل هي أشبه ما تكون باللازمة التي يستخدمها المتكلم في بداية الكلام، أو في مطالع بعض الفقرات عفواً، ودون أن يكون هناك تردد في الحكم من جانب المخاطب. ولننظر على سبيل المثال قوله – تعالى – : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ (القدر/١)، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر/١)، .. فكل هذه الآيات ليست بحاجة إلى القول بأنها موجهة إلى مخاطب يتردد فيما تضمنته من أخبار، ولهذا أُكّدت بمؤكد هو (إن). وهذه أمثلة من القرآن، وهناك عشرات الأمثلة من الشعر والنثر التي لا داعي للإطالة بذكرها. ولا يعني ذلك أننا ننفي عن هذا النمط من أسلوب الخبر أن يكون مخاطبه شاكّاً على وجه الإطلاق، وإنما نقول إن وجود أداة توكيد واحدة ليس دليلاً على كون المخاطب مرتاباً في الحكم طالباً تأكيده كما يقول البلاغيون، وإنما يتوقف الأمر كذلك على السياق أو القرائن الخارجية. وما كان أغنى البلاغيين عن هذا التقسيم الذي احتكموا فيه إلى منطق العقل الخالص، أكثر مما عبروا فيه عن واقع النصوص»(١١٠).

وكمـا مـرّ، فإن كلامهم قد يكون له وجه من الصحة، لكن ليس دائماً، وليس هو الأصل الذي تكون له شواذه، بل ربما يكون هو الشاذ وعدم وجوده الأصل. ويذكر بعض البلاغيين عدداً من المواضع التي قد يستخدم فيها المتكلم أداة توكيد واحدة، ويكون استخدامها في موضعه الطبيعي، وفق ما يقتضيه المعنى والسياق، من ذلك أن تكون الجملة أو الجمل السابقة متضمنة إشارات أو إيماءات تثير في النفس المتلقية تساؤلاً فتسعفها الجملة الثانية، بما يزيل التردد ويجيب عن هذا الهمس، فيدخل قدر من التوكيد في بناء العبارة ليواجه هذا التردد، ومن ذلك الجمل المؤكدة في الكلام الفصيح والواقعة عقب الأمر والنهي أو الإرشاد والتوجيه، انظر إلى قول ابن المقفع: «لا تكونـنّ نزرَ الكلام والسلام، ولا تفرطـنّ بالهشاشة والبشاشة، فإن إحداهما من الكبر، والأخرى من السخف»، وقوله: فإن إحداهما من الكبر جاء مؤكداً؛ لأنه تعليل لهذا النصح، وكأنه حين نهى عن النزر في القول والإفراط في الهشاشة تطلعت النفس المتلقية إلى معرفة سبب ذلك، وصارت كأنها مترددة، فأسعفها بهذه الجملة المؤكدة، وتلك خصوصية بارزة في أسلوب ابن المقفع وخاصة حين يجري قلمه بالتوجيهات الراشدة والآداب النافعة، فمن ذلك وهو مثل سابقه: «احرص الحرص كله على أن تكون خبيراً بأمور أعمالك، فإن المسيء يفرَق من خبرتك، قبل أن تصيبه عقوبتك، وإن المحسن يستبشر بعلمك قبل أن يأتيه معروفك، ليعرف الناس فيما يعرفون من أخلاقك أنك لا تعاجل بالثواب ولا بالعقاب، فإن ذلك هو أدوم لخوف الخائف ورجاء الراجي»[١١١].

الخبر الإنكاري:

تكلم البلاغيون على الخبر الإنكاري، وهو الخبر الذي يُوجَّه لمتلق منكر، ويحتاج إلى أن يؤكّد له الخبر حتى يتراجع عن إنكاره. ويذكر البلاغيون أيضاً أن «هذا التوكيد يختلف قلة وكثرة على وفق أحوال الإنكار، فإن كان إنكاره إنكاراً غير مستحكم في نفسه أكد بمؤكد واحد، وإن كان مستحكماً تضاعفت عناصر التوكيد

بمقدار تصاعد حالة الإنكار؛ لأن وظيفة الخبر حينئذ هي تثبيت هذا المعنى في تلك النفس الرافضة له، فلا مفر من أن تكون قوة العبارة ووثاقتها ملائمة لحال النفس، قادرة على الإقناع»[١١٢]، ويلاحظ الباحث هنا أن عدد المؤكدات المحتملة – إذا كان الإنكار في أقل درجاته، هو مؤكد واحد فقط، ويتساءل: لماذا لم يُعدّ هذا المتلقي متردداً، لذلك يُكتفى معه بمؤكد واحد؟ وإذا كان منكراً بالفعل وليس متردداً، فكيف يمكن أن يميز القارئ ذلك – خصوصاً في دروس البلاغة التي توضع أمثلتها وأسئلة تدريباتها مقتطعة من سياقاتها – إذا كانت «القاعدة» تنص على أن الخبر الطلبي هو الذي يؤكَّد بمؤكد واحد، والإنكاري بأكثر من ذلك؟

ثم ما الحد الفاصل بين المتردد والمنكر إنكاراً خفيفاً، ولماذا مُيِّز بينهما؟ ألم يكن من باب أولى أن يُجمعا معاً في ضرب واحد، وأن يكون للخبر ضربان بدلاً من ثلاثة؛ ضرب خال من المؤكدات، وضرب فيه مؤكدات، وهي متفاوتة وفق درجة الإنكار؟

ملاحظات على أضرب الخبر:

يقول الدكتور بكري شيخ أمين: «إن الغاية الرئيسية للمخبر أن يوصل من يخبره إلى مستوى التصديق والاقتناع، ولا بد له من أن يكون عالماً بنفس مخاطبه قبل أن يحدثه بشيء، وحينئذ يكون بليغاً إذ يضع في المقام المناسب الكلام المناسب، وتلك هي البلاغة في حقيقتها وجوهرها. أو ذلك هو مقتضى الحال»[١١٣]. والسؤال هنا هو كيف يمكن للمخبر أن يكون عالماً بنفس مخاطبه قبل أن يحدثه بشيء؟ وهل هذا ممكن؟ إلا أن يكون ممن آتاه الله من علمه.

ثم إن هذه الغاية التي يشير إليها الدكتور أمين صحيحة إذا كان النص غير تخييلي، ولكننا نعدّ دروس البلاغة ليعالج الدارس – أو ليتمكن من معالجة – النصوص الأدبية التخييلية، فالكلام في أساسه غير صحيح.

الأمر الثاني اللافت في هذا الكلام هو أنه يتحدث عن (المخبر) وليس عن

الأديب: الكاتب أو الشاعر، وهذا يدل على الأصول المنطقية أو الفلسفية أو الكلامية لهذا المبحث. وقد أشار إلى ذلك الدكتور أسامة البحيري فقال: «وقد تردد دالّ (المخبر) في التراث البلاغي العربي، وآثر البلاغيون استخدامه حين الإشارة إلى (فائدة الخبر) و(لازم فائدة الخبر)، دون استخدام دوالّ تشير إلى التعامل الإبداعي مع اللغة كالأديب، والكاتب، والشاعر، وهي شائعة في التراث النقدي والبلاغي، وذلك يدل بوضوح على إدراك البلاغيين للفارق بين الرسالة اللغوية في مستواها النفعي، والخطاب الأدبي في مستواه الإبداعي»[١١٤]. لكن الدكتور البحيري فاته أن هؤلاء البلاغيين أنفسهم مثّلوا في سياق كلامهم على الرسالة اللغوية، التي تصدر عن «مخبر»، بأمثلة هي مزيج من الخطاب النفعي والخطاب الأدبي، وهذا دليل على أن وعيهم لم يكن قد نضج، أو أنه لم يكن هناك قصدية في استخدام لفظة (المخبر) عوضاً عن غيرها.

ولأن الحدود بين المخبر والأديب غير واضحة؛ أي أن سبب استخدام بعض البلاغيين القدماء للفظة (المخبر) بدلاً من (الأديب) لم يكن محدداً بوضوح في مصادرهم، لم يتمكن بعض البلاغيين المحدثين من إدراك الفرق بينهما، فخلطوا خلطاً كبيراً، مثل قول أحدهم في سياق كلامه على أغراض الخبر: «ففائدة الخبر تعني أن يفيد الأديب أو المتكلم بجملته الخبرية المخاطبَ أو المتلقي حكماً معيناً تضمنته هذه الجملة، على أساس أنه جاهل بهذا الحكم أو بمضمونه، ومن الضروري إعلامه وتعريفه به»[١١٥]. فهل هذا هو دور الأديب؟ وهل يتساوى دور الأديب مع دور أي متكلم في أي سياق بالتعريف والإعلام؟.

الأمر الثالث هو أنه يتكلم على تصديق واقتناع، ومن المعلوم أن النص الأدبي/ التخييلي لا يتوخى الوصول إلى هاتين الحالتين إطلاقاً، بل يتوخى التأثير الوجداني والعاطفي، وليس الإقناعي أو غيره مما يجري مجراه.

ويذهب الدكتور شفيع السيد إلى أن النصوص الأدبية الشعرية والنثرية لا

يصدق عليها هذا التقسيم المنطقي لأضرب الخبر، وأن هذا التقسيم ربما يناسب الكلام المتداول في الحياة اليومية، أما النصوص الأدبية الرفيعة فلا نجده فيها، واستدلّ على رأيه هذا بأننا «لا نجد للضرب الثالث، وهو الإنكاري، إلا أمثلة قليلة جداً، أشهرها المثال الذي توارثته كتب البلاغة العربية على مرّ العصور، وهو قوله – تعالى – في سورة يس: ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ إِذۡ جَآءَهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ (يس/١٣ – ١٦)، والخبر المقصود ها هنا هو قوله – تعالى –: ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾؛ حيث كثرت أدوات التأكيد على ألسنة الرسل تعزيزاً لموقفهم في الرد على أهل القرية الذين أصروا على تكذيبهم، وهو ما دلت عليه الآيات قبل ذلك»[١١٦].

والذي نراه هو أن الأمثلة على الخبر الإنكاري كثيرة جداً، من القرآن، والحديث، والشعر والنثر، ويمكن العودة لأي مصدر أو مرجع بلاغي للتأكد من ذلك، لكن ربما ما يقصده الدكتور السيد هو التدرج في استخدام الأضرب الخبرية تصاعدياً بزيادة عدد المؤكدات المستخدمة، بحسب ازدياد درجة الإنكار، لعله يقصد أن هذا هو النادر.

وأود الإشارة إلى أن الآية تضمنت خبرين، الأول حين كذبوهما، وهو قوله – تعالى – : ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾، والثاني، حين بالغوا في إنكار ذلك فأجابوهم: ﴿رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾.

ولا أعرف لماذا يبدو لي أن «قاعدة» البلاغيين تقول إن التكذيب الأولي، كالتردد، يستلزم خبراً طلبياً، ولكن الرد في الآية جاء إنكارياً؛ حيث يوجد عدة مؤكدات: إنّ، وتقديم المعمول (إليكم) على العامل (مرسلون)، بالإضافة إلى اسمية الجملة،

وهـي مـن المؤكدات عند كثير مـن البلاغيين. وحـين اشتدّ التكذيب وبلـغ الإنكار من أصحـاب القريـة ذروتـه، جاء الرد بزيـادة مؤكد رابـع، وهو اللام المزحلقـة، كما أن الجملـة المشعـرة بالقسـم، وهـي قولهـم: ربنا يعلم، هـي مؤكد خامس في هـذه الآية، ويـرى أحـد الباحثين أن عودتهم إلى القضية الأولى وتكرارها يمكن أن يكون ضرباً من التوكيد كذلك[١١٧].

سيتوقـف الباحـث هنـا عنـد مثال أخـير، وهو ما قالـه الرسول – عليـه الصلاة والسلام – في مواجهة المكذبين والمنكرين لرسالته، وقد هتف ذات معركة قائلاً:

أنا النبي لا كذب

أنا ابن عبد المطلب

هـذا خبر (ابتدائي) وفق تعبير البلاغيين، خـال من المؤكدات، وكأنه موجه لمتلق خـالي الذهن، غير متردد ولا منكـر، إذا اتبعنا في تحليله «القاعدة» البلاغية الخاصة بأضـرب الخـبر، واستجبنـا للتقسيمـات التـي أوجدوهـا لصياغـة الجملـة الخبرية. وسيقـول البلاغيـون إنه أُخـرج على غير مقتضـى الظاهر، ونـزّل الكافرين المكذبين منزلـة خـالي الذهن، ونتساءل: لمـاذا يضعون قاعدة غير مطّـردة، ثم يبدؤون بوضع الاستثناءات عليها، ويحاولون تبرير خروج الاستخدام اللغوي – السابق في الوجود علـى القاعدة – علـى قواعدهم التي أنشؤوها بناء على بعضـ النصوص، ثم عمموها على البقية دون مراعاة للاختلافات بينها؟!

كما أننا لا يمكن أن نعوّل دائماً على معرفة حال المخاطب في تأكيد الخبر أو عدم تأكيـده؛ فقـد يؤكـد الخبر دون نظر إلى أحوال المخاطب، بل لـدواعٍ أخرى بعيدة عن تلـك الأحـوال، كما قد يُترك توكيده دون أن يكون لحال المخاطب دخل في تركه، مثل قول الفرزدق يخاطب جريراً:

إنـا لـنضـرب رأسـ كـل قبيلة وأبـوك خـلـف أتـانـه يـتـقـمّـلُ

المعـول عليـه هنا هو حال المتكلـم نفسه، ولا يمكن أن يُقـال إن الشاعر أكد الخبر في قولـه (إنـا لنضرب)؛ لأنه يخاطب من ينكـر عليهم هذا الضرب، أو من قد نُزِّلَ هذه المنزلـة، إذ كيـف يتصور الشاعر أن هناك من ينكر ذلك، وهو يمدح ويفخر بالشجاعة وشـدة الفتـك. إن مجرد جريـان مثل هذا في ذهنـه وخياله يناقض المعنـى الذي أراد إثباتـه. كمـا أنه لا يُقال إن جريراً غـير منكر للخبر الثاني: (وأبوك خلف أتانه يتقمل)، بـل هـو ينكـره أشد الإنـكار، ومع ذلك ألقـاه إليه الفـرزدق خالياً مـن التوكيد، فحال المخاطب في البيت لا يُعول عليها في تأكيد الخبر الأول، ولا في ترك تأكيد الثاني، بل المعـول عليـه هو حال المتكلم نفسـه؛ حيث نظر إلى حال نفسه ومـدى انفعاله بالحقائق التي يصورها، وعمل على إذاعتها ونقلها إلى النفوس كما أحسها[١١٨].

وختامـاً، يبـدو أن هذه «القاعدة» الخاصة بأضـرب الخبر غير ضرورية للمبحث البلاغـي، وليسـت مفيـدة للدارسـ والباحـث؛ لأن واقع الأمثلـة لا يتطابـق معها، ولا يمثلها، بل كثيراً ما يخالفها، وهو ما يعدّه البلاغيون خروجاً على مقتضى الظاهر، في حـين يبدو من وجهة نظري الشخصيـة تنويعاً في استخدام المؤكدات بحسب العوامل المؤثـرة في صياغـة النصـ، كقصد المتكلم، أو حـال المخاطب، أو السيـاق أو القرائن الخارجية الأخرى.

أحوال متلقي الخبر:

عـادة مـا يُدمَـج الكلام على أحـوال متلقي الخبر مـع الكلام على أضربـه؛ لأنهما وثيقـا الارتبـاط ببعضهمـا، ويتحدد نوع الخبر الـذي يصوغه المتكلم إلـى حد ما بناء علـى الحالـة النفسية والذهنية للمتلقي[١١٩]. يقول الدكتور أسامة البحيري: «المتلقي له حضور واضح في التراث البلاغي العربي، وكذلك الوظيفة الإفهامية (أو الطلبية) التي تتولـد نتيجة لمراعـاة الرسالة جانب المتلقي في تشكيلها اللغـوي. وقد قسم البلاغيون الإسنـاد الخـبري بالنظـر إلى المتلقـي، وحالته النفسيـة، وحركته الذهنيـة، إلى ثلاثة أقسـام: الإسنـاد الخبري الابتدائـي.. والإسناد الخبري الطلبـي.. والإسناد الخبري

الإنـكاري»[١٢٠]. وكمـا نـرى، فإن الـكلام على المتلقي قـاد بشكل تلقائـي نحو الكلام علـى أضرب الخبر، أو أنواع الإسناد الخبري؛ لأنهما مرتبطان ببعضهما كما ذكرنا سابقاً. ويفردهما الباحث هنا في عنوانين منفصلين لدواعي البحث والدراسة، وهما مذكوران منفصلين أيضاً في عدد من المراجع الحديثة.

لم يتكلـم السكاكي على متلقي الخبر على النحو الذي نجده لاحقاً عند القزويني علـى سبيـل المثال. وأكثر ما قاله لم يعد التذكير بـأن «مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكـر يبايـن مقام الشكاية، ومقـام التهنئة يباين مقام التعزيـة، ومقام المدح يباين مقـام الـذم، ومقـام الترغيب يباين مقـام الترهيب، ومقام الجد في جميـع ذلك يباين مقـام الهـزل، وكـذا مقـام الكلام ابتـداء يغاير مقـام الكلام بنـاء علـى الاستخبار أو الإنـكار، ومقام البنـاء على السؤال يغاير مقام البناء علـى الإنكار؛ جميع ذلك معلوم لـكل لبيـب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الـكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»[١٢١]. ولعل الذي يعنينا من كلامه هذا – في سياق الكلام على أحوال متلقي الخبر – هو بيانه أن حال المتلقي متباين ومختلف من موقف لآخر، لكنـه لم يذكر حالات مخصوصـة تحدد نوع الخبر الذي يجب أن يُلقى على كل منها. وسنجد لاحقاً أن ما قدمه كان كافياً جداً لبيان أن اختلاف الأحوال والمقامات يؤدي حتماً إلى اختلاف نوع الكلام الموجه لكل منها.

لكـن القزوينـي ومن حذا حـذوه ممن رغب في الزيـادة في التقسيم والتفصيل، قامـوا بتخصيص ثلاثـة أحوال يُحتمَل أن يكون عليها متلقـي الخبر، تقابل الأضرب الثلاثة التي قرروها للخبر، وتناسبها، وهي الآتية[١٢٢]:

- المتلقي الجاهل، ويسمى خالي الذهن، ويوجه له الخبر الابتدائي.
- المتلقي المتردد أو السائل، ويوجه له الخبر الطلبي.
- المتلقي المنكر، ويوجه له الخبر الإنكاري.

وإذا فكرنا في هذه الأحوال فسنجد أنها تقولب المتلقي وتضعه في حالات نفسية محددة، وكأنه لا يكون إلا على واحدة منها – كما أنها تقولب كلام المتكلم كذلك – مع أن كلام السكاكي المذكور سابقاً وضح لنا التنوع الذي يمكن أن يكون عليه حال المتلقي، وهو أكثر بكثير من هذه الحالات الجامدة التي وضعها القزويني – على ما يبدو – وبقيت متوارثة من جيل إلى جيل حتى يومنا هذا.

وقد تنبه الدكتور البحيري إلى أن دور المتكلم – بناء على هذا التقسيم – يصبح «دوراً آلياً في أغلب الأحيان، يتجسد في محاولة مطابقة التشكيل اللغوي لرسالته تبعاً لمقتضى ظاهر حال المتلقي، وتلك المطابقة الآلية تكاد تفقد الرسالة كثيراً من أهدافها الجمالية. لذلك يطمح الخطاب الأدبي – كثيراً – إلى الخروج على خلاف مقتضى الظاهر، لكسر رتابة الواقع الفعلي الخارجي، وتنزيل المتلقي منزلة ذهنية اعتبارية تخالف منزلته الحقيقية، وهنا يبرز دور المبدع واضحاً، وترتد إليه الأهداف البلاغية للخطاب، والنوايا الجمالية التي تكمن في صياغته المخالفة لمقتضى الظاهر. ويصبح حضور المتلقي حضوراً تخييلياً، لا يتشكل إلا من خلال المبدع، وأهدافه الواضحة والخفية من وراء تشكيله اللغوي العدولي الذي يلفت انتباه المتلقي العام إلى البنية اللغوية نفسها، وبذلك تتحقق وظيفتها الشعرية. وتضفي المفارقة الواضحة بين الواقع الفعلي، والواقع المغاير الذي تكونه الصياغة، كثيراً من سمات (الشعرية) على الخطاب الأدبي»[١٢٣].

ويلاحظ الدارس أنه لا يوجد أمر مهم في هذه التفاصيل التي يقدمها البلاغيون ويحددون نوع الخبر بناء عليها؛ فالمتلقي الذي يقصدونه هنا ليس سامع قصيدة أو قارئها أو ناقدها – أو نص قصصي أو روائي – ، بل هو متلقٍّ عام، لخطاب تواصلي نفعي؛ أي أنه أقرب إلى أن يكون طرفاً في حوار عادي، في أي موقف من مواقف الحياة اليومية، أو في أفضل الأحوال هو طرف في مناظرة أو جدل؛ أي في خطاب حجاجي إقناعي، وبعيد جداً عن أن يكون متلقي نص أدبي؛ أي خطاب تخييلي، وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون في حال من الحالات الثلاث المذكورة سابقاً.

ومن الواضح أن الدرس البلاغي يُعنى – بالدرجة الأولى – بالنصوص الأدبية؛ أي بالخطاب التخييلي، حتى إن كان معنياً بغيره، لكن تلك النصوص الأخرى، وأنواع الخطاب الأخرى، خصوصاً التواصلي النفعي، لا يجب أن تحتل موضع الصدارة على حساب الأهم، وهو الخطاب التخييلي.

مؤكدات الخبر:

لو تأملنا أضرب الخبر لوجدنا أن الكلام عليها يعتمد على المعرفة بالمؤكدات، بل إن هذه الأضرب تتحدد ويتميز بعضها من بعض بناء على عدد المؤكدات في كل منها، ولكن معظم المصادر البلاغية تتكلم على الأضرب وترجئ الكلام على المؤكدات – إن تكلمت عليها – إلى آخر المبحث.

ربما لا يحتاج دارس البلاغة إلى أن تُذكر له أدوات التوكيد؛ لأنها موجودة في المصادر النحوية في سياقاتها الطبيعية، وقد مرّ في موضع سابق في هذه الدراسة أن ما هو موجود في المصادر النحوية لا حاجة لتكراره في الدرس البلاغي، ومن الطبيعي أن يكون دارس البلاغة ملماً بالأبواب النحوية الرئيسة على الأقل. إلا أن الكلام على أدوات التوكيد، أو مؤكدات الخبر، له وضع خاص؛ لأنه يأتي مفرقاً في تضاعيف تلك المصادر النحوية، وقد كان هذا مأخذاً أخذه بعض النحويين المحدَثين على المصنفات النحوية القديمة، وقاموا باستدراكه في المراجع الحديثة، لذلك يبدو أن الكلام على المؤكدات في درس (الخبر)، أو (أحوال الإسناد الخبري) قد يكون مفيداً، لكن لو كان موضعه قبيل الكلام على أضرب الخبر، أو بعد الانتهاء منها مباشرة، لكان أكثر إفادة.

ومن الضروري أن ينبه الباحث على أن ما يقصده بمؤكدات الخبر لا يعني مبحث (التوكيد) في مصادر النحو؛ فذلك المبحث معني بتكرار لفظة ما في الجملة لهدف تثبيت معناها في نفس السامع، وهو ما يُسمى بالتوكيد اللفظي، وفائدته تقرير المؤكد في نفس السامع، وتمكينه في قلبه، وإزالة ما في نفسه من الشبهة فيه.

أو بذكر لفظ النفس أو العين أو غيرهما من ألفاظ مخصوصة ذكرها النحاة، شريطة إضافتها إلى ضمير يناسب المؤكد، وهو ما يُسمى بالتوكيد المعنوي. وفائدته رفع احتمال أن يكون في الكلام مجاز، أو سهو، أو نسيان[١٢٤]. وهذا أمر مختلف – كما ذكرنا – عن المقصود بأدوات التوكيد.

إذا عدنا لمصادر النحو فسنجد أن أدوات التوكيد فيها محدودة، وقد جمعها الغلاييني تحت عنوان (أحرف التوكيد)، وهي: إنّ، وأنّ، ولام الابتداء، ونونا التوكيد، واللام التي تقع في جواب القسم، وقد.[١٢٥] أما في المصادر والمراجع البلاغية فنجدها أكثر بكثير من هذا، مثل: أنّ وإنّ، ولام الابتداء، واسمية الجملة، والقسم، ونونا التوكيد، وألا وأما الاستفتاحيتان، والتنبيهيتان، وتكرار الجملة، وأما الشرطية، وحروف الزيادة، وضمير الفصل، وتقديم المسند إليه على خبره الفعلي والياً لحرف النفي أو بدونه[١٢٦]، والسين وسوف الداخلتين على فعل في مقام وعد أو وعيد، وقد التحقيقية، وتكرير الفعل، وإنما[١٢٧].

واللافت للنظر هو أن مصادر النحو بالفعل تذكر هذه الأدوات، بإقرار بعض البلاغيين المحدَثين أنفسهم، إذ يقول أحدهم: «في اللغة العربية أدوات شتى تجعل التركيب مؤكد المعنى. وكتب النحو تذكرها جميعاً تفصيلاً... وفيما يلي تفصيل وتوضيح لها»[١٢٨]؛ فإذا كانت كتب النحو تذكرها فما فائدة ذكرها في كتب البلاغة؟؟ وإذا كانت في المصادر القديمة موزعة في المصدر النحوي الواحد بين عدة مباحث، فإنها في بعض المراجع الحديثة أصبحت مجموعة تحت عنوان خاص بها يسهل الوصول إليها.

وإذا سلّمنا بضرورة إعادة ذكرها في كتب البلاغة لتقريبها للدارسين والباحثين، ووضعها بين أيديهم، فما الحاجة لتفصيل القول فيها كما يفعل بعض البلاغيين المحدَثين؛ إذ استغرق الكلام على (مؤكدات الخبر) عند أحدهم عشر صفحات![١٢٩]

والأمر المهم الذي تغفله كثير من مصادر البلاغة ومراجعها على وجه الخصوص،

هـو أن بعضـ التراكيـب ليس فيهـا أي من هـذه الأدوات، ومع ذلك فطبيعـة تركيبها تجعلها مؤكدة. فلو قلت لأحد أصحابك: أنت تفي بوعدك، كان كلامك هذا خبراً طلبياً وليس ابتدائياً؛ لأن مضمونه يعدل مرتين قولك: تفي أنت بوعدك. لذلك يعد البلاغيون هذا لوناً من التأكيد. وهم محقون في ذلك؛ لأنّا لو عدنا إلى إعراب هذه الجملة نحوياً لوجدنـا (أنت) في محـل رفع مبتدأ، و(تفي) فعلاً مضارعـاً، فاعله مستتر فيه وجوباً تقديره (أنت)، والجملة الفعلية من الفعل (تفي) وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر للمبتـدأ (أنـت)، تقديره (مـوفٍ) بوعـدك. إذا، تكرر في هذه الجملـة ضمير المخاطب مرتـين، مـرة كان ظاهراً، ومرة كان مضمراً. وكذلـك تكرر الفعل المؤكد لمعنى الوفاء مرتين: الأولى بصورة مضارع، والثانية بصورة الخبر المؤول. لهذا، قال البلاغيون: إن الجملـة تكـون أقـوى توكيـداً إذا كان المسند فيها خـبراً فعلياً. ويمثلـون على هذا بمثال: أنت لا تكذب، ويقولون: إنه أقوى من قولنا: لا تكذب أنت[١٣٠].

مثـل هـذه التراكيـب تُعدّ من مؤكدات الـكلام، ومع ذلك فإن كثـيراً من المصادر والمراجـع تهملها، علـى الرغم من أهميتها؛ لأنها تؤثر بالفعل في معنى الكلام، وتنقله من حالة عدم التوكيد إلى حالات متفاوتة منه.

ويذهـب بعض البلاغيين إلى وضع ضوابط لإفادة اسمية الجملة معنى التوكيد، فيقولـون إنهـا قد تُعدّ من مؤكدات الخبر «عند قصـد التأكيد بها»، ولا يعرف الباحث كيـف يمكـن للمخاطَب، أو المتلقي، أن يدرك هـذا القصد القائم في نفس المتكلم! ومن هـذه الضوابـط كذلـك أن اسمية الجملـة مؤكد لا يقوى توكيـده إلا بمؤكـد آخر[١٣١]. وعلـى العمـوم فإن «اعتبار الجملة الاسميـة من المؤكدات فيه نظر. فإن الاسم وإن دل علـى الثبوت والاستقرار فإنما يدل على استقـرار مصدره الذي اشتُق منه. فالتأكيد في (زيـد قائـم) للقائم المفرد لا للجملة. وعلى هذا لا تعد الجملة الاسمية من المؤكدات، علـى أن التأكيـد باسميـة الجملـة عند مـن يعدونها مـن المؤكدات لا يكـون على سبيل الاستقـلال، بـل على سبيل التبعية. فإن كان هناك مؤكد آخر جعلت اسمية الجملة من المؤكدات، وإلا فلا»[١٣٢].

الخبر والإنشاء

(نموذج درس مقترح)

مقدمة لا بد منها:

تختلف طبيعة النصوص بشكل عام، فمنها التخييلي، ومنها الحجاجي أو الإقناعي، ومنها النفعي التواصلي. ولكل نوع من أنواع النصوص هذه بنى تُصاغ وفقها، وما ينطبق على أحدها ليس شرطاً أن ينطبق كذلك على الآخريْن؛ لأن الغرض من كل واحد منها مختلف عن البقية.

في النص، أو الخطاب، النفعي التواصلي، يكون هدف المتكلم هو إيصال معلومة ليحقق منفعة ما، له أو للطرف الآخر المخاطَب، أو لطرف ثالث غيرهما، أو يكون هدفه مجرد التواصل مع الطرف الآخر. ومن الطبيعي أن يقدم نصاً متوافقاً مع هذا الهدف الذي يريد أن يحققه.

في النص، أو الخطاب، الحجاجي أو الإقناعي، يكون هدف المتكلم هو إقناع المخاطب، أو المتلقي بفكرته، لذلك من الطبيعي أن يصوغ كلامه أيضاً على نحو يساعده في تحقيق هذا الهدف والوصول إليه. وبدهي جداً أن المتكلم سيكون مباشراً في طرح أفكاره، وسيختار ألفاظاً وعبارات دالّة بدقة ووضوح واختصار على ما يريده، كي يتمكن من السيطرة على المتلقي.

أما في النص، أو الخطاب، التخييلي، فإن هدف المتكلم هو التأثير في نفس المتلقي أو المخاطب، ومداعبة مشاعره، وإمتاعه بقدر ما، ولا يمنع أن يوصل له رسالة ما أيضاً بطريقة غير مباشرة، من خلال الأساليب المتنوعة التي يختارها لصياغة أفكاره، والصور الفنية التي سيتكئ عليها اتكاء شديداً ليبعد الملل عن نفس المتلقي وهو يقرأ نصه.

في الخطابين النفعي التواصلي والتخييلي قد يقول المتكلم شيئاً وهو يقصد

شيئـاً آخر، غـير الذي يقوله كلامه حرفيـاً، أما في الخطاب الحجاجـي الإقناعي فإن هذا نادراً ما يحدث؛ لأن الوضوح والمباشرة لهما تأثير أقوى في مثل هذا النوع من النصوص، والعكس بالنسبة للنوعين الآخريْن.

النصـ الأول الموجـود بين أيدينـا هو نص شعري؛ أي تخييلـي، وهذا يعني أننا لن نقرأ فقط السطور، بما فيها من ألفاظ ومفردات ذوات معان محددة ومباشرة، بل سنقـرأ أيضـاً ما بين السطور، كـي نصل إلى المعاني الخفية التـي خبأها الشاعر في ثنايا سطوره وشطوره.

النص:

يـا عـاقـد الحـاجـبـيْنِ ... عـلـى الجـبـين الـلـجـيْنِ
إن كـنـتَ تـقـصـد قتلي ... قـتـلـتـنـي مـرتـيـنِ
مـاذا يـريـبـك مـنـي؟ ... ومـا هـمـمـتُ بـشـيْنِ
أصـفـرةٌ في جبيني؟ ... أم رعـشـة في يـديـنِ
تمـرّ قـفـزَ غـزالٍ ... بـين الـرصـيـف وبيني
ومـا نـصـبـتُ شـبـاكـي ... ومـا أذنـتُ لـعـيـني
تـبـدو كـأن لا تـراني ... ومـلْء عـيـنـك عيني
ومـثـل فـعـلـك فـعـلـي ... ويـلـي مـن الأحـمـقـيْنِ
مـولاي لم تُـبْـقِ مني ... حـيّـاً سـوى رمـقـيْنِ
صـبرتُ حـتـى بـراني ... وجـدي، وقـرّب حيْني
سـتـحـرم الـشـعـر مني ... ولـيـس ذاك بـهـيْنِ
أخـاف تـدعـو الـقـوافي ... عـلـيـك في المـشـرقـيْنِ

المفردات:

الكلمة:	معناها
اللجين:	الفضة السائلة
يريبك:	يدخل الريبة؛ أي الشك، في نفسك، يشكك
نصبتُ:	أعددتُ لك شَرَكاً
رمقين:	مثنى رمق، وهو بقية الحياة، أو بقية الروح
براني:	أسقمني وهزلني
وجدي:	الوجد، الهوى والحب الشديد
حيْني:	الحيْن، الهلاك

التحليل الفني والبلاغي:

يوجّـه الشاعر خطابه لمحبوبه، فيناديه بقولـه (**يا عاقد الحاجبين**)، فلماذا وصفه بهـذا الوصف؟ يبـدو أن محبوبه كلما رآه عقد حاجبيْه، كناية عن الغضب «المصطنع» ربما، أو كناية عن الدلال والغنج، وفي تلك اللحظة يلتمع جبينه، فيبدو كاللجين، وهي الفضـة السائلـة. ونلاحظ أنه لم يخاطب محبوبـه بقوله «يا حبيبي» مثلاً، أو بأي لفظة تعبر عن حبه له، بل وصفه أول ما وصفه بعقدة حاجبيه. كما أنه عاد وخاطب محبوبه في آخر النص بقوله (**مولاي**)، واختيار هذه اللفظة دون غيرها يوحي بتذلل الشاعر للمحبوب، وهي من عادة الشعراء العرب، أن يظهر المحب تذلله لحبيبه، ويبدو أنه قد فضّل مخاطبته بالمولى على أن يخاطبه بكلمة حب صريحة ومباشرة.

لقد نادى محبوبه ليخبره أمراً، وهو قوله: (إن كنت تقصد قتلي، قتلتني مرتين)! إنه يعلم علم اليقين أن هذا المحبوب لا يسعى لقتله على الحقيقة، ولكنه بإعراضه عنه، وصـدّه له، كأنه يقصد قتله نتيجة العذابـات التي يسببها له الشوق والوجد، فيطمئن هذا المحبوب ويقول له إن كان هذا مبتغاك، فقد حققتَه ليس مرة واحدة، بل مرتين!

ويسـأل الشاعـر محبوبـه، ما الـذي يثير ريبتـك فيّ، (**ماذا يريبـك مني**؟)، ومن

الواضح أنه لا يريد منه جواباً على سؤال كهذا، فهو يسأل باللفظ، لكنه يقصد بالمعنى أن يقول له لا تخفْ مني، فأنا لم أحاول فعل شيء سيئ (ما هممت بشين).

ثم يدخل في التفاصيل أكثر: هل اصفرار وجهي – الذي عبّر عنه الشاعر بجزئه فقط، وهو الجبين – هو ما يثير ريبتك تجاهي؟ أو الرعشة التي تراها في يديّ؟ (**أصفرة في جبيني، أم رعشة في اليدين**). وقد سأله عن هذين الأمرين لأن هذا ما يحدث له عندما يراه وهو يمرّ كالغزال برشاقة ولطف بينه وبين الرصيف (تمرّ قفز غزال بين الرصيف وبيني)، فيرتبك ويحتار ولا يعرف ماذا يفعل، فتظهر عليه هذه العلامات التي تحدث للعشاق والمحبين حين يرون محبوبيهم.

وحين جاء على ذكر الغزال حسُن معه أن يذكر نصب الشباك (وما نصبتُ شباكي) ولعلّه يقصد شباك نظراته، (ولا أذنتُ لعيني) بأن تسترق النظر لك؛ أي أنه يريد أن يقول له إنه لم يفعل أي شيء يثير خوفه وريبته، بل هو حريص على أن يشعره بالأمان تجاهه.

ثم يبيّن لمحبوبه أنه يعرف أنه يبادله الشعور نفسه، وإن كان يدّعي عكس ذلك (تبدو كأن لا تراني، وملء عينك عيني، ومثل فعلك فعلي، ويلي من الأحمقين)، إنه يصف نفسه ومحبوبه بالحمق، وهما فعلاً كذلك؛ لأن كلا منهما يبادل صاحبه الشعور ذاته، ولكنه حين يرى الآخر لا يظهر له ذلك، وإن كانت العيون تلتقي وتحكي ما تخفيه الصدور، ويصدر عن كل واحد منهما ما يصدر عن الآخر بالضبط، ومع ذلك لا يصرّح أي منهما بحبه للآخر!

لقد صبر الشاعر حتى يكاد صبره يودي به (صبرت حتى براني وجدي وقرّب حيْني)، وهو يخشى أن يؤدي صبرُه على حبِه إلى موته، فيغضب الشعر وقوافيه على المحبوب، وتقوم القوافي بالدعاء عليه؛ لأنها حُرمت من هذا الشاعر، وهو من هو في ميدان الشعر (ستحرم الشعر مني، وليس ذاك بهيْن، أخاف تدعو القوافي عليك في المشرقين). أما كيف تدعو عليه القوافي، فقد يكون ذلك بانتشار الشعر

الذي قاله الشاعر في محبوبه في شرق البلاد وغربها! وهو ما كانت العرب تأنف منه وترفضه؛ لأن فيه تشهيراً بالمحبوبة.

*****

لو اطّلعنا على الشرح السابق لوجدنا أن هناك بعض العبارات المجتزأة – موضوعة بين قوسين – من النص باللون الأسود الثقيل (**هكذا**)، والبعض الآخر باللون الأسود العادي (هكذا)، وهذا يعني أننا أمام مجموعتين من العبارات. سنبدأ بتلك التي بالأسود الثقيل، وهي:

(يا عاقد الحاجبين)

(مولاي)

(ماذا يريبك مني؟)

(أصفرة في جبيني؟ أم رعشة في اليدين؟)

لو أنعمنا النظر في هذه العبارات لوجدنا أن الشاعر قام في الأولى والثانية بنداء المحبوب، مستخدماً مرة أداة النداء، وحاذفاً لها في المرة الثانية. والنداء يُستخدم عادة – أي في الأصل – ليطلب المتكلم من المخاطب الإقبال عليه، لكن الشاعر هنا لا يريد هذا بالطبع، والدليل أنه لم ينادِ محبوبه باسمه ليقبل عليه، بل ناداه مرة بـ(عاقد الحاجبين)، وهو لا يقصد النداء لذاته بقدر ما يقصد أن يلمح لمحبوبة بأن يفكّ عقدة جبينه.

وفي آخر النص، لا يطلب كذلك من محبوبه الإقبال عليه، بل يريد أن يقول له إنه في مقام المولى والسيد له، وهو المحب الذي عليه السمع والطاعة لمولاه، ولكنه يرجوه أن يرأف به؛ لأنه يوشك أن يموت.

وحين يقول له (ماذا يريبك مني؟)، من الواضح أنه لا يستفهم حقيقةً، ولا ينتظر منه جواباً، بل يطمئنه من جهته، ويقول له لا ترتب مني، فأنا لا أنوي لك شراً، ولا أسعى لشيء يضرك.

كمـا أن اختياراتـه في استفهاميْـه التاليْن تم انتقاؤهما بعنايـة، فصفرة الوجه، ورعشـة اليديـن، مـن علامـات التوتـر والارتباك الناتجـين عن تحـرك مشاعر الحب واللهفـة تجـاه المحبوب، وهـو حين يسأله إن كانا قد راباه إنمـا يقصد إثباتهما لنفسه أكثر مما يقصد معرفة ما إذا كان محبوبه يرتاب منه بسببهما.

إن أسلوبي النداء والاستفهام هما اثنان من خمسة أساليب يتكون منها الإنشاء الطلبي. [راجع العنوان الفرعي: الخلفية المعرفية، في آخر هذا الدرس] وقد استخدمهما الشاعـر بطريقـة تعكـس ما يـدور في نفسه مـن أحاسيـس ومشاعر تجـاه محبوبه.

*****

مـاذا عـن بقيـة الأساليـب في النص؟ وهـي العبـارات التي وُضعت بـين قوسين باللون الأسود الخفيف:

(إن كنتَ تقصد قتلي قتلتني مرتين)

(وما هممتُ بشيْنِ)

(تمرّ قفز غزال بين الرصيف وبيني)

(وما نصبت شباكي)

(ولا أذنت لعيني)

(تبدو كأن لا تراني، وملء عينك عيني، ومثل فعلك فعلي، ويلي من الأحمقين)

(صبرت حتى براني وجدي وقرّب حيْني)

(ستحـرم الشعـر منـي، وليـس ذاك بهـيْن، أخـاف تدعـو القـوافي عليـك في المشرقين)

هـذه العبارات كلهـا تختلف في بنيتها عن العبارات السابقـة – التي مرّت سابقاً باللون الأسود الثقيل – . فكل واحدة من تلك العبارات قد تضمنت معنى الطلب، في بنية

الـكلام نفسـه، وإن كان المعنى المفهوم غير ذلك، ولكن هذه العبارات لا تتضمن معنى الطلب، ولو دققتَ النظر فيها – عزيزي الطالب – لوجدت أنها – في معظمها – أخبار.

فالشاعـر في العبـارة الأولى يخبر المحبوب بأنه حقق هدفه مرتين، إن كان هدفه هو قتله.

ويخبره في العبارة الثانية بأنه لم يبادر بأي شيء سيئ تجاهه.

ثـم يخـبره بأنـه يمر بجانبه قفـزاً كالغزال، وهـو لم ينصب له شبـاكاً، ولم يأذن لعينه بالنظر إليه... وهكذا. ولكن، هل يُعقل أن يكون قصد الشاعر من هذه العبارات هو الإخبار الحقيقي؟

لا شـك أن قصـد الشاعـر يتجـاوز هـذا المستـوى السطحـي للغة؛ فهـو لن ينظم قصيدة لمحبوبه حتى يخبره فيها بأنه قتله مرتين، أو بأنه يمر بجواره كالغزال.. إلخ، إنه يبثّ من خلال هذه الجمل الخبرية لوعته ويكشف عن عذاباته بسبب من يحب.

أما قوله (وما هممتُ بشيْن) فيقصد به طمأنة هذا المحبوب تجاهه كي يقبل عليه. وفي تشبيهـه لـه بالغـزال في حركتـه وصـف جميل، حـاول الشاعر مـن خلاله بيان رشاقة هذا المحبوب من جهة، وغنجه ودلاله من جهة أخرى؛ فهو يقفز قفزاً كالغزال، لا يلتفت إلى هذا المحب المتيّم الذي لم يسعَ بدوره إلى فعل أي شيء قد يثير ريبة هذا المحبـوب فيـه فينفر منـه أكثر. حتى اختياره للفظة (قفز) لـه دلالته، فهذا يوحي بفرط الرشاقة في الوقت نفسه الذي يوحي بشدة الإعراض والصد.

وحـين يقـول له إنه يتجاهله ويتصرف وكأنه غـير موجود، أو كأنه لا يراه، فهذا أمر غير منطقي ولا يستطيع الشاعر تصديقه؛ لأن كلاً منهما يرى الآخر جيداً (وملْء عينـك عينـي، ومثـل فعلـك فعلـي)، إنهمـا متشابهـان في كل شـيء، حتـى في طريقة الإعراض والتجاهل، فهما يتصرفان كالأحمقين تماماً.

أمـا البيتـان اللاحقان، فهما شكوى وبثّ لما أصابـه بسبب هذا الحب الذي يكاد يقضي عليه، فالكلام في ظاهره خبر، لكن قصد الشاعر منه ليس الإخبار بحد ذاته، وكذلـك الأمر بالنسبة للبيتـين الأخيرين، فهما وإن جاءا على صياغة الجملة الخبرية،

فإن أحدهما يتضمن كناية عن أهمية الشاعر في قوله (ستحرم الشعر مني، وليس هذا بهيْنِ)، ويتضمن الآخر كناية عن قوة انتشار شعره في شرق العالم وغربه (أخاف تدعو القوافي عليك في المشرقين)، وكأن الغرض من كل ذلك هو فخر الشاعر بنفسه وشعره.

هناك تنوع في استخدام الأساليب الإنشائية والأساليب الخبرية في القصيدة؛ فالتنوع في التعبير، والانتقال السلس ما بين الخبر والإنشاء، يعمل على كسر الرتابة، وإثارة دهشة المتلقي وشد انتباهه للنص.

*****

في الجمل الخبرية الواردة سابقاً، الموضوعة بين قوسين باللون الأسود الخفيف، هناك عدد منها تحته خط. هل لاحظتَ ذلك؟

ما الفرق بينها وبين البقية التي لا يوجد تحتها خط في المجموعة نفسها؟

*****

أسئلة جمالية:

- هل تكونت لديك – عزيزي الطالب – صورة ذهنية عن شكل هذه الحبيبة؟

لعلك لاحظتَ أنها بيضاء، متلألئة الجبين، رشيقة القوام، وكل هذه الصفات فهمناها ضمناً، ولم يقلها النص صراحة.

- وهل أصبحت لديك فكرة عن طبيعة العلاقة بين الشاعر ومحبوبته؟

إنها علاقة مراوغة إن صحّ التعبير؛ فالشاعر مستميت على المحبوب، ولكنه لا يصرّح بذلك تصريحاً كلياً، والمحبوب يبادله الشعور ذاته، ومع ذلك فإنه معرض عنه، صادّ له، لا يريد أن يفرحه بأقل حركة أو كلمة أو إيماءة حتى.

- ما شعورك تجاه كل من المحب والمحبوب؟ هل تشعر بالتعاطف معهما أو مع أحدهما؟

اشرح رأيك.

*****

الأمـر يختلـف في النصوص الإخبارية، أو التـي يُقصد بها الإخبـار حقيقةً، إذ سنجد أن الأساليب الخبرية تأتي لتؤدي وظيفتها التي وُضعت لها. انظر المثال الآتي، ولاحظ الفرق:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَٱلضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ وَلَلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لَّكَ مِنَ ٱلۡأُولَىٰ ﴿٤﴾ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴿٥﴾ أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ ﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ ﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ عَآئِلٗا فَأَغۡنَىٰ ﴿٨﴾ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴿١٠﴾ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ ﴿١١﴾ ﴾.

المفردات

الكلمة:	معناها
الضحى:	من طلوع الشمس إلى أن يرتفع النهار
سجى:	سكن
قلى:	القِلَى، البغض والكره
آوى:	أنزل شخصاً عنده، أسكنه
عائلاً:	فقيراً
تقهر:	تغلب
تنهر:	تزجر، توبّخ

التحليل الفني والبلاغي:

في هـذه السـورة عـدد مـن الأساليب الخبريـة والإنشائيـة، وقد بـدأت السورة بقَسَمَـين، وهمـا قولـه – تعالى – : (والضحى، والليل إذا سجـى)، إذ أقسم الله – عز وجـل – بالضحـى وبالليل إذا سجى على أنه لم يودع سيدنا محمداً – صلى الله عليه وسلـم – ولم يبغضـه أو يكرهـه. وكأنه – تبارك اسمه – يردّ بهذا الخبر على من زعم ذلك؛ حيث رُوِيَ أن الوحي تأخر عن رسول الله – عليه صلوات الله وسلامه – أياماً، فقـال المشركـون: إن محمداً ودعه ربه وقـلاه، وقيل إن أم جميل امرأة أبي لهب قالت له: يا محمد، ما أرى شيطانك إلا قد تركك، فنزلت.

نلاحظ في هذه الآيات أن الخبر جاء مقترناً بقسمين كما ذكرنا، وهذا له دلالته، وهـو تأكيـد مضمونه؛ لأن اللـه – عز وجلّ – يريد أن يردّ مزاعم هـؤلاء الكفَرة، وأن يبين كذبهم وزيف قولهم، فاحتاج الموقف إلى استخدام عدد من المؤكدات بما يتناسب مع مقام الادعاء الزائف.

ويستمـر التوكيـد نظـراً لحاجة المقام له، لذلك حـين أراد الله – تعالى – أن يقول لنبيه الأكرم إن ما يدخره له في الآخرة خير مما يجده في الدنيا، أو مما وهبه إياه في هـذه الحيـاة الفانية، استخدم مؤكداً واحداً في المرة الأولـى – وهي قوله: (وللآخرة خـير لك مـن الأولى) – وهو لام الابتداء، واستخدم مؤكديـن في المرة الثانية – وهي قوله: (ولسوف يعطيك ربك فترضى) – وهما لام الابتداء وسوف. يقول الزمخشري (ت٥٣٨هـ): «فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف؟ قلت: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف، تقديره: ولأنت سوف يعطيك»[١٣٣].

وإذا جئنا للأساليب الإنشائية، فسنجد بعضها، وهو قوله – تعالى – : (ألم يجدْك يتيماً فآوى)، وقد عطف عليه أسلوبين خبريين، هما قوله – تعالى – : (ووجدك ضالاً فهـدى، ووجـدك عائـلا فأغنى)، وهذا في سيـاق تعداد النعم، فكأنه جـاء بالاستفهام الأول ليدفع بالرسول – عليه الصلاة والسلام – إلى الإقرار بمضمونه، ثم بافتراض

حدوث ذلك الإقرار، جاء الخبران اللاحقان ليؤكدا مضمونه. وهذا الاستفهام يُسمى عند بعض البلاغيين أو المفسرين باستفهام تقرير، فقوله (ألم يجدك)، أي: وجدك، فهو تقرير بما بعد النفي والوجود في الآية[١٣٤].

أما بعض الأساليب الإنشائية الأخرى فقد جاءت في نهاية السورة، في قوله – عز وجل – : (فأما اليتيم فلا تقهر، وأما السائل فلا تنهر، وأما بنعمة ربك فحدث)، فهي أساليب متنوعة ما بين النهي في الأولى والثانية، والأمر في الثالثة، وقد جاءت على الأصل، فالله – تعالى – ينهى نبيه الكريم – عليه الصلاة والسلام – عن أن يقهر يتيماً، بأخذ ماله أو غير ذلك، أو أن ينهر سائلاً، أو يزجره لفقره إن كان مستجدياً، فإما أن يطعمه أو أن يردّه ردّاً جميلاً ليّناً برفق، أو إن كان طالب علم فعليه إكرامه وإنصافه بمطلوبه، ولا يعبس في وجهه، ثم يأمره بأن يحدّث بنعم الله عليه، فإن التحدث بها شكرها، كما يقول بعض المفسرين.

من المهم أن نتوقف هنا عند فكرة جوهرية، وهي أن هذه الأساليب الخبرية والإنشائية جاءت في هذا النص القرآني لتقدم معانيها الأصلية؛ أي أن الغرض من الإخبار هو إعطاء السامع خبراً جديداً، أو تأكيد خبر ينكره، على سبيل المثال، والغرض من النهي هو طلب الكف عن القيام بفعل ما على وجه الاستعلاء؛ لأن الله – عز وجلّ – يريد أن يوجّه نبيّه الكريم – صلى الله عليه وآله وسلم – إلى كيفية التعامل مع أصناف الناس الذين ذكرهم: اليتيم، والسائل، كما أنه يقصد من الأمر طلب القيام بذلك الفعل حقيقة على وجه الاستعلاء.

وهكذا، نلاحظ وجود فرق بين استخدام الأساليب الخبرية والإنشائية في النص التخييلي السابق، وفي هذا النص غير التخييلي.

تجدر الإشارة إلى أن الله – عز وجل – لجأ إلى التوكيد في عدد من آيات هذه السورة، ***رعايةً لحال المخاطَب***، وهو الرسول – عليه الصلاة والسلام – ؛ فقد أصابه حزن وضيق شديدان نتيجة انقطاع الوحي عنه لأيام، واستهزاء المشركين

به، وبخاصة أم جميل زوجة أبي لهب، فجاءت هذه الآيات لتؤكد أن الله – عز وجل – لم يكرهه ولم يبغضه، وأنه يعد له الأفضل والأبقى في الآخرة.

كما أن مقام الزيف والافتراء من المشركين على رسول الله – صلوات الله وسلامه عليه – ، وفي مقابله مقام التطمين من الله – عز وجل – ، كلاهما يقتضي أن يكون الكلام مؤكداً كذلك؛ لأن الكلام يؤكد وفق دواعي ***المقام***، لذلك أُكّد الكلام.

النص التطبيقي (١):

لا تنتقدْ

للشاعرة الدكتورة سعاد الصباح

لا تنتقدْ خجلي الشديد
فإنني بسيطة جداً، وأنت خبيرُ
يا سيد الكلمات، هبْ لي فرصة
حتى يذاكر درسه العصفورْ
خذني بكل بساطتي، وطفولتي
أنا لم أزل أخطو، وأنت قديرُ
من أين تأتي بالفصاحة كلها؟
وأنا يتوه على فمي التعبيرُ
أنا في الهوى لا حولَ لي أو قوة
إن المحبّ بطبعه مكسورُ
يا هادئ الأعصاب إنك ثابت
وأنا على ذاتي أدورُ
الأرض تحتي دائماً محروقة
والأرض تحتك مخمل وحريرُ
فرق كبير بيننا يا سيدي،
فأنا محافظة، وأنت جسورُ

وأنا مقيدة، وأنت تطيرُ

وأنا محجّبة، وأنت بصيرُ

وأنا مجهولة جداً، وأنت شهيرُ

وأنا الحضارة، والطغاة ذكورُ

المفردات:

الكلمة:	معناها
هبْ:	أعطِ
يتوه:	يضيع
جسور:	جريء
محجبة:	مغطاة، محجوب عنها..

التحليل الفني والبلاغي:

بدأت الشاعرة بالنهي، وطلبت من الحبيب أن يكفّ عن انتقاد خجلها، ومن الواضح أنها لا تطلب منه ذلك حقيقة، بل هو شكل من أشكال إظهار الغنج والدلال الذي تسعى المرأة دائماً للإيحاء به بالطرق المختلفة. والدليل على ذلك أنها تبدأ في تعداد مظاهر خجلها، بما يوحي برغبتها في إظهار صفاتها المختلفة عن طريق هذا التعداد لمظاهر الخجل؛ فهي عصفورة، وطفلة، ومحبة مكسورة، لذلك على حبيبها أن يتقبل خجلها حتى تذاكر درسها في الجرأة وتتمكن من الانطلاق ومجاراته في عوالمه.

استعملت الشاعرة أسلوب الأمر مرتين، لكنها لم تقصد به طلب فعل شيء ما من حبيبها على وجه الاستعلاء؛ أي أنها استعملته لأغراض أخرى في نفسها، فهي تقول له: هبْ لي فرصة حتى يذاكر درسه العصفور، الذي تقصد به نفسها طبعاً، وفي المرة الثانية تقول له: خذني بكل بساطتي وطفولتي؛ أي أنها في المرة الأولى

تمكنت من تقديم نفسها كعصفورة تطلب فرصة كي تذاكر درس الطيران في عالم الحب والعشق، وفي المرة الثانية قدمت نفسها كطفلة بسيطة لم تتعلم شيئاً بعد في هذا العالم الجديد بالنسبة لها.

الفرصة التي تطلبها ليست فرصة على الحقيقة، بل هي مناورة منها للتمادي في دور الصغيرة الجاهلة بعوالم الحب، وطلبها – بطبيعة الحال – لهذه الفرصة ليس طلباً حقيقياً بقدر ما هو محاولة لملامسة قلب الرجل المحب، وكسب جولة جديدة معه.

أما الاستفهام فقد جاء مرة واحدة فقط في هذه القصيدة، في قولها: (من أين تأتي بالفصاحة كلها؟)، ونفهم أيضاً أنها لا تسأل سؤالاً حقيقياً تنتظر له إجابة، إنما تتساءل عن قدرته الهائلة على الانطلاق في الكلام، وقد عبّرت عن ذلك بقولها: (الفصاحة كلها)، وفي المقابل هي لا تتمكن من صياغة جملة بسيطة، إذ يتوه على فمها التعبير. ونلاحظ هنا أن الجملة الإنشائية لها معنى خبري، وهو (أنت فصيح جداً)، ولكن التعبير عن هذا المعنى إنشائياً يكون ذا أثر أقوى في نفس السامع، خصوصاً الحبيب نفسه. كما أن هذه الجملة الإنشائية لا يمكن فصلها عن الجملة الخبرية التي تعقبها مباشرة، وهي قولها: (وأنا يتوه على فمي التعبيرُ)، إذ لا معنى للأولى دون الثانية، ولا قيمة للثانية دون الأولى.

والشاعرة حين تصف حبيبها بالفصاحة عن طريق أسلوب الاستفهام هذا، إنما تدعم ما سبق أن وصفته به، مستخدمة أسلوب النداء في بداية القصيدة، حين قالت في السطر الثالث: (يا سيد الكلمات)؛ فهو سيد الكلمات بالنسبة لها، يأمرها – أي الكلمات – فتطيعه، وعلى الرغم من أنها استخدمت أسلوب النداء، فإنها لا تطلب إقبال المنادى عليها، ولكنها تلمح إلى أنه يتقن فن اختيار الكلمات المناسبة، فهو سيدها دون منازع.

استخدمت الشاعرة أسلوب النداء في القصيدة ثلاث مرات؛ المرة الأولى هي المذكورة أعلاه، والمرة الثانية حين وصفته بهدوء الأعصاب، دون أن تقول له أنت

هـادئ الأعصـاب كما فعلت في الصفات الأخـرى التي سردتها له والمكونة من مفردة واحـدة غالباً (ثابت، جسور، بصير، شهير.. إلخ). وتوظيف أسلوب النداء الإنشائي لإفادة معنى خبري يكون أبلغ تأثيراً من استخدام الأسلوب الخبري المباشر.

كما استخدمت أسلوب النداء للمرة الثالثة في قولها: (فرق كبير بيننا يا سيدي)، وقـد عـبّرت من خلاله عن قيمته بالنسبة لهـا؛ فهو بمقام سيدها، ودون أن تقول ماذا تكـون بالنسبـة له يمكننـا أن نفهم ذلك؛ فالسيد له أمة أو جاريـة، وهذا مفهوم ضمناً من خلال لفظة (سيدي).

أمـا الأساليـب الخبرية فقد جـاءت في جزء كبير منها بسيطـة دون توكيد، وفي جـزء آخـر مع مؤكد واحد. وقد جاءت في معظمها علـى شكل صفات متقابلة ما بينها وبـين حبيبهـا؛ فهي بسيطـة، وهو خبير، وهي لم تزل تخطو، وهـو قدير، وهو ثابت، وهي تدور، والأرض تحتها محروقة، والأرض تحته مخمل وحرير، ثم تختم بسلسلة من الجمل المتقابلة:

فأنا محافظة، وأنت جسورُ

وأنا مقيدة، وأنت تطيرُ

وأنا محجّبة، وأنت بصيرُ

وأنا مجهولة جداً، وأنت شهيرُ

وأنا الحضارة، والطغاة ذكورُ

ويلاحـظ أي قـارئ للقصيدة أن هذه الجمل الخبريـة المستخدمة هي في معظمها بسيطـة تركيبيـاً، لا تتجـاوز مبتدأ مع خـبره، وهذا ما تريده هـذه المحبة التي تجتهد وتحـاول تقـديم الأدلة المختلفـة لحبيبها بأنها بسيطة، خصوصـاً في لغة التعبير؛ كما أن هـذه الجمل القصيرة والبسيطة تتناسب مـع الصفة التي وصفت نفسها بها دون تصريح، وهي التلعثم، حين قالت: (وأنا يتوه على فمي التعبير).

نوّعت الشاعرة ما بين الأساليب الخبرية والإنشائية، لكن إن أنعمنا النظر فسنجد أن معظم جمل النص جاءت خبرية، ويمكن حصر الجمل الإنشائية في سبعة مواضع تقريباً، هي تلك التي تمّ استعراضها أعلاه.

أما بالنسبة لحضور الجمل الخبرية المؤكدة في النص فنلاحظ أنها ليست كثيرة، وهي الآتية:

- فإنني بسيطة جداً
- إن المحب بطبعه مكسور
- إنك ثابت

وإن دققنا في هذه الجمل الثلاث مع مؤكداتها نجد أنها شكل من أشكال التراكيب اختارته المحبوبة للتعبير في هذه المواضع. وقد يكون لجوء الشاعرة إلى التوكيد في هذه المواضع انسجاماً مع ***قصد المتكلم***؛ فالشاعرة تحاول إثبات صفة البساطة والانكسار لنفسها، لذلك كان من الطبيعي أن تؤكد هذين المعنيين، أما من صفات المحبوب فلم تؤكد سوى صفة الثبات، ويبدو أن هذه الصفة محورية فيه، وحولها تدور بقية الصفات التي يتحلى بها، لذلك اكتفت بتوكيد هذه الصفة وإثباتها له.

أمر آخر يمكن الإشارة إليه في هذا السياق، وهو أن معظم الجمل التي جاءت في هذا النص اسمية، وهذا أيضاً قد تكون له دلالته، خصوصاً حين يطّرد حضور نوع معين من الجمل على حساب النوع الآخر، كما هو حاصل في هذا النص؛ حيث تطغى الجمل الاسمية على الجمل الفعلية. ومن المعلوم أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام، في حين إن الجملة الفعلية تفيد التجدد والتغير، فكأن المحبوبة أرادت أن توحي – بشكل غير مباشر – بأن هذه الصفات ثابتة لها كما وصفت نفسها بها، وأن حبيبها كذلك، صفاته ثابتة له كما ذكرتها؛ فهو هكذا دائماً، كما وصفته: خبير، قدير، هادئ، ثابت، جسور، يطير، بصير، شهير..إلخ، وهي هكذا دائماً أيضاً: بسيطة، طفلة، متلعثمة، مكسورة، محتارة، محافظة، مقيدة، محجّبة، مجهولة..إلخ

النص التطبيقي (٢):

سورة الانشراح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴿٢﴾ الَّذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ ﴿٣﴾ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴿٤﴾ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٦﴾ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ ﴿٧﴾ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب ﴿٨﴾ ﴾

• حلّلْ هذا النص القرآني، على غرار ما مرّ في تحليل سورة الضحى، متوقفاً عند الأساليب الخبرية والإنشائية المختلفة، ومستخرجاً دلالاتها المباشرة وغير المباشرة إن وُجدت.

خلفية معرفية:

• من الضروري أولاً أن نؤكد أن الخطاب الأدبي، أو النصوص الأدبية، يختلف بعضها عن بعض في طريقة بنائها، وذلك بحسب الهدف منها؛ فهناك النصوص التواصلية النفعية، التي يقصد بها المتكلم التواصل مع المخاطب لقضاء منفعة معينة، وهناك النصوص الحجاجية الإقناعية، وهي تلك التي يقصد بها المتكلم إقناع المخاطب برأي أو فكرة ما، أما النوع الأخير من النصوص فهي النصوص التخييلية، وهي تلك التي تهدف إلى إمتاع القارئ بالدرجة الأولى. ومن الطبيعي أن يكون لكل نوع منها بنيته الخاصة التي تقوم على شروط معروفة سلفاً، أهمها غرض المتكلم من خطابه، وموقف المخاطب – إن كان معروفاً، كما في النصوص التواصلية النفعية – ، وسياق الكلام.

ويمكن توضيح أنواع الخطاب من خلال الجدول الآتي:

النوع	الغرض
التواصلي النفعي	التواصل وقضاء المنافع
الإقناعي الحجاجي	إقناع المخاطَب
التخييلي	إمتاع المخاطَب

• ينقسم الكلام في اللغة العربية إلى خبر وإنشاء. وينقسم الإنشاء إلى طلبي، وغير طلبي.

الإنشاء الطلبي يتضمن طلب المتكلم شيئاً من المخاطب، أي:

- فعل شيء ما = أسلوب الأمر، مثال:

سلي الرماح العوالي عن معالينا *** واستشهدي البيض، هل خاب الرجا فينا

- أو تركه = أسلوب النهي، مثال:

لا تنْهَ عن خلق، وتأتي مثله *** عار عليك إذا فعلت عظيمُ

- أو يطلب معلومة = أسلوب الاستفهام، مثال:

ألستم خير من ركب المطايا *** وأندى العالمين بطون راحِ

- أو يطلب منه الإقبال عليه = أسلوب النداء، مثال:

يا دار عبلة بالجواء تكلمي *** وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي

- وقد يطلب شيئاً غير ممكن التحقق = أسلوب التمني، مثال:

فليتك تحلو، والحياة مريرة *** وليتك ترضى، والأنام غِضابُ

الإنشاء غير الطلبي لا يتضمن أي طلب، وهو خارج نطاق البلاغة. وهو على أقسام:

- المدح والذم، ويكونان بـ(نعم) و(حبذا) و(ساء) و(بئس) و(لاحبذا)، نحو: (نعم الرجل زيد) و(وبئست المرأة هند).

• العقود، سواء أكانت بلفظ الماضي، نحو: (بعت) و(وهبت) أم بغيره، نحو: (امرأتي طالق) و(عبدي حرّ).

- القَسَم، سواء كان بالواو أو بغيرها، نحو: (والله) و(لعمرك).

- التعجّب، ويأتي قياساً بصيغة (ما أفعله) و(أفعل به) نحو: (ما أحسن فاطمة) و(أكرم بعائشة).
- الرجاء، ويأتي بـ (عسى) و(حرى) و(اخلولق) و(لعلّ)، نحو: (فعسى الله أن يأتي بالفتح).

التوكيد:

الخبر إما أن يؤكَّد وإما ألا يؤكَّد. وتتحدد حاجته للتوكيد أو عدمها من خلال عدة عوامل:

- قصد المتكلم [قصيدة لا تنتقد]
- حال المخاطب [سورة الضحى]
- المقام [سورة الضحى]

وقد تجتمع هذه العوامل معاً لتؤثر في طبيعة الخبر، أو يتوافر بعضها فقط. المهم هو أن المتكلم لا يعتمد على معرفته بالحالة الذهنية والنفسية للمتلقي؛ لأنه في معظم الأحيان لا يعرفها، ولكنه قد يتوقعها، وبعد ذلك له مطلق الحرية في اختيار الطريقة المناسبة لتوصيل نصه له.

حالات توكيد الخبر:

كل زيادة في المعنى تتطلب زيادة في المبنى. ولا بد أن يكون لزيادة أدوات التوكيد دلالة تضيفها إلى النص، كما يجب أن يكون لها ضرورة تتطلبها.

يمكن أن نستخرج من خلال الأمثلة التي تتردد في مصادر البلاغة ومراجعها عدداً من حالات توكيد الخبر، بعضها سياقي: يتعلق بالقرائن الخارجية، كالمقام، وقصد المتكلم، وحال المخاطَب، ومنها:

- يؤكد الخبر في مقام الوعد.

- إذا كان للمخاطب ظن على خلاف الحكم.
- إذا ظن القائل في الذي كان أنه لا يكون.
- إذا كان القائل مهتماً بالخبر، ويريد أن ينقل اهتمامه هذا للمخاطب.
- إذا كان قصد المتكلم إظهار معتقد نفسه بما يقوله.
- إذا كان قصد المتكلم لفت النظر للخبر، لبيان أهميته.

وبعضها، يتعلق بمضمون الخبر في ذاته، ومنها:

- غرابة الخبر، وحرص المتكلم على أن يؤنس به نفس المخاطب.

والآخر، لفظي، أو تركيبي، يتعلق بوجود تركيب معين يتطلب المجيء بالتأكيد بعده، من مثل:

- يؤكد الخبر بمؤكد واحد (إن) غالباً، إن كان في مفتتح الكلام.
- إن كان مسبوقاً بطلب.
- إن كان في سياق حذف خبر، كقول الشاعر: (إن محلا، وإن مرتحلا..).

ملاحظات عامة:

– لا يمكن الفصل نظرياً ولا عملياً بين الأسلوب الخبري والأسلوب الإنشائي، فكلاهما مرتبط بالآخر، وقد قام البلاغيون القدماء بالفصل التعسفي بينهما؛ جرياً وراء رغبة التقعيد والتقسيم، ولكن ذلك كان على حساب المعنى الكلي الذي لم يتمكنوا من الوصول إليه بتلك الطريقة المعتمدة على التقسيم المنطقي لمادة هي أبعد ما تكون عن المنطق، وعلى وضع قواعد لفن الخروج على القواعد، وهو الأدب عموماً، والشعر خصوصاً.

– قد يوحي بيت من الشعر، أو عبارة مقتطعة من نص أدبي تخييلي، كالرواية

والقصة مثلاً، بمعنى ما، – أو بغرض ما وفق تعبير البلاغيين القدماء – ، ولكن حين نعيده لسياقه الأصلي قد نجد له معنى آخر يكتسبه من وجوده في موضعه الطبيعي.

– ليست كل الأساليب الخبرية والإنشائية الواردة في النصوص الأدبية مستخدمة لأغراض بلاغية، فقد يأتي بعضها على الأصل. السياق هو الذي يحدد المعنى، لذلك علينا دائماً أن نعود له.

– ليس شرطاً أن يقصد الكاتب – الشاعر مثلاً – محبوباً حقيقياً، ومن ثَمّ، ليس من حق القارئ أو الناقد أن يقول إن الشاعر قد مرّ بهذا الموقف، أو إنه قد عاش هذا الإحساس. إن الشاعر يصف حالة قد يمرّ بها أي شخص آخر.

– لا نستطيع أن نزعم أن الشاعر يتوجه بخطابه (لمتلقٍّ جاهل) لذلك جاءت جمله الخبرية كلها دون تأكيد (خبر ابتدائي بمصطلح البلاغيين القدماء). عدد المؤكدات في الجملة ليس دائماً دليلاً قاطعاً على موقف المتلقي. كما أنه من المعروف أن النصوص التخييلية لا يوجد لها متلق واحد ثابت، يعرفه الكاتب، ويعرف موقفه، فيتوجه إليه بنوع الخبر المناسب له.

– لا مكان لتصنيف المتلقي، والخبر الذي يُلقى عليه، إلى أضرب وأنواع في النصوص التخييلية، فهذه التصنيفات قد تكون صحيحة ومقبولة في غير هذه النصوص، لكنها لا يمكن أن تكون كذلك في النص التخييلي.

– من الطبيعي أن ينوّع الكاتب بين الأساليب الإنشائية والخبرية في نصه، وهذا يعطي النصوص جمالية خاصة، ويكسر الرتابة التي قد تصيبها إن استعمل الكاتب نوعاً واحداً من الأساليب.

– استخدام المؤكدات لا يخضع لقاعدة؛ فليس هناك عدد ثابت للمؤكدات المستخدمة في المواقف المختلفة، والدليل هو أن هناك تسعة مواضع فيها خروج عن

مقتضى الظاهر، حصرها البلاغيون القدماء أنفسهم الذين تحدثوا عن أضرب الخبر باعتبار نوع المتلقي، وعدد المؤكدات المستخدمة لكل واحد منهم؛ فإذا كانت القاعدة مكونة من ثلاثة بنود، والمواضع التي خرج فيها المستعملون عليها تصل إلى تسعة مواضع، فهذا يعني أنه لا توجد قاعدة أساساً.

- تختلف الجملة الاسمية في طبيعتها عن الجملة الفعلية، ومن الطبيعي أن يختلف الأثر الذي تحدثه كل واحدة منهما في معنى النص. ويقول البلاغيون عادة إن الجملة الاسمية تفيد الثبات، والجملة الفعلية تفيد التجدد، ويمكن أن نتكئ على هذا القول ونجعله قاعدة نبني عليها إحساسنا بأثر اطراد استخدام إحدى هاتين الجملتين في نص من النصوص. ونقطة الاطراد هذه مهمة؛ فنحن لا نبحث عن الأثر الذي أحدثته إحدى الجملتين: الاسمية أو الفعلية، إلا إن لاحظنا اطّراد استعمالها في نص ما على نحو لافت، أما إن جاء النص متنوع الجمل، فهذا أمر طبيعي، فالنص مكون من جمل إما أن تكون اسمية وإما أن تكون فعلية، والمزج بينهما باعتدال هو الأصل، إلا أن يقصد المبدع معنى ما، يحققه من خلال استخدام إحدى هذين النوعين أكثر من الآخر.

الخاتمة

تحتاج مباحث علم المعاني عموماً لمراجعة وتهذيب؛ فقد تداخلت الحدود بينها وبين النحو والمنطق والكلام وعلم الأصول، وكان لهذا التداخل أثر سلبي على درجة تركيز المباحث، وانتمائها لفضائها البلاغي، وإيفائها كل لون من ألوان الكلام حقه في الشرح والتوضيح.

ومن الواضح أن البلاغيين اكتفوا بالحد الذي وضعه السكاكي لعلم المعاني، بأنه «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»، وعلى الرغم من أن الخطيب القزويني انتقد هذا التعريف، واستبدل به تعريفاً آخر هو أن علم المعاني «علمٌ يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال»[١٣٥]، إلا أن جملة البلاغيين – قدماء ومحدثين – ظلوا متمسكين بفكرة الاحتراز عن الخطأ التي رأوا أن معرفة أبواب علم المعاني تضمنها لهم.

لكن الواقع يفرض على الدرس البلاغي أن يتجاوز سقف «معرفة ما يُحتَرَز به عن الوقوع في الخطأ»، فهذا مستوى أولي من مستويات الكلام، يحتاجه المتكلم في الخطاب النفعي التواصلي، وقد يحتاجه الأديب المبتدئ في الخطاب التخييلي، لكنه ليس كافياً لينتقل هذا الأديب من مستوى «المبتدئ» إلى مستوى «المتقدم». كما أن «ما أنيط بهذا العلم من وظيفة الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ليس صحيحاً على وجه الإطلاق، فالأمر في أكثر الأحيان أمر اختيار بين بدائل كلها صحيح لغوياً، إلا أن بعضها يتميز من بعض من حيث الإيحاء بخلجات المعاني ودقائقها الخفية، وليس في الأمر عدول عن خطأ إلى صواب»[١٣٦].

ومعظم ما نجده في المصادر والمراجع البلاغية قديمة وحديثة لا يخدم إلا الخطاب النفعي التواصلي، والأديب المبتدئ إلى حد ما، لكنه لا يساعد في إيجاد خطباء مفوهين أو شعراء مفلقين، كما لا يساعد في فهم نصوص هذا المستوى من

الأدباء. ومعظم ما هو متداول من كتب البلاغة قديمة وحديثة مقدم بأسلوب مدرسي قديم لم يعد صالحاً في زماننا هذا.

هناك مآخذ كثيرة وقفت عليها هذه الدراسة في باب (الخبر)، أو (أحوال الإسناد الخبري)، ولكن المأخذ الواضح هو أنه يتناول الجملة الخبرية في درجة الصفر، وهو مستوى يخلو تماماً من أي وجه بلاغي، ويوجّه الباب وجهة بعيدة عن حدود البلاغة، ويجعله غير منسجم معها. صحيح أن الغرض من علم المعاني – كما أشرنا سابقاً – هو بيان صحة كلام المتكلم أو خطئه، لكن دون أن يعني هذا الوقوف عند حدود الصحة والخطأ بالمفهوم المنطقي – كما هو حاصل فعلاً في المصادر والمراجع البلاغية – وإغفال الجانب الجمالي والذوقي الذي يوجِد فرقاً بين أديب وأديب، ولسان ولسان.

الأمر الآخر هو أن المبحث بُني منذ السكاكي تقريباً على أساس النصوص النفعية والحجاجية، وقد غابت النصوص التخييلية عن ذهن البلاغيين الأوائل غياباً شبه تام. ونقول «شبه تام» لأنهم جاؤوا في نهاية المبحث وتكلموا على (خروج الخبر على خلاف مقتضى الظاهر)، ومثّلوا عليه بأمثلة من نصوص تخييلية، ولو تأملناها لوجدنا أنها غريبة عن سياق المبحث، شاذة عليه، نافرة عنه، وكأنها حُشيت في آخره حشواً.

وأخيراً، فإن هذا المبحث بُني – في المصادر وكثير من المراجع البلاغية – على أساس الفصل بين أسلوبين هما أقرب إلى وجهي العملة الواحدة؛ بمعنى أنهما لا يمكن أن ينفصل أحدهما عن الآخر، وهما الأسلوب الخبري والأسلوب الإنشائي، وهذا يفتت المبحث، وكذلك النصوص التي يدرسها؛ ففي كثير من النصوص لا يمكن أن نفهم الأسلوب الخبري بمعزل عن الأسلوب الإنشائي الذي يسبقه أو يعقبه، ومع ذلك فإن تلك المصادر والمراجع لا تبدأ في الكلام على الإنشاء إلا بعد أن ينتهي الكلام على الخبر بكثير من التفاصيل المشتركة أساساً بينه وبين الإنشاء.

ويهمنـا، والحـال هـذه، أن نقدم البديل الـذي نرى أنه يصلـح لأن يكون الشكل الجديـد الـذي يمكن تدريس البلاغة العربية وفقه، محاولين تـدارك المآخذ التي وقفنا عليهـا في هـذه الدراسة – قـدر الاستطاعة – وذلك في نمـوذج الدرس المقترح، وهو درسـ (الخـبر والإنشاء) في حلّته الجديدة، مع الإشارة إلى أنه يحاول البدء بالنص، ثم الكلام – بشكل ضمني – على القاعدة، عكس ما كان موجوداً في السابق.

الهوامش:
(Endnotes)

١- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، مطبعة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥، ص١٥٨.

٢- تكلم ابن قتيبة على أقسام الكلام، وقال: الكلام أربعة: أمر وخبر واستخبار ورغبة، ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب، وهي الأمر والاستخبار والرغبة، وواحد يدخله الصدق والكذب، وهو الخبر. انظر: ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٢، ص٧. وتلاه صاحب (نقد النثر)، وذكر أنها خبر وطلب، وعرّفهما، كما تكلم على (الجواب)، لكن لم يشر إلى علاقة الإسناد. النسخة الموجودة بحوزتي منسوبة إلى: قدامة بن جعفر (ت٣٣٧هـ)، أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي، **نقد النثر**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠، ص٤٤.

٣- الجرجاني (ت٤٧١هـ)، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة - جدة، ط٣، ١٩٩٢، ص٥٢٧.

٤- سيأتي تفصيل القول في هذا في حينه.

٥- التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، سعد الدين مسعود التفتازاني الهِرَوي، **مختصر المعاني**، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ٢٠١٠، ص٣٣. وقد ذكره أحمد مطلوب في: **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٣، ج١، ص٢٦١ - ٢٦٢. انظر أيضاً: ابن يعقوب المغربي (ت١١١٠هـ)، **مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح**، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، ج١، ص١٩٠. حيث يقول: «ثم شرع في الأبواب الثمانية، وقدم منها أحوال الخبر عن الإنشاء؛ لأن مباحثه أكثر، ولطائفه - كما يُعلم بتتبع التراكيب - أعجب، ولأن الإنشاء فرع الخبر..». وكذلك انظر: السبكي (ت٧٧٣هـ)، بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي، **عروس الأفراح**، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، ج١، ص١٩١. حيث يقول: «فطرح التبويب للإسناد الإنشائي، والذي يحتاج إليه في الإسناد الإنشائي يُعلم من أصله، وهو الإسناد الخبري».

والتعريف الموجود في (كتاب التعريفات) هكذا: «الإسناد الخبري: ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى؛ حيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه، وصدقه مطابقته للواقع، وكذبه عدمها، وقيل: صدقه مطابقته للاعتقاد، وكذبه عدمها». انظر: الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، علي بن محمد، **كتاب التعريفات**، تحقيق: عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، د.ط، ١٩٩١، ص٣٦. وانظر أيضاً: علي البدري، **بحوث المطابقة لمقتضى الحال**، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤، ج١، ص١٠٣. وأحمد الهاشمي، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، دار إحياء التراث العربي،

بـيروت، د.ط، ١٩٧٠، صـ٤٩. عيسـى العاكـوب، **المفصل في علوم البلاغة العربيـة (المعاني - البيان - البديـع)**، دار القلـم، دبي، ط١، ١٩٩٦، ص٧٥. وانظر أيضـاً: إنعام فوال عكاوي، **المعجم المفصل في علوم البلاغة: البديع والبيان والمعاني**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص١٤٥.

٦- السكاكـي (ت٦٢٦هـ)، أبـو يعقوب يوسـف بن أبي بكر محمد بن علـي، **مفتاح العلوم**، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣، ص١٦٤.

٧- انظـر علـى سبيـل المثـال: علي البـدري، **بحوث المطابقة لمقتضـى الحال**، مرجـع سابق، ج١، ص١٠٣.

٨- سيبويـه (ت١٨٨هـ)، أبـو بشر عمرو بن عثمـان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: محمـد كاظم البكّاء، مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار البشير - الأردن، ط١، ٢٠٠٤، ج١، ص٣١.

٩- ابـن عقيـل (ت٧٦٩هـ)، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، **شرح ابن عقيل علـى ألفية ابـن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبـد الحميد، المكتبة العصرية، بـيروت، د.ط، ١٩٩٧، ج١، ص٢١ - ٢٦.

١٠- مصطفـى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصريـة، بيروت، د.ط، ٢٠٠٤، ج١، ص١٣.

١١- أحمـد الهاشمي، **جواهر البلاغة**، مرجـع سابق، ص٤٩ - ٥١. عيسى العاكوب، **المفصل في علوم البلاغة العربية**، مرجع سابق، ص٧٥ - ٧٦.

١٢- الخطيـب القزوينـي (ت٧٣٩هـ)، جـلال الديـن محمـد بـن عبد الرحمـن، **الإيضـاح في علوم البلاغـة: المعـاني والبيان والبديع**، تحقيـق: رحاب عـكاوي، دار الفكر العربي، بـيروت، ط١، ٢٠٠٠، ص١٩. ونجد العبارة ذاتها تقريباً في بعض المراجع الحديثة، كقول الدكتور عبد القادر حسين: «والخبر لا بد له من مسند إليه، ومسند، وإسناد، مثل: محمد مسافر، فمحمد مسند إليه، ومسافر مسند، ونسبة السفـر إلـى محمـد هي الإسناد»، وذلك بعد أن ذكـر أن الكلام قسمان: خبر وإنشـاء، وعرّف كلاً منهما، وضـرب بعضـ الأمثلة. انظر: **فن البلاغة**، مطبعة الأمانة، مصـر، ١٩٧٣، ص٨١. وفي مرجع آخر نجد: «الخـبر لا بـد لـه من إسناد ومسند إليه ومسند، وهذه الثلاثـة لا بد لنا من بيان أحوالها، وبهذا تولدت لنا ثلاثـة أبـواب، هي: بـاب أحوال الإسناد الخـبري، باب أحوال المسنـد إليه، باب أحوال المسنـد.. ثم.. باب متعلقـات الفعـل، ثـم .. باب القصر، إذا استكملنا ما يخص الخبر لـزم أن نذكر باب الإنشاء، ثم الجملة - خـبراً أو إنشـاء - إذا قُرنـت بأخـرى في الكلام فالثانية إما أن تعطف علـى الأولى أو لا تعطف، وهذا باب آخر أعم وهو باب الفصل والوصل، ثم .. باب الإيجاز والإطناب والمساواة. هذه هي أبواب علم المعاني». انظـر: محمـد بيلو أحمد أبو بكر، **تيسير الإيضاح**، د.ن، القاهرة، د.ط، ١٩٨٣، ص٥٢ - ٥٣. إنه يوحي بكلامه هذا أن الإسناد أمر خاص بالخبر ولا علاقة للإنشاء به، مع أنه قبل ذلك بسطور فقط يذكر أبواب

علم المعاني، ويقول إنها ثمانية، ويبدؤها بباب الإنشاء، ويعقبه بباب أحوال الإسناد الخبري، ثم يذكر بقية الأبواب على الترتيب نفسه بعد ذلك!!!

١٣- انظر على سبيل المثال: السعد التفتازاني، **المطول**، وكذلك **مختصر المعاني**. وعيسى علي العاكوب، **المفصل في البلاغة العربية**. ومحمد محمد أبو موسى، **خصائص التراكيب**، وقد تكلم فيه على كل ما يتعلق بالخبر (أحوال الإسناد الخبري، أحوال المسند إليه، أحوال المسند، أحوال متعلقات الفعل) ولم يتكلم على الإنشاء. ثم جاء في كتاب: دلالات التراكيب، وتحدث عن أسلوب القصر، ثم الإنشاء، ثم الفصل والوصل.

١٤- الخطيب القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص١١٨.

١٥- السعد التفتازاني، **مختصر المعاني**، مصدر سابق، ص٢٩. وانظر أيضاً: الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، **حاشية الدسوقي**، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت، ج١، ص١٩٠.

١٦- أحمد مطلوب، **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، مرجع سابق، ج١، ص٢٦٢. وهو ينقل عن: القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص١١٨. والتفتازاني (ت٧٩٢هـ)، سعد الدين مسعود التفتازاني الهِرَوي، **كتاب المطول في شرح تلخيص المفتاح**، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، د.ط، ١٩٧٠، ص٢٤٦. وانظر: الطيبي (ت٧٤٣هـ)، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله، **التبيان في البيان**، تحقيق: توفيق الفيل وعبد اللطيف لطف الله، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ط١، ١٩٨٦، ص١٣٠ - ١٤١. وفيه تكلم على علاقة الإسناد الخبري بكل تفاصيلها، من ذكر وحذف، وتقديم وتأخير، وغير ذلك، ثم تكلم على الإنشاء. وانظر أيضاً: السبكي، **عروس الأفراح**، مصدر سابق، ج١، ص١٩١.

١٧- أحمد مطلوب، **البحث البلاغي عند العرب**، دار الجاحظ، بغداد، د.ط، ١٩٨٢، ص٩٤ - ٩٥.

١٨- انظر: عبده عبد العزيز قلقيلة، **البلاغة الاصطلاحية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٢٨. وانظر تصريحه بأنه سيدرس الإنشاء بعد الإسناد الخبري مباشرة، ص١٢٦.

١٩- عبده عبد العزيز قلقيلة، **البلاغة الاصطلاحية**، مرجع سابق، ص١٢٨.

٢٠- انظر: عبد القادر حسين، **فن البلاغة**، مرجع سابق، ص٨٢.

٢١- ابن سنان الخفاجي (٤٦٦هـ)، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد، **سر الفصاحة**، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٩٦٩، ص٣٤.

٢٢- عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مصدر سابق، ص٥٢٧.

٢٣- السعد التفتازاني، **المطول**، مصدر سابق، ص٤٣.

٢٤- انظر: القاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ)، أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي، **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، تحقيق: محمود الخضري ومحمود محمد قاسم، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة - مصر، ١٩٦٥، ج١٥، ص٣٢٥.

٢٥- الدسوقي، **حاشية الدسوقي**، ضمن شروح التلخيص، مصدر سابق، ج١، ص١٩٠.

٢٦- الخطيب القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص٣٧. وانظر: الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، انتشارات آفتاب، طهران، ١٩٧٧، ج١، ص٥٩٨.

٢٧- الخطيب القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص٤١. والقائل هو: الهُذْلول بن كَعْبٍ العنْبريّ، قال القصيدة حين رأته امرأتُه يطحن للأضياف، فقالت: أهذا بعلي؟!، وهي قطعة من ثمانية أبيات. انظر: المرزوقي (٤٢١هـ)، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١، ج١، ص٦٩٥.

٢٨- الخطيب القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص٤١. وانظر المثال الذي ذكره التفتازاني في سياق حديثه عن خروج الخبر عن غرضيه الأصليين، وهو قوله - تعالى - : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾؛ حيث الغرض منه تحريك حمية الجاهل. انظر: التفتازاني، **المطول**، مصدر سابق، ص٤٣.

٢٩- أحمد مصطفى المراغي، **علوم البلاغة: البيان والمعاني والبديع**، دار القلم، بيروت، ط٢، ١٩٨٤، ص١١٦ - ١١٧. ولو أردنا تتبع الأمثلة في المصادر والمراجع لوجدناها أكثر من أن تُحصى.

٣٠- الخطيب القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص٤٨. وصدره: (حتى إذا جنّ الظلام واختلط). جاء في معظم المصادر التي ذكرته غير منسوب، وقال البغدادي: «وهذا الرجز لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله. وقيل: قائله: العجاج، والله أعلم». انظر الشاهد (٩٦)، في: البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧، ج٢، ص١١٢. وقد بحثتُ عنه في: **ديوان العجاج**، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، د.ت، د.ط. ولم أجده.

٣١- انظر: المبرد (٢٨٥هـ)، أبو العباس محمد بن يزيد، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت، ج٣، ص١٤٩. وابن رشيق (٤٥٦هـ)، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٨١، ج١، ص٣٠٣.

٣٢- المرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، مصدر سابق، ج١، ص٢١٤.

٣٣- الخطيب القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص١٩. وانظر: شفيع السيد، **البحث البلاغي عند العرب: تأصيل وتقييم**، دار الفكر العربي، مصر، ط٢، ١٩٩٦، ص١٨١.

٣٤- السكاكي، **مفتاح العلوم**، مصدر سابق، ص٣٠٢.

٣٥- المصدر السابق، ص٣٠٣.

٣٦- القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص١٠٧. والبيت موجود في المصادر دون أن يُنسَب إلى قائل.

٣٧- ليس هذا هو الحال دائماً، انظر: أحمد مصطفى المراغي، **علوم البلاغة**، مرجع سابق، ص٤٣. نجد أنهما نسبتان: كلامية، وخارجية. وكذلك الحال في: أحمد الهاشمي، **جواهر البلاغة**، مرجع سابق، ص٥٣ - ٥٤. وفي: محمد بيلو أحمد أبو بكر، **تيسير الإيضاح**، مرجع سابق، ص٥٣. أما التفتازاني، فلم يشر إلا إلى النسبة الخارجية والنسبة الذهنية: **المطول**، مصدر سابق، ص٣٨؛ أي أن البلاغيين القدماء والمحدثين لم يتفقوا على هذا الموضوع وتقسيماته.

٣٨- السكاكي، **مفتاح العلوم**، مصدر سابق، ص١٦٤.

٣٩- محمد أبو موسى، **دلالات التراكيب**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٤، ص١٩٠ - ١٩١.

٤٠- الدسوقي، **حاشية الدسوقي**، مصدر سابق، ج١، ص١٦٦. وانظر: محمد أبو موسى، **دلالات التراكيب**، مرجع سابق، ص١٩٥.

٤١- محمد أبو موسى، **دلالات التراكيب**، مرجع سابق، ص١٩٠.

٤٢- المرجع السابق، ص١٩٣ - ١٩٤.

٤٣- يقول: "ولا حرج يتجه فيه تأويلان، أحدهما: أن يكون خبراً محضاً في معناه ولفظه، كأنه لما ذكر بني إسرائيل وكانت فيهم أعاجيب، وكان كثير من الناس ينبو سمعه عنها، فيكون هذا مقطعة لمن عنده علم منها أن يحدّث الناس بها، فربما أدى هذا إلى دروس الحكمة، وانقطاع مواد الفائدة، وانسداد طريق إعمال الفكرة، وإغلاق أبواب الاتعاظ والعبرة، وكأنه قال: ليس في تحدثكم بما علمتموه من ذلك حرج. والتأويل الثاني: أن يكون المعنى في هذا النهي، فكأنه قال: ولا تحرجوا بأن تتحدثوا بما قد تبين لكم الكذب فيه، محققين له أو غارّين أحداً به، فهذا الوجه لفظه لفظ الخبر، وفائدته النهي من جهة المعنى، ولفظ النهي لا يأتي إلا متعلقاً بفعل مستقبل، فإذا قيل: ولا تحرجوا فهو صريح اللفظ بالنهي، فإذا قيل: ولا حرج، جاز أن يكون خبراً محضاً معنى ولفظاً، وجاز أن يكون لفظه لفظ الخبر في بنيته، ومعناه النهي لقصد المخاطب وإرادته، دون صورة اللفظ وصيغته». انظر: المعافى بن زكريا (ت٣٩٠هـ)، أبو الفرج النهرواني الجريري، **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، تحقيق: محمد مرسي الخولي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ج١، ص١٧٨.

٤٤- السكاكي، **مفتاح العلوم**، مصدر سابق، ص١٦٤.

٤٥- الخطيب القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص٢٠. والسعد التفتازاني، **المطول**، مصدر سابق، ص٣٩. والسعد التفتازاني، **مختصر المعاني**، مصدر سابق، ص٣٠. وانظر: علي البدري، **بحوث المطابقة لمقتضى الحال**، مرجع سابق ج١، ص٩٨.

٤٦- الخطيب القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص٢٠.

٤٧- المصدر السابق، ص٢٠.

٤٨- شفيع السيد، **البحث البلاغي عند العرب**، مصدر سابق، ص١٨٢.

٤٩- السعد التفتازاني، **مختصر المعاني**، مصدر سابق، ص٣١ (الصدق والكذب). أحمد الهاشمي، **جواهر البلاغة**، مرجع سابق، ص٥٣ (القول في حقيقة الصدق والكذب). وعيسى العاكوب، **المفصل في تاريخ البلاغة العربية**، مرجع سابق، ص٧٤ (الخبر الصادق والخبر الكاذب).

٥٠- محمد أبو موسى، **دلالات التراكيب**، مرجع سابق، ص١٩٢.

٥١- المرجع السابق، ص١٩٠.

٥٢- المرجع السابق، ص١٩٢.

٥٣- المفتي (ت١٠٥٩هـ)، الحسن بن عثمان بن حسين بن فريد، **خلاصة المعاني**، تحقيق: عبد القادر حسين، دار الاعتصام، القاهرة، د.ط، ١٩٩٣، ص١٢٣.

٥٤- السكاكي، **مفتاح العلوم**، مصدر سابق، ص١٦٤ - ١٦٥.

٥٥- الخطيب القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص١٩. وانظر: الرازي (٦٠٦هـ)، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين البكري، **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**، تحقيق: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص٧٤. السعد التفتازاني، **المطول**، مصدر سابق، ص٣٨.

٥٦- سيبويه، **الكتاب**، مصدر سابق، ج١، ص١٢٨ - ١٣٣، وص١٥٥ - ١٥٩. وانظر أيضاً: المبرد (٢٨٥هـ)، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ج٣، ص٨٩. وفي قواعد الشعر: «قواعد الشعر أربع: أمر، ونهي، وخبر، واستخبار». انظر: ثعلب (ت٢٩١هـ)، أبو العباس أحمد بن يحيى، **قواعد الشعر**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥، ص٣١. وفي الصاحبي: «الخبر: ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه. باب معاني الكلام، وهي عند بعض أهل العلم عشرة: خبر، واستخبار، وأمر، ونهي، ودعاء، وطلب، وعرض، وتحضيض، وتمنٍّ، وتعجب..». ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **الصاحبي**

في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص١٨٣. قدامة بن جعفر، **نقد النثر**، مصدر سابق، ص٤٤. أحمد مطلوب، **معجم المصطلحات البلاغية**، مرجع سابق، ج٢، ص٤٦٤ – ٤٦٥.

٥٧– أحمد الهاشمي، **جواهر البلاغة**، مرجع سابق، ص٥٣. وانظر: علي بن محمد الجرجاني، **كتاب التعريفات**، مصدر سابق، ص١٠٨.

٥٨– منير سلطان، **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص١١٧.

٥٩– محمد أبو موسى، **دلالات التراكيب**، مرجع سابق، ص١٩٦. وتجدر الإشارة إلى أن الطبعة الأولى من هذا الكتاب صدرت عام (١٩٧٩م)، عن دار العلم للطباعة، مكتبة وهبة، القاهرة، ولهذا سنقول بعد قليل إن الدكتور عيسى العاكوب تبع د. أبي موسى، ود. بكري أمين، في آرائهما، وذلك في كتابه (المفصل) الذي صدرت طبعته الأولى عام (١٩٩٦م). أما الدكتور بكري أمين فقد صدرت الطبعة الأولى من كتابه (البلاغة العربية في ثوبها الجديد) عام (١٩٧٩م) أيضاً.

٦٠– بكري شيخ أمين، **البلاغة العربية في ثوبها الجديد**، ط٩، ٢٠٠٤، ج١، ص٥٣.

٦١– عيسى العاكوب، **المفصل في علوم البلاغة العربية**، مرجع سابق، ص٧٤.

٦٢– علي البدري، **بحوث المطابقة لمقتضى الحال**، مرجع سابق، ج١، ص٩٧.

٦٣– المرجع السابق، ج١، ص٩٧.

٦٤– عبده عبد العزيز قلقيلة، **البلاغة الاصطلاحية**، مرجع سابق، ص١٢٩.

٦٥– منير سلطان، **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، مرجع سابق، ص١١٧ – ١١٨.

٦٦– بسيوني عبد الفتاح، **علم المعاني**، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٩٨٧، ج١، ص٢٣ – ٢٤.

٦٧– يقول محمد بيلو أحمد أبو بكر: «وما سبق – أعني إفادة المخاطب فائدة الخبر أو إفادته لازم فائدة الخبر – هو الغالب في استعمال الخبر. ولكن قد يكون الحامل على إلقاء الخبر إلى المخاطب بواعث أخرى لم يوضع لها الخبر، منها....». أي أن الأساس والغالب هما هذان الغرضان وما عداهما استثناء على الأصل. انظر: **تيسير الإيضاح**، مرجع سابق، ص٥٤.

٦٨– السكاكي، **المفتاح**، مصدر سابق، ص١٦٦ – ١٦٧. وانظر أيضاً: الخطيب القزويني، **الإيضاح**، ص٢٣. وعلي البدري، **بحوث المطابقة لمقتضى الحال**، ج١، ص١٠٤. وانظر: تامر سلوم، **علم المعاني: قراءة ثانية للتشكيل النحوي**، مديرية الكتب والمطبوعات، مطبعة الإسكان العسكرية، جامعة تشرين، سوريا، ١٩٨٧، ص١٨٢.

٦٩- علي البدري، **بحوث المطابقة لمقتضى الحال**، مرجع سابق، ج١، ص١٠٥.

٧٠- شفيع السيد، **البحث البلاغي عند العرب**، ص١٨٢.

٧١- درويش الجندي، **علم المعاني**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص٢٥. وانظر أيضاً: بسيوني عبد الفتاح، **علم المعاني**، مرجع سابق، ج١، ص٣٧.

٧٢- درويش الجندي، **علم المعاني**، مرجع سابق، ص٣٠. وقد أنكر الدكتور شفيع السيد مثل هذا التعامل السطحي مع الخبر وأغراضه الفنية ووظيفته الجمالية، والاستهانة به إلى هذه الدرجة. انظر: شفيع السيد، **البحث البلاغي عند العرب**، مرجع سابق، ص١٨٢ - ١٨٣.

٧٣- انظر: شفيع السيد، **البحث البلاغي عند العرب**، مرجع سابق، ص١٨٣.

٧٤- منير سلطان، **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، مرجع سابق، ص١٢١. ويمكن الرجوع إلى: علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات**، مصدر سابق، ص٢١٨. وفيه يقول: «اللزوم الخارجي، كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه، ولا يلزم من ذلك انتقال الذهن، كوجود النهار لطلوع الشمس». والآمدي (ت٦٣١هـ)، سيف الدين علي بن أبي علي، **المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين**، تحقيق: حسن محمود الشافعي، دار العلوم، د.ط، ١٩٨٣، ص٦٩. وفيه يقول: «وأما دلالة الالتزام، فعبارة عن دلالة اللفظ على ما هو خارج عن معناه، بواسطة انتقال الذهن عن مدلول اللفظ إلى الأمر الخارج، كدلالة لفظ الإنسان على الكاتب والضاحك، ونحوه».

٧٥- منير سلطان، **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، مرجع سابق، ص١٢١. ولعله بهذا المثال والتعقيب الذي يليه يشير إلى ما جاء عند: عبد القادر حسين، **فن البلاغة**، مرجع سابق، ص٨٣. حيث ورد هذا البيت للمتنبي في حديثه عن الغرض الثاني من (أغراض الخبر)، وعلق بعده قائلاً: «فالمتنبي لا يخبر سيف الدولة حكماً جديداً كان يجهله من قبل. وكيف ذلك، وهو الذي تعقّب العدوّ بنفسه، واستأصل شأفته، ولكن المتنبي أراد أن يخبره أنه عالم بهذا الحكم».

٧٦- شفيع السيد، **البحث البلاغي عند العرب**، مرجع سابق، ص١٨٢ - ١٨٣.

٧٧- نقول (معظم البلاغيين)؛ لأنه يوجد من بين البلاغيين القدماء والمحدثين من ذكر أن هذين الغرضين «يختصان بالمتكلم الذي يكون بصدد الإخبار والإعلام بما يعرفه ويود إعلام الغير به.. إلا أن الجملة الخبرية كثيراً ما تقع في كلام الأدباء لأغراض بلاغية أخرى، غير هذين الغرضين، وهذه الأغراض هي جل كلام الناس ومعظمه؛ لأنها الأغراض التي تظهر فيها براعة الأساليب وإيحاءاتها وقدرة الأديب على التعبير عن الغرض الذي يقصده». انظر: عبد الحميد مصطفى إبراهيم، **مباحث بلاغية**، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٠٨.

٧٨- عيسى العاكوب، **المفصل في علوم البلاغة العربية**، مرجع سابق، ص٧٨ - ٧٩.

٧٩- بكري شيخ أمين، **البلاغة العربية في ثوبها الجديد**، مرجع سابق، ج١، ص٥٤ - ٥٥.

٨٠- المرجع السابق، ج١، ص٥٤.

٨١- المرجع السابق، ج١، ص٥٧.

٨٢- المرجع السابق، ج١، ص٥٧. ويؤيده في هذا الرأي الدكتور عبد العزيز عتيق حين قال: "ومن الأمثلة السابقة ونظائرها يمكن القول بأن الخبر (لازم الفائدة) يأتي في مواضع المدح والعتاب واللوم وما أشبه ذلك من كل موضع يأتي فيه إنسان ما عملاً ما، ثم يأتي شخص آخر فيخبره به لا على أساس أن المخاطب يجهله، وإنما على أساس أن المتكلم عالم بالحكم؛ أي بمضمون الخبر الذي أسنده إليه". انظر: **علم المعاني**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، ١٩٨٥، ص٥٥.

٨٣- بكري شيخ أمين، **البلاغة العربية في ثوبها الجديد**، مرجع سابق، ج١، ص٥٧ - ٥٨. ومحمد أبو موسى، **خصائص التراكيب: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٠، ص٧٨ - ٧٩.

٨٤- بكري شيخ أمين، **البلاغة العربية في ثوبها الجديد**، مرجع سابق، ج١، ص٥٨.

٨٥- انظر: محمد أبو موسى، **خصائص التراكيب**، مرجع سابق، ص٧٩.

٨٦- درويش الجندي، **علم المعاني**، مرجع سابق، ص٣١. وهذا ما نجده أيضاً عند: عبد العزيز عتيق، **علم المعاني**، مرجع سابق، ص٥٢. وعبد الحميد مصطفى إبراهيم، **مباحث بلاغية**، مرجع سابق، ص٢٠٨.

٨٧- منير سلطان، **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، مرجع سابق، ص١١٨.

٨٨- المرجع السابق، ص١١٨ - ١١٩.

٨٩- منير سلطان، **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، مرجع سابق، ص١١٩ - ١٢٠. ويمكن إيجاد البيت كمثال على لازم الفائدة عند: أحمد مطلوب، **أساليب بلاغية: الفصاحة - البلاغة - المعاني**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٨٠، ص٩٩ - ١٠٠. وعبد العزيز عتيق، **علم المعاني**، مرجع سابق، ص٥٤.

٩٠- منير سلطان، **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، مرجع سابق، ص١١٩ - ١٢٠. ويمكن إيجاد البيت كمثال على لازم الفائدة عند: أحمد مطلوب، **أساليب بلاغية**، مرجع سابق، ص٩٩ - ١٠٠. وعبد العزيز عتيق، **علم المعاني**، مرجع سابق، ص٥٤.

٩١- منير سلطان، **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، مرجع سابق، ص١٢١.

٩٢- عبد الغني بركة، **مستتبعات التراكيب بين البلاغة القديمة والنقد الحديث**، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٩٨٩، ص٧٢ - ٧٣.

٩٣- القائل هو: الحارث بن وعلة الذهلي. انظر: المرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، مصدر سابق، ج١، ص٢٠٥.

٩٤- المرجع السابق، ص٧٣. وانظر: المرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، مصدر سابق، ج١، ص٢٠٤.

٩٥- عبد الغني بركة، **مستتبعات التراكيب**، مرجع سابق، ص٧٤.

٩٦- أسامة البحيري، **تحولات البنية في البلاغة العربية**، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، ط٢، ٢٠١٠، ص٦٦.

٩٧- المرجع السابق، ص٦٦.

٩٨- المرجع السابق، ص٦٦ - ٦٧. وإلى هذا الرأي ذهب الدكتور عبد الغني بركة؛ حيث يقول بعد أن يذكر غرضي الخبر الأصليين: «وظاهر هذا يحصر أغراض الخبر في هذين الغرضين الأصليين، لكن البلاغيين أدركوا أن أغراض الخبر تتعدى ذلك إلى أغراض أخرى كثيرة، ومن هنا فسروا لفظ - المخبر - بأنه من يكون بصدد الإخبار والإعلام، لا من يتلفظ بالجملة الخبرية. ومعنى ذلك أن الأسلوب الخبري يمكن أن يُستخدم ويراد به فقط نقل ما تتضمنه الجملة الخبرية من حكم إثباتاً أو نفياً إلى المخاطب، لكنه قد يستخدم أيضاً ويُراد به ما هو أعم من هذا، وذلك عندما يُجعل طريقاً للإفصاح عما في نفس قائله، من خلال ما يتضمنه من معان، توحي بها الألفاظ، أو يومئ إليها سياق الكلام، ولهذا قال البلاغيون: إن كثيراً ما تورد الجملة الخبرية لأغراض أخرى سوى إفادة الحكم أو لازمه». انظر: **مستتبعات التراكيب**، مرجع سابق، ص٧٢. وانظر: التفتازاني، **المطول**، مصدر سابق، ص٤٣.

٩٩- انظر: الدسوقي، **حاشية الدسوقي**، ضمن شروح التلخيص، ج١، ص١٩٣.

١٠٠- انظر: بسيوني عبد الفتاح، **علم المعاني**، مرجع سابق، ص٣٨ - ٣٩.

١٠١- بكري شيخ أمين، **البلاغة العربية في ثوبها الجديد**، مرجع سابق، ج١، ص٦٧.

١٠٢- انظر: السكاكي، **مفتاح العلوم**، مصدر سابق، ص١٧٠ - ١٧١. والخطيب القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص٢٣ - ٢٤. والسعد التفتازاني، **المطول**، مصدر سابق، ص٤٧. ومحمد أبو موسى، **خصائص التراكيب**، مرجع سابق، ص٨٤. بكري شيخ أمين، **البلاغة العربية في ثوبها الجديد**، مرجع سابق، ج١، ص٥٦ - ٥٧. وغيرها الكثير.

١٠٣- محمد أبو موسى، **خصائص التراكيب**، مرجع سابق، ص٨٤.

١٠٤- شفيع السيد، **البحث البلاغي عند العرب**، مرجع سابق، ص١٨٣. يقول د. منير سلطان: «الحديث عن أحوال المخاطَب لا ينفصل عن أغراض المتكلم. فالمتكلم يسعى إلى إيصال خبره إلى المخاطب، ودرس حال المخاطب الذهنية مما يساعد المتكلم على النجاح في مهمته». انظر: **بلاغة الكلمة والجملة**

والجمل، مرجع سابق، ص١٢٣ – ١٢٣. ونلاحظ أنه يتكلم على (متكلم)، و(مخاطب)، و(مهمة)، وليس عن (أديب)، و(متلق، أو قارئ)، و(نص)!

١٠٥– شفيع السيد، **البحث البلاغي عند العرب**، مرجع سابق، ص١٨٤.

١٠٦– الخطيب القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص٢٣ – ٢٤. والخبر مذكور قبله في السكاكي، **المفتاح**، مصدر سابق، ص١٧١. وانظر: علي البدري، **بحوث المطابقة لمقتضى الحال**، مرجع سابق، ج١، ص١٠٧.

١٠٧– محمد أبو موسى، **خصائص التراكيب**، مرجع سابق، ص٨٠ – ٨١.

١٠٨– شفيع السيد، **البحث البلاغي عند العرب**، مرجع سابق، ص١٨٤.

١٠٩– البيت للسريّ الرفاء، انظر: **ديوان السري الرفاء**، مكتبة القدسي، القاهرة، د.ط، ١٩٣٦، ص٢٧٥.

١١٠– المرجع السابق، ص١٨٥ – ١٨٦

١١١– محمد أبو موسى، **خصائص التراكيب**، مرجع سابق، ص٨٤ – ٨٥. وانظر نصَّي ابن المقفع في: **الأدب الكبير**، تحقيق: أحمد زكي باشا، مطبعة مدرسة محمد علي الصناعية، مصر، ط١، ١٩١٢، ص ١٤، وص٢٠.

١١٢– المرجع السابق، ص٤٨. ويذهب د. حسن البنداري كذلك إلى أن الخبر الإنكاري قد يُؤكد بمؤكد واحد فقط، أو أكثر، تبعاً لدرجة إنكار المخاطب. انظر: **في البلاغة العربية: علم المعاني**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٩٠، ص٣٦.

١١٣– بكري شيخ أمين، **البلاغة العربية في ثوبها الجديد**، مرجع سابق، ج١، ص٦٨.

١١٤– أسامة البحيري، **تحولات البنية في البلاغة العربية**، مرجع سابق، ص٦٦ – ٦٧.

١١٥– حسن البنداري، **في البلاغة العربية: علم المعاني**، مرجع سابق، ص٢٨.

١١٦– شفيع السيد، **البحث البلاغي عند العرب**، مرجع سابق، ص١٨٤ – ١٨٥.

١١٧– انظر: السعد التفتازاني، **مختصر المعاني**، مصدر سابق، ص٣٥. وانظر أيضاً: محمد محمد أبو موسى، **خصائص التراكيب**، مرجع سابق، ص٨٢ – ٨٣. فقد تكلم على هذه الآية بالتفصيل، وختم قائلاً: «أقول: إن هذا ومثله مما يجب على دارس بلاغة القرآن وآداب اللغة أن يطيل النظر فيه،...». وأيضاً: علي البدري، **بحوث المطابقة لمقتضى الحال**، مرجع سابق، ج١، ص١٠٧.

١١٨– بسيوني عبد الفتاح، **علم المعاني**، مرجع سابق، ص٥١.

١١٩- انظر - على سبيل المثال -: أحمد الهاشمي، **جواهر البلاغة**، مرجع سابق، ص٥٨ - ٥٩. وبكري شيخ أمين، **البلاغة في ثوبها الجديد**، مرجع سابق، ج١، ص٦٧. وغيرهما.

١٢٠- أسامة البحيري، **تحولات البنية في البلاغة العربية**، مرجع سابق، ص٦٨ - ٦٩.

١٢١- السكاكي، **المفتاح**، مصدر سابق، ص١٦٨.

١٢٢- القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص٢٣ - ٢٤.

١٢٣- أسامة البحيري، **تحولات البنية في البلاغة العربية**، مرجع سابق، ص٦٩ - ٧٠.

١٢٤- مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، مرجع سابق، ج٣، ص٥٦٨.

١٢٥- المرجع السابق، ج٣، ص٥٩٠. ويذكر درويش الجندي أن البلاغيين (والنحويين) «لم يعدوا أن المفتوحة [في المؤكدات]؛ لأن ما بعدها في حكم المفرد، والتأكيد المقصود هو تأكيد النسبة، لا تأكيد المسند إليه ولا تأكيد المسند. ولكن ابن هشام عدّ (أن) المفتوحة من مؤكدات النسبة». انظر: درويش الجندي، **علم المعاني**، مرجع سابق، ص٢٨. (هامش رقم ١)

١٢٦- انظر: علي البدري، **بحوث المطابقة لمقتضى الحال**، مرجع سابق، ج١، ص١١٧.

١٢٧- عيسى العاكوب، **المفصل في علوم البلاغة العربية**، مرجع سابق، ص٨٨.

١٢٨- بكري شيخ أمين، **البلاغة العربية في ثوبها الجديد**، مرجع سابق، ج١، ص٥٨ - ٥٩. وانظر أيضاً: عبد العزيز عتيق، **علم المعاني**، مرجع سابق، ص٥٨ - ٦٤.

١٢٩- بكري شيخ أمين، **البلاغة العربية في ثوبها الجديد**، مرجع سابق، ج١، ص٥٨ - ٦٧.

١٣٠- المرجع السابق، ج١، ص٦٦ - ٦٧.

١٣١- انظر: علي البدري، **بحوث المطابقة لمقتضى الحال**، مرجع سابق، ج١، ١٠٦. وهناك الكثير من البلاغيين الذين يذكرون اسمية الجملة بوصفه مؤكداً دون قيود أو ضوابط، من هؤلاء - على سبيل المثال -: أحمد الهاشمي، **جواهر البلاغة**، مرجع سابق، ص١٢. وعبد القادر حسين، **فن البلاغة**، مرجع سابق، ص٨٧. وأحمد مصطفى المراغي، **علوم البلاغة**، مرجع سابق، ص٥٢. وفضل حسن عباس، **البلاغة فنونها وأفنانها**، دار الفرقان، الأردن، ط١، ١٩٨٥، ص٧٩.

١٣٢- درويش الجندي، **علم المعاني**، مرجع سابق، ص٢٨.

١٣٣- الزمخشري، **الكشاف**، ج٤، ص٢٦٤.

١٣٤- الجمل (ت١٢٠٤هـ)، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي، **الفتوحات الإلهية**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، ج٤، ص٥٥١.

١٣٥- انظر: السكاكي، **مفتاح العلوم**، مصدر سابق، ص١٦١. والخطيب القزويني، **الإيضاح**، مصدر سابق، ص١٨. وشفيع السيد، **البحث البلاغي عند العرب**، مرجع سابق، ص١٧٨.

١٣٦- شفيع السيد، **البحث البلاغي عند العرب**، مرجع سابق، ص١٧٩.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - المصادر:

١- ابن رشيق (٤٥٦هـ)، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٨١.

٢- ابـن سنـان الخفاجـي (٤٦٦هـ)، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيـد، **سر الفصاحة**، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، ١٩٦٩.

٣- ابـن عقيـل (ت٧٦٩هـ)، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٧).

٤- ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٣.

٥- ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٢.

٦- عبد الله بن المقفع، **الأدب الكبير**، تحقيق: أحمد زكي باشا، مطبعة مدرسة محمد علي الصناعية، مصر، ط١، ١٩١٢.

٧- ابـن يعقـوب المغربـي (ت١١١٠هـ)، **مواهب الفتـاح في شرح تلخيص المفتـاح**، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

٨- الآمـدي (ت٦٣١هـ)، سيـف الديـن علي بـن أبي علـي، **المبين في شرح معـاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين**، تحقيق: حسن محمود الشافعي، دار العلوم، د.ط، ١٩٨٣.

٩- البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧.

١٠- التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، سعد الدين مسعود التفتازاني الهِرَوي:

- كتاب المطول في شرح تلخيص المفتاح، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، د.ط، ١٩٧٠.

- مختصر المعاني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ٢٠١٠.

١١- ثعلـب (ت٢٩١هـ)، أبو العباس أحمد بن يحيى، **قواعـد الشعر**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥.

١٢- الجرجـاني (ت٤٧١هـ)، أبـو بكر عبـد القاهر بن عبـد الرحمن بن محمد الجرجـاني النحوي،

دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة – جدة، ط٣، ١٩٩٢.

١٣- الجمل (ت١٢٠٤هـ)، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي، **الفتوحات الإلهية**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

١٤- الخطيب القزويني (ت٧٣٩هـ)، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، **الإيضاح في علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع**، تحقيق: رحاب عكاوي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

١٥- الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، **حاشية الدسوقي**، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

١٦- الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، أبو القاسم محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، انتشارات آفتاب، طهران، ١٩٧٧.

١٧- السبكي (ت٧٧٣هـ)، بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي، **عروس الأفراح**، ضمن شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

١٨- السكاكي (ت٦٢٦هـ)، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، **مفتاح العلوم**، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣.

١٩- سيبويه (ت١٨٨هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: محمد كاظم البكّاء، مؤسسة الرسالة – بيروت، ودار البشير – الأردن، ط١، ٢٠٠٤.

٢٠- الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، علي بن محمد، **كتاب التعريفات**، تحقيق: عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، د.ط، ١٩٩١.

٢١- الطيبي (ت٧٤٣هـ)، شرف الدين الحسين بن محمد بن عبد الله، **التبيان في البيان**، تحقيق: توفيق الفيل وعبد اللطيف لطف الله، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ط١، ١٩٨٦.

٢٢- القاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ)، أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي، **المغني في أبواب التوحيد والعدل**، تحقيق: محمود الخضري ومحمود محمد قاسم، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة – مصر، ١٩٦٥.

٢٣- قدامة بن جعفر (ت٣٣٧هـ)، أبو الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي، **نقد النثر**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠.

٢٤- المبرد (٢٨٥هـ)، أبو العباس محمد بن يزيد:

– الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ط، د.ت.

– المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٢٥- المرزوقي (٤٢١هـ)، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١.

٢٦- المعافى بن زكريا (ت٣٩٠هـ)، أبو الفرج النهرواني الجريري، **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**، تحقيق: محمد مرسي الخولي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٣.

٢٧- المفتي (ت١٠٥٩هـ)، الحسن بن عثمان بن حسين بن فريد، **خلاصة المعاني**، تحقيق: عبد القادر حسين، دار الاعتصام، القاهرة، د.ط، ١٩٩٣.

ثانياً - المراجع:

٢٨- إبراهيم، عبد الحميد مصطفى، **مباحث بلاغية**، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ١٩٨٣.

٢٩- أبو بكر، محمد بيلو أحمد، **تيسير الإيضاح**، د.ن، القاهرة، د.ط، ١٩٨٣.

٣٠- أبو موسى، محمد:

- خصائص التراكيب: دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٠.

- دلالات التراكيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٤.

٣١- أمين، بكري شيخ، **البلاغة العربية في ثوبها الجديد**، دار العلم للملايين، بيروت، ط٩، ٢٠٠٤.

٣٢- أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة**، مطبعة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥.

٣٣- البحيري، أسامة، **تحولات البنية في البلاغة العربية**، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، ط٢، ٢٠١٠.

٣٤- البدري، علي، **بحوث المطابقة لمقتضى الحال**، مطبعة السعادة، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤.

٣٥- بركة، عبد الغني، **مستتبعات التراكيب بين البلاغة القديمة والنقد الحديث**، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٩٨٩.

٣٦- البنداري، حسن **في البلاغة العربية: علم المعاني**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٩٠.

٣٧- الجندي، درويش، **علم المعاني**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.

٣٨- حسين، عبد القادر، **فن البلاغة**، مطبعة الأمانة، مصر، ١٩٧٣.

٣٩- سلطان، منير، **بلاغة الكلمة والجملة والجمل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨.

٤٠- سلوم، تامر، **علم المعاني: قراءة ثانية للتشكيل النحوي**، مديرية الكتب والمطبوعات، مطبعة الإسكان العسكرية، جامعة تشرين، سوريا، ١٩٨٧.

٤١- السيد، شفيع، **البحث البلاغي عند العرب: تأصيل وتقييم**، دار الفكر العربي، مصر، ط٢، ١٩٩٦.

٤٢- العاكوب، عيسى، المفصل **في علوم البلاغة العربية (المعاني - البيان - البديع)**، دار القلم، دبي، ط١، ١٩٩٦.

٤٣- عباس، فضل حسن، **البلاغة فنونها وأفنانها**، دار الفرقان، الأردن، ط١، ١٩٨٥.

٤٤- عبد الفتاح، بسيوني، **علم المعاني**، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٩٨٧.

٤٥- عتيق، عبد العزيز، **علم المعاني**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، ١٩٨٥.

٤٦- عكاوي، إنعام فوال، **المعجم المفصل في علوم البلاغة: البديع والبيان والمعاني**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

٤٧- الغلاييني، مصطفى، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، ٢٠٠٤.

٤٨- قلقيلة، عبده عبد العزيز، **البلاغة الاصطلاحية**، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ط، ١٩٨٧.

٤٩- المراغي، أحمد مصطفى، **علوم البلاغة: البيان والمعاني والبديع**، دار القلم، بيروت، ط٢، ١٩٨٤.

٥٠- مطلوب، أحمد:

- أساليب بلاغية: الفصاحة - البلاغة - المعاني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٨٠.

- البحث البلاغي عند العرب، دار الجاحظ، بغداد، د.ط، ١٩٨٢.

- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٣.

٥١- الهاشمي، أحمد، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، ١٩٧٠.

Lessons of Arabic Rhetoric
A Review and Modification; The Case of Predication

Abstract

This monograph introduces the concept of reincarnation of research in rhetoric and the blind citing of references without verifying their sources or improving on their content. Such copious relay of sources does not delete redundancies or include new additions of later periods; it neither proposes new examples nor does it exclude examples cited out of context.

This status quo reflects a state of stagnation in the history of rhetorical studies despite the 'theoretical' calls to renovate the field which unfortunately have not materialized in a fully-fledged model that can add, eliminate and rejuvenate the static imitations of earlier models.

The present study is a practical example of rejuvenating the fields of rhetorical studies by bridging the loopholes of criticism channelled at the cases of predication. The author has availed himself of years of experience in using the traditional approach in teaching university students.

This particular field of rhetorical studies was selected by virtue of being the first chapter of the majority of classical books on rhetoric in the post-Sakkaki era. To this day, it is often included in the introduction of many contemporary rhetorical textbooks. It is conceivable to begin our rejuvenation process by tackling a relatively short field of rhetoric as a prelude to further more complex fields in volume and content.

The Author
Dr. Fatma Abdulrahman Al - Braiki

(2004): PhD in Traditional Arabic Criticism. University of Jordan
Associate Professor of Traditional Arabic Criticism - Chairperson of Arabic Language & Lit. Dept. from 2012-2014.

Publications:

Books:

(2015), **Classical arabic criticism criteria**, Ibn Khaldoon Publishing House, Amman, Jordan.
(2015), **Intertextuality in Traditional Arabic Criticism**. Dar Alaalam Alarabi Press. Dubai.
(2012), **Visual Literature**, Dar Alaalam Alarabi Press. Dubai.
(2008), **Metonymy**, Dar Alaalam Alarabi Press. Dubai.
(2008), **The Horizons of Literary Creativity in the Digital Era**. Dar Alaalam Alarabi Press. Dubai.
(2008), **Writing & Technology**, 1st edition, Arabic Cultural Center Press. Beirut-Casablanca. 2nd edition, Ibn Kahldoon Publishing House, Amman, 2013.
(2008), **Between Two Colors: Critical articles**. Dar Alaalam Alarabi Press. Dubai
(2006), Reception Issue in Traditional Arabic Criticism. Dar Alaalam Alarabi Press. Dubai.
(2006), Introduction to Interactive Literature. Arabic Cultural Center Press. Beirut- Casablanca.

Articles:

(2013), The Absent Meaning in Classical Arabic Criticism: Critiquing the Critique from a Pragmatic Point of View, submitted to Jordanian Journal for Arabic Language, Mutah University, Jordan.
(2013), Exaggeration in Classical Rhetorical Lessons, submitted to Nizwa University, Oman.
(2009), The Concepts of Reference & Exaggeration in the Critical & Rhetorical Ancient Writing, Annals of the Arts & Social Sciences, Kuwait University.
(2007), The Preposition & Postposition Problem in the Rhetorical Ancient Writing, Bulletin of King Saud University.
(2007), Reception Theory in the Thoughts & Drama of Saadullah Wannoos, presented for publishing in Literature Essay in Algeria Review, Ouahran University.
(2007), Features of Reception and Hermeneutics according to Abdel-Qaher Al Jorgani and Hazem Al Qartaganni, presented for publishing in the Faculty of Dar Al Oloum Review, Cairo Univ.

Monogragh 416

Lessons of Arabic Rhetoric A Review and Modification; The Case of Predication

Dr. Fatma Abdulrahman Al-Braiki
Department of Arabic Language & Literature
Faculty of Humanities & Social Sciences
University of United Arab Emirates

استبانة آراء القارئ

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحوليات؛ وذلك من خلال إجابتكم عن هذه الأسئلة:

١ – العمر: ..... سنة

٢ – الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

٣ – بلد الإقامة: الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر) .....

٤ – التعليم:

ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

٥ – طبيعة المهنة:

أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها)...

٦ – مواضيعك المفضلة:

أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐

تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...

٧ – كيف تحصل على الحوليات؟

شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐

٨ – هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟ نعم ☐ لا ☐

٩ – رأيك في حجم الحوليات؟

كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

١٠ – كيف ترى موضوعات الحوليات؟

متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

١١ – ما الطابع العام للحوليات من وجهة نظرك؟

لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

١٢ – هل تقرأ الحوليات بانتظام؟ نعم ☐ لا ☐

١٣ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ نعم ☐ لا ☐

١٤ – هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ نعم ☐ لا ☐

١٥ – هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟ نعم ☐ لا ☐

١٦ – اقتراحاتك لتطوير الحوليات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

المجلة العربية للعلوم الإدارية

Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير: أ. د. آدم غازي العتيبي

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ .
- First issue, November 1993.

- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية.
- Refereed journal publishing original research in Administrative Sciences.

- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ثلاثة إصدارات سنوياً (يناير - مايو - سبتمبر).
- Published by Academic Publication Council,Kuwait University,3 issues a year (January, May, September).

- تسهم في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
- Contributes to developing and enriching administrative thinking and practices.

- مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
- Listed in several international databases.

- تخضع للتقييم الأكاديمي الخارجي.
- Reviewed periodically by international referees for high academic standards.

الاشتراكات

الكويت: 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات - الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب: 28558 الصفاة 13146 - دولة الكويت
هاتف: Tel: (965)24827317 - أو 4734 / 4416 /(965)24984415 - فاكس: Fax: (965)24817028
E-mail: ajas@ku.edu.kw - Web Site: http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas

المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. عبدالله محمد الشيخ

تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٢٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٢٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٢٤٨٣٧٧٩٤
E-mail: joe@ku.edu.kw

إصدار شهري

«تصدر مؤقتاً كل ثلاثة أشهر»

تعنى بشؤون الأنظمة والمحاماة

رئيس التحرير :
المحامي / طارق المزيني

سكرتير التحرير :
حسين العسكر

مسؤول إشتراكات :
خالد يس

الهيئة الاستشارية :
فضيلة الشيخ / عبد الله البسام
فضيلة الشيخ / مصطفى الزرقا
فضيلة الشيخ / سعد البريك
سعادة الدكتور / سعود الدريب
سعادة الأستاذ / عبدالله السبهان
سعادة الدكتور / عبدالفتاح خضر
سعادة المستشار / أحمد منير فهمي

أهداف المجلة :

* طرح ومعالجة شتى قضايا العصر ذات الطابع الشرعي والقانوني مع التركيز على إبراز الفقه الإسلامي وتبيان تميزه وشموليته في معالجة تلك القضايا .
* أن تكون ساحة إعلامية لذوي الإختصاص الشرعي والقانوني يقدمون من خلالها البحوث والدراسات ، فضلاً عن التحقيقات الصحفية المتميزة ذات العلاقة .
* نشر الوعي بأهمية المحاماة ، وحاجة الناس إليها والتأكيد على أن المحاماة علم ، وفن ، ورسالة .

دعوة للمشاركة :

* يسر «المحامي» دعوتكم للمساهمة عبر صفحاتها في كل الشؤون الشرعية والقانونية من بحوث ودراسات ومقالات أو تحقيقات .
* تقدم المجلة مكافأة عن المقالات والمواضيع التي تقبلها للنشر .

الإشتراكات : المملكة العربية السعودية : ١٠٠ ريال في السنة (للأفراد والمؤسسات)

الدول الأخرى : ٢٧ دولار أمريكي (للأفراد والمؤسسات)

تدفع الاشتراكات باسم المجلة ، بشيك مسحوب على أحد المصارف السعودية أو بتحويل مصرفي باسم رئيس التحرير : حساب رقم ٥٦٤٩/١ ـ شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ـ الرياض ـ فرع الروضة .

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير : ص . ب ٦٨٧٤ الرياض (١١٤٥٢)

هاتف : ٤٦٥٢٧٢٥ (٩٦٦١) / فاكس : ٤٦١٣١٥٢ (٩٦٦١)

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيس التحرير
أ. د. بـدر عمـر العمـر

ترحـب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف علوم البحث والدراسة .

ومن أبوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- عرض الكتب ومراجعتها .
- البيبلوجرافيا العربية.
- ملخصات الرسائل الجامعية: ماجستير – دكتوراه.
- التقارير : مؤتمرات – ندوات

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الـــدول الـعـربـيـة : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

Tel.: (+965) 24833215 - 24984066 - 24984067 Fax: (+965) 24833705 P.O. Box 17073 Al-Khaldiah, 72451 Kuwait
www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps E - mail : jgaps@ku.edu.kw
w w w . k u . e d u . k w

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

- تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر - التابعة لمجلس النشر العلمي بجامعة الكويت في عام 1976 م .

* أهداف اللجنة :

1- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

2- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

3- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف الرئيسة التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية والكتب الجامعية(Text Book) .و المترجمة لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها علي نفقة الجامعة.ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :
لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت
ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت
تلفون : 4843185 / فاكس : 4843185
البريد الإلكتروني : atapc @kuc01.kuniv.edu.kw

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الرحمن الملحم

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت
تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣
E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069

التعاون
Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ ــ يناير ١٩٨٦ م

ــ تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

ــ تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ــ آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / ببليوغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير ــ مجلة التعاون
ص . ب : ٧١٥٣ ــ الرياض : ١١٤٦٢
هــاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)
فــاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)
Email : attaawun@gcc-sg.org

مجلة الكويت للعلوم والهندسة

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

EDITOR - IN - CHIEF: *Prof. Fawzia Al-Ruwaih*

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

An International Journal of the University of Kuwait

ISSN 1024 8684

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also all fields of Engineering and Computer Sciences. The Journal is published biannually (June and December) by the Academic Publication Council(APC)at Kuwait University - one volume in two parts.

The Journal is cited in Chemical Abstracts, Compumath Citation Index, Current Contents, Energy Data Base, Helminthological Abstracts, Mathematics Abstracts, Mathematical Reviews, Microbiological Abstract, Petroleum Abstracts, Science Citation Index, Zentralblatt fur Mathematick, and Zoological Record. The Journal current page and titles are featured on our website.

Refer to the **Instructions to Authors** for submission of manuscripts.

مجلة الكويت للعلوم والهندسة

المجلة العالمية لجامعة الكويت

ISSN 1024 8684

مجلة الكويت للعلوم والهندسة دورية علمية عالمية تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت تهتم بنشر البحوث الأصلية المحكمة في مختلف العلوم الطبيعية والحياتية والتطبيقية وجميع فروع علوم الهندسة وعلوم الكمبيوتر. تصدر مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) في جزأين اثنين أحدهما يختص بالهندسة والآخر بالعلوم.

الاستفسارات بخصوص النشر بالمجلة تطلب من مدير التحرير بالعنوان المذكور على الصفحة المقابلة. يرجى مراجعة إرشادات النشر للمؤلفين في الصفحات الأخيرة من العدد. وكذلك على صفحة الإنترنت.

www.kjse.kuniv.edu.kw

Annual Subscription (two parts, including Postage)

Inside Kuwait		Arab Countries		Other Countries	
for individuals	for establishments	for individuals	for establishments	for individuals	for establishments
3 KD	15 KD	4 KD	15 KD	15 US$	60 US$

Index to Kuwait Journal of Science & Engineering from Volume 1 to 35 is available from the Kuwait Journal of Science & Engineering, Academic Publication Council, Kuwait University.

Enquiries about the journal should be sent to the Managing Editor.

All Correspondence and Manuscripts directed to: Editor-in-Chief: Prof. Fawzia Al-Ruwaih
P.O.Box 17225, Khaldiyah 72453, KUWAIT,
Tel: (+965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456. Fax: (+965) 2484 6725
E-mail: kjse@ku.edu.kw - Website: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/kjse

مجلة الطفولة العربية
Journal of Arab Children (JAC)
مجلة فصلية محكمة تصدرها
الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

إن مجلة الطفولة العربية مجلة علمية محكمة في أبحاثها الميدانية تقدم للقارئ المهتم بمجال الطفولة غرفاً معرفيا لكل ما يخص الطفولة من دراسات وبحوث ومقالات وقراءات عامة يستفيد منها المختصون والمهتمون . وتقبل للنشر باللغتين العربية والإنجليزية المواد الآتية :

- الأبحاث الميدانية والتجريبية.
- الأبحاث والدراسات العلمية النظرية.
- عرض أو مراجعة الكتب الجديدة.
- التقارير العلمية عن المؤتمرات المعنية بدراسات الطفولة.
- المقالات العامة المتخصصة.

تدار المجلة من خلال مجلس أمناء ، وهيئة استشارية ، وهيئة تحرير.

رئيس هيئة التحرير الدكتور حسن علي الإبراهيم

مدير التحرير الدكتور بدر عمر العمر

الإشتراكات

البيان	داخل الكويت	دول مجلس التعاون	الدول الأخرى
ثمن العدد للفرد	1 د.ك	1 د.ك	2 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للفرد	3 د.ك	4 د.ك	15 دولار أمريكي
الاشتراك السنوي للمؤسسات	15 د.ك	15 د.ك	60 دولار أمريكي

العنوان

أبرق خيطان- شارع فيصل بن عبد العزيز- فيلا رقم 9279
ص .ب : 23928 الصفاة 13100 الكويت
تليفون : 4748479- 4748387- 4748250- فاكس : 4749381
E-mail : haa49@qualitynet.net

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

- ajh بحوث باللغة العربية
- ajh بحوث باللغة الإنجليزية
- ajh مناقشات وندوات
- ajh عروض الكتب الجديدة

مجلس النشر العلمي

رئيسة التحرير

أ.د. نسيمة راشد الغيث

ص.ب: 26585 الصفاة 13126 الكويت- هاتف: 24817689(965)- 24815453(965) فاكس: 24812514 (965)

P.O. Box 26585 Safat,13126 Kuwait - Tel.:(965) 24817689 - (965) 24815453 - Fax: (965) 24812514

Email: ajh@ku.edu.kw - http:// www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية – أكاديمية – محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاقتصاد والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

رئيس التحرير: هادي مختار أشكناني

تفتح أبوابها أمام

- أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصيلة والاسهام في معالجة قضايا مجتمعاتهم
- التفاعل الحي مع القارئ المثقف والمهتم بالقضايا المطروحة.
- المقابلات والمناقشات الجادة ومراجعات الكتب والتقارير.
- تؤكد المجلة إلتزامها بالوفاء والانتظام بوصولها في مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتركيها.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

ص.ب 27780 الصفاة، 13055- الكويت

تليفون: 00965-4810436

فاكس 4836026

E-mail:JSS@kuc01.kuniv.edu.kw

الاشتراكات

	الكويت والدول العربية	الدول الأجنبية
أفراد	3 دنانير سنوياً ويضاف إليها دينار واحد في الدول العربية	15 دولاراً
مؤسسات	15 ديناراً في السنة 25 ديناراً لمدة سنتين	60 دولاراً في السنة 110 دولارات لسنتين

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

Visit our web site: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

Advisory Board

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin
Department of Arabic Language and Literature - University of Jordan

Prof. Hayat N. Al-Hajji
Department of History
University of Kuwait

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al - Fehri
Department of Arabic Language and Literature - University of Mohamed V

Prof. Ismail S. Muqlad
Department of Political Science
University of Assiout

Prof. Marie - Therese Abdul Messieh
Department of English Language and Literature - University of Kuwait

Prof. Imam Abdul Fattah Imam
Department of Philosophy
University of Ain - Shams

Prof. Mohammed Ghanem Al-Rumeihi
Department of Sociology
University of Kuwait

Prof. Hamdi Hasan Abul-Enein
Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mohammed M. I. Al-Dib
Department of Ceography
University of Ain - Shams

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil
Department of Psychology
University of Ain - Shams

Editorial Board

Prof. Jamal B. Al-Qinai
Editor - in - Chief

Prof. Sahfeeq Al-Ghabra
Department of Political Sciences

Prof. Ahmed Al-Hawarry
Department of Arabic Language and Literature

Prof. Oayed Al-Meshaan
Department of Psychology

Dr. Hussain A. Bo-Abbass
Department of Arabic Language and Literature

Dr. Ali A. Al-Zuabi
Department of Sociology and Social Work

Dr. Menawer B. Al-Raghy
Department of Mass Communication

Dr. Abdullah M. Al-Hajery
Department of History

Maha Ibrahim Al-Mas'ad
Acting Editor

ANNALS OF THE

ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - University of Kuwait

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology and Social Work
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 35, 2014

Rates

- **Kuwait**: K.D 0.500
- **Bahrain**: BD 1
- **Qatar**: RQ 10
- **Emirates**: DH 10
- **Saudi Arabia**: RS 10
- **Oman**: RO 1
- **Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar**
- **Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollars**

Subscription for 12 Monographs

Subscription Period	Subscription Type	Kuwait	Arab Countries	Foreign Countries
1 Year	Individuals	4 K.D	6 K.D	22 $
	Institutions	22 K.D	22 K.D	90 $
2 Years	Individuals	7 K.D	10 K.D	37 $
	Institutions	37 K.D	37 K.D	150 $
3 Years	Individuals	10 K.D	14 K.D	52 $
	Institutions	52 K.D	52 K.D	210 $
4 Years	Individuals	13 K.D	18 K.D	67 $
	Institutions	67 K.D	67 K.D	270 $

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES
P.O Box 17370 El-Khaldiah - KUWAIT 72454
Tel: 24810319 - Fax: 24810319

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aass@ku.edu.kw
http://Pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS/

Full texts are available at:
EBSCO Publishing Products
Dar Al Mandumah: www.mandumah.com

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Lessons of Arabic Rhetoric A Review and Modification; The Case of Predication

University of Kuwait

Academic Publication Council

Dr. Fatma Abdulrahman Al-Braiki
Department of Arabic Language & Literature
Faculty of Humanities & Social Sciences
University of United Arab Emirates

ISSN: 1560 - 5248

Monograph 416 - Volume 35

1436 A.H/2014 (Dec)